

Draft copy

Draft copy

Draft copy

ماذا لو؟

Draft copy

عبد الجبار عدوان

ماذا لو؟

Draft copy

دار الفارابي

الكتاب: ماذا لو؟
المؤلف: عبد الجبار عدوان
الغلاف جريس عدوان

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)

ص.ب: ٣١٨١ / ١١ - الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: تموز ٢٠٢٤

ISBN:978-614-485-265-1

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

- الإهداء ٩
- ماذا لو استشعرنا موقعنا الديمقراطي؟ ١١
- ماذا لو تجاوز العرب مع ناصر؟ ٢١
- ماذا لو تزعمنا محمد بن سلمان؟ ٣٢
- ثغرة أكتوبر.. ماذا لو فشلت؟ ٤٣
- ماذا لو احتفظ العرب بيهودهم؟ ٥٧
- ماذا لو تمَّ تبني أخلاقيات العمل اليابانية؟ ٦٨
- ماذا لو طورنا التعليم؟ ٧٨
- ماذا لو استعدنا للكوارث؟ ٩٠
- ماذا لو أوقفنا الاستدانة وعززنا الإنتاجية وحاربنا الفساد؟ ٩٦
- ماذا لو توقفنا عن أكل الخبز؟ ١٠٨
- ماذا لو سرنا على درب أردوغان؟ ١٢٠
- ماذا لو راجعنا تاريخنا بموضوعية؟ ١٣٠
- ماذا لو أصبحت بريطانيا مسلمة؟ ١٣٧
- ماذا لو قبلنا قرار التقسيم لعام ١٩٤٧؟ ١٥٠

- ماذا لو كان عرفات ديمقراطياً؟ ١٦٦
- ماذا لو تدبّر الفلسطينيون حالهم بتعقلٍ؟ ١٧٨
- ماذا لو مارس الفلسطينيون حقهم الديمقراطي؟ ١٨٦
- ماذا لو أحسنت حماس الاستعداد؟ وهل أضاع حزب الله الفرصة؟ ١٩٢
- ملحق نص القرار ١٨١ لتقسيم فلسطين ٢٠٥
- قصيدة نزار قبّاني في رثاء جمال عبد الناصر ٢٤٩

Draft copy

الإهداء

إلى كل من يراجع فرضيات الماضي القريب،
ليتهدي بنور المنطق في طريق المستقبل.

عبد الجبار عدوان

ملقا، الأندلس.

صيف ٢٠٢٤

Draft copy

Draft copy

ماذا لو استشعرنا موقعنا الديمقراطي؟

في الواقع إن موقع الشعوب العربية على سلم الديمقراطية متقاربٌ جداً، وهو على الدرجات الأولى من السلم في أسلوب الحكم. بشرياً، وقبل تكوّن نظام الدولة، ساد نظام التحكم العائلي، حيث رب أو ربة الأسرة تدير الشؤون لبقية الأفراد وتحسم الأمور. ثم تطور الأمر إلى نظام العشيرة والقبيلة، أي العائلة الموسعة بأفخاذها، حيث تتماسك وتتوافق على زعيم يحكمها ويفصل في النزاعات بين أفرادها، ويقودها للغزو ويتصدى مع رجالها للغزاة. كان اختيار هذا الزعيم يأتي بالقوة أولاً، أي ضرورة قوته، ثم غناه، الذي يوفر للآخرين العمل وضمان الحياة والأمن، ولا بأس لو كان الزعيم حكيماً بعض الشيء.

الشعوب التي تطورت من مرحلة الرعي والترحال والاعتماد على الماشية، إلى مرحلة الزراعة وتربية الماشية دون ترحالٍ، وأقامت البيوت للحماية من الطبيعة والوحوش، والمخازن للحبوب واللحوم المجففة، وطورت بعض الصناعات الأولية التي تساعد في الاستقرار.. هذه الشعوب، ومنذ عشرة آلاف عام، أقامت أنظمة حكم وقضاء وقوانين تطورت تدريجاً، واخترعت آلهة لتكون فوق هيئة الحكم.

كان الهم الأساس لهيئة الحكم الفصل في المنازعات بين بقايا الرعيان والمزارعين؛ فالأول متحرك بماشيته لترعى أي شيء، والآخر مستقر مع زراعته ولا يمكنه حماية الحقول كل الوقت. هذه الوضعية سائدة حتى الآن في بعض دول أفريقيا وأميركا الجنوبية، وأيضاً لا يخلو ريف أي دولة عربية من هذا الصراع. كما أن الصناعات العربية بمعظمها أولية ولا ترتقي فعلاً إلى مستوى الدول الصناعية التي انعدم فيها نهائياً صراع الراعي والمزارع.

المرحلة الصناعية أنتجت الأموال، واحتاج الحاكم للتمويل؛ ففرض الضرائب، وهنا طالب الأغنياء بمشاركة استشارية في إدارة شؤون البلاد بدل دعمهم للنفقات واستمرار الزعيم، وكانت هذه اللبنة الأولى في اختراع الديمقراطية التي تطورت عبر ثورات ودماء وحروب حول زعامة البلاد، حتى استقر الحال على عزل الدين عن السياسة وعن الحكم، وبداية مبدأ الانتخابات الدورية لاختيار الزعيم وجماعته الحزبية.

كون الدول القوية الغنية هي التي ارتقت أولاً للديمقراطية الانتخابية؛ فقد تم تقليد الانتخابات شكلياً في العديد من الدول التي ما زالت عملياً في مرحلة ما بين الرعي والزراعة، وهناك دول أخرى بين الزراعة والصناعة مع تسيد زعامة العائلة والاحتماء بالقبيلة بدل الاعتماد على الدولة، وبالتالي يستحيل تطبيق مبدأ الانتخابات بنجاح، أو ديمومته؛ فالحاكم إما جاء ويبقى بقوة عسكرية، ويماطل ويتفلسف

حول ضرورة تطبيق الديمقراطية مماهاة للدول الغنية القوية الممولة والمستفيدة من تخلف الآخرين.. وإما أن الزعيم يحتمي بقبيلته، أو يعتمد على مجموعة قبائل يحايبها وتسحج له من الميلاد حتى الموت وتولية وليه.. وبالطبع يطبع الزعيم الأنظمة الخارجية القوية الغنية ويلاغيا لضمان الاستمرار في المنصب.

من سمات الدول غير الديمقراطية اللجوء إلى الدين والغيبات لاستغلالها في الاستمرار، ومن سماتها الضعف الاقتصادي وتوابعه مما يعمق التبعية، وكل الدول غير الديمقراطية تابعة وتقع في مجال نفوذ دول غنية قوية، وحين يتمرد أي زعيم؛ فدولته تواجه الإفلاس. من السمات الأخرى للدول غير الديمقراطية انتشار الحروب الأهلية، سواء الحروب بالأسلحة أو بالكراهية بين القبائل نفسها، بل بين المواطنين وانعدام الثقة.. لقد أظهرت نتائج استطلاعات عربية توفر ثقةً شبه مطلقةً بين المواطن والأجهزة الأمنية بأنواعها، وانعدام الثقة بين المواطن والمواطن.. وهذا الحال طبيعيٌّ كون الدولة تعيش على المعونة الخارجية عبر الحاكم، وكون أجهزة الأمن تضمن الأمن بدرجةٍ أو بأخرى.. أي الحاكم يضمن عدم الموت جوعاً، والأمن يضمن الحد من الموت قتلاً فوضوياً.. وهذه هي مطالب المواطن في الدول غير الديمقراطية سياسياً، والمهجنة اجتماعياً بين المرحلة الرعوية والزراعية وبدايات الصناعية.

حين يختل التوازن الداخلي، وبدل الحسم الانتخابي، تبدأ

الفوضى وحتماً العنف إذ لا يوجد ترابطاً اجتماعيًّا بين الفئات التي تعيش في عقلية المرحلة الرعوية الأنانية؛ فيبدأ الغزو والنهب والقتل. بعد تعمق الدمار زمنياً وفعلياً وتضرر الجميع تقريباً، يأتي الندم على الحاكم الزعيم الذي كان ضامناً للحياة والخبز، وياشر الجميع في التغني بالماضي وبالدين، وتمني زعيم قوي يعيد الأمن ويضمن الطعام في مقابل تسليمه الإرادة الشعبية ليفعل ما يشاء لفترةٍ قادمةٍ قد تطول، أو تقصر حسب تفاعلات الدول الغنية القوية المؤثرة ودرجة تنفעה، وبالطبع درجة معارضة هذا الزعيم أو تقبله لإرادتها.

الديمقراطية ليست خياراً رفاهياً للشعوب يمكنها تقبلها أو رفضها أو المطالبة بنظام آخر!! فهي النظام الوحيد المؤهل للحياة والصفود في عالم الحيتان؛ فدون ديمقراطية حقيقية سيكون الحاكم تابعاً للقوى الخارجية، بل للأعداء، وسيكون فاسداً يعتمد على إفساد الآخرين لضمان استمراريته وأمنه، ولن تتقدم البلاد بإرادة الزعيم؛ كون رقي الشعب ورفاهيته سيؤديان إلى الديمقراطية وبالتالي التخلص منه وتغيير الزعامات حتمياً. على الطرف الآخر؛ فبقاء هذا الزعيم وسلالته سيؤدي إلى الانفجار والخراب والعودة مجدداً، في ظل الجهل المؤسس له سلفاً، العودة لتمني وانتظار الزعيم القوي العادل الجديد.. وحين يعرف هذا الشعب أن الزعيم ادخر أموالاً في الخارج، أو هرب بميزانية الدولة؛ فيمر الخبر ببساطة وتندر وتمن لو كان المواطن هو السارق وليس المسروق.. أما في الدول الديمقراطية؛

فسيوواجه كل مخالفٍ مهما علا منصبه القضاء على مخالفاته. النظام الديمقراطي غير معصوم، لكن النظام القبلي والزمني من عمق التاريخ غير مؤهلٍ. (وفي سنة أربعين فارق عبد الله بن عباس علياً ولحق بمكة وذلك أنه مر يوم بأبي الأسود ووبخه على أمرٍ؛ فكتب أبو الأسود إلى الإمامِ علي بن أبي طالب استتر بأموال الله؛ فأجابه علي يشكره على ذلك وكتب لابن عباس ولم يخبره بالكاتب؛ فكتب إليه بكذب ما بلغه من ذلك وأنه ضابطٌ للمال حافظ له. فكتب إليه علي: أعلمني ما أخذت ومن أين أخذت وفيما وضعت؛ فكتب إليه ابن عباس فهتمت استعظامك لما رفع إليك إني رزأته من هذا المال فابعث إلى عمك من أحببت فإني طاعن عنه، واستدعى أخواله من بني هلال؛ فجاءته قيس كلها؛ فحمل المال وقال: هذه أرزاقنا واتبعه أهل البصرة ووقفت دونه قيس؛ فرجع صبرة بن شيمان الهمداني بالأزد وقال قيس: إخواننا وهم خير من المال فأطيعوني. وانصرف معهم بكر وعبد القيس ثم انصرف الأحنف بقومه من بني تميم وحجز بقية بني تميم عنه ولحق ابن عباس بمكة). ولاة الإمام علي على البصرة في فترة النزاع مع معاوية، ثم أخذ ابن عباس ميزانية البصرة بحماية أخواله في أول عملية نهبٍ لأموال الدولة، وذلك كما يوضح النص أعلاه عن كتاب: (تاريخ ابن خلدون المسمى بـ«العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»).

النظام الديمقراطي ليس ملائكياً، ولم يخلق ليكون مثالياً شاملاً..

هو نظامٌ يحدد كيفية تسلم وشروط إدارة الحكم باختيار من الأغلبية الشعبية. لكن هذا النظام يسعى إلى تحسين شروط حياة البشر في الدولة، لذلك يؤسس الجيوش لحمايتها، ويقوي اقتصاده، ويعزز قدرات شعبه العلمية والإنتاجية لتوسيع الهيمنة على الدول الأضعف وامتصاص ما يستطيع من خيراتها، سواء بالطرائق العنيفة المباشرة، أو بالهيمنة، أو بالردع أو بالتبادل الاقتصادي الجائر.

كل الدول منذ بداية ديمقراطية روما وأثينا، وحتى الديمقراطية البريطانية الحديثة في المرحلة الصناعية وصولاً إلى الديمقراطية الأميركية.. كلها ديمقراطيات متوحشة مارست العنف المباشر والهيمنة لشطف خيرات الأمم الأضعف، لكن الحاكم المنتخب لم ينهب الغنائم المنهوبة، وإنما استفاد منها المواطن الناخب.. لكن ممارسة وتطبيق الديمقراطية هو الذي مكن الدول من عناصر القوة والسيطرة والهيمنة، وإن كانت الأشكال قد تغيرت قليلاً مع التطورات الفنية والإعلامية.. أو بالأحرى؛ فالدول التي سادت واستمرت هي ذات النظام الديمقراطي، والتي سادت ثم بادت هي التي لجأت إلى الدين والغزو والديكتاتورية، ولم يتطور نظامها للديمقراطية.

كبشرٍ، نعتقد بأننا طيبون، ونظن بالتالي أن الأنظمة المنتخبة ديمقراطياً لا بد أن تكون طيبةً، وأن الشر إنما يتمحور في الحكام المهيمن عليهم من فئاتٍ شريرة.. لكن الحقيقة غير ذلك، أو ليست تماماً كذلك؛ فنحن نتلقى دوماً الصفعات حين يعود الناخب الطيب إلى

اختيار الحاكم الشرير.. الحقيقة أن الناخب يختار من يحقق مصلحته الفردية ومصلحة الجماعة والأمة، بغض النظر إذا كان الحاكم قد تسبب بضياح بلاد أناسٍ آخرين أو قتل غيرهم أو نهب ثروتهم أو الهيمنة على أسواقهم.. هذا هو الحال، ومهمة الحاكم في البلد الديمقراطي الأقل قوة أن يؤمن مصالح شعبه ويحميها وينميها، وبالتالي يرتقي بالبلاد ولو بطرائق غير عنيفة، لكنها في النهاية على حساب الأمم غير الديمقراطية لأن حكام الدول المتخلفة يطالبون بالحماية على حساب شعبهم.

على مدار التاريخ كانت القوة هي القانون كونها تضمن السلامة، وكلما عظمت القوة تعاضمت السلامة، وهدف القوة هو الهيمنة بشتى الطرائق على الآخرين، والدول القوية تسعى لتعزيز قوتها ولإضعاف قوة الآخرين لأطول فترة ممكنة. وكلما وجدت دولة ما فائض قوة لديها فإنها تتطلع للتوسع في محيطها وقارتها وعبر العالم. هذا هو تاريخ الإمبراطوريات التي تنمو وتسود حتى ينمو من هو أقوى منها.. وهذا هو حال العالم اليوم منذ الحرب العالمية الأولى التي قلبت موازين القوى، ثم تلتها العالمية الثانية سعياً للتغيير؛ فجاءت النتائج بواقع جديد لمصلحة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. الأولى دامت بالديمقراطية والثانية انهارت بدونها، لكن الولايات المتحدة الآن تواجه تراجعاً نتيجة لمنافسة قوى جديدة ناعمة مثل الصين وأوروبا، وروسيا بعد أن استعادت القوة وتريد إعادة بناء الاتحاد السوفياتي أو شيءٍ شبيه به. المثال الأوضح طبعاً هو إسرائيل التي

تتوسع كلما شعرت بفائض القوة وضعف الجيران، وتسعى للهيمنة كبديلٍ أو شريكٍ إلى جانب أميركا. عنصر قوة إسرائيل الأساس أنها اتبعت وتطبق النظام الديمقراطي ولا تفوت أي موعدٍ انتخابي.

يمكن بسهولة العثور على ملامح ضعفٍ وربما شيخوخة الديمقراطية، لكن البشر لم يطوروا بعد نظاماً أفضل قابلاً للتطبيق. وما زالت الديمقراطية تخدم أتباعها بجدارية، ولدينا في التاريخ الحديث والمعاصر عدة أمثلةٍ غير قابلةٍ للدحض. تقسمت عدة بلدانٍ بعد الحرب العالمية الثانية إلى شطرين، أحدهما خضع للغرب وللنظام الديمقراطي والشق الآخر للشرق والنظام الشمولي. ألمانيا الشرقية وأختها الغربية، وكذلك كوريا الشمالية والجنوبية، وفيتنام، وأسبانيا التي خضعت للديكتاتورية حتى أواسط السبعينيات من القرن الماضي ثم قفزت إلى الحضن الديمقراطي الأوروبي بعد إنهاء الديكتاتورية.. وهناك أمثلةٌ مشابهةٌ تغير فيها نظام الحكم بفعل الهزيمة العسكرية مثل اليابان التي أكرهت على الديمقراطية الغربية وانصاعت لها.. كل هذه الأمثلة جلية تماماً حيث شعبٌ واحدٌ وطبيعة واحدةٌ وتراثٌ واحدٌ، لكن الديمقراطية رفعت أهلها إلى الصف الأول والشمولية وضعت أتباعها في الفقر والحروب.

تاريخ العرب القديم والحديث والحالي (٢٠٢٤) يلطمنا بشكل متواصلٍ ويوجه أبصارنا إلى موقعنا على سلم الديمقراطية؛ فنحن حقاً نعيش في مرحلة الصراعات والحروب وتحت الهيمنة وفي ظل

الغيبات واغتنام فرص النهب والقتل وعقوبة الاغتصاب.. وبالتالي
نتمنى وننتظر الحاكم الشرس الذي يؤمننا؛ فنعطيه كل شيءٍ ونتملقه
ونسحج ونرقص له، أي إننا في المرحلة بعد الزراعية وقبل الصناعية
والتي عاشتها أوروبا في القرن الخامس عشر.. صحيح هناك مبانٍ
للبرلمان ولجان لحقوق الإنسان ومشاريع وخطط خمسية وعشرية،
لكن الحقيقة جوفاء قرعاء، وبين الحين والآخر تتجلى صارخةً بإفلاس
دول، وسرقة مدخرات شعوبٍ، وفشلٍ أمني تام، ونهبٍ وقتلٍ، بل سحل
الناس بعضهم لبعض والخطف والسبي والنخاسة.

المواطن يعيش بخاصية النهب حين يغيب القانون، اللحمة
الاجتماعية سواءً عبر الدين والأخلاق أو التراث منعدمة. النهب
المباشر وأنواعه وملاحقه تتجلى في كل أزمةٍ، وكذلك النهب بأنواعه
ومنهما غير المباشر مثل رفع أسعار السلع والاستغلال.. مثال حرب
أوكرانيا وقبلها الحروب الأهلية، ثم منذ الساعات الأولى للقتال في
السودان (ربيع ٢٠٢٣)، وبداية دمار غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٤ حيث تجلى
النهب الذاتي بأنواعه المتعددة. الوحشية في التعامل دون مراعاةٍ لقيم
وحقوقٍ إنسانيةٍ سواءً بين الحاكم وأجهزته وبين المحكومين، أو بين
المواطنين أنفسهم.. الانتقال السريع في الفوضى إلى حالة التعصب
والقبلية والشلية والطائفية.. هذا وتوابعه إثبات لانعدام حتى الحد
الأدنى من اللحمة الاجتماعية، وبالتالي انعدام مقومات الدولة مهما
كانت تسميتها.

هذا يعني أيضاً أن اتباع الدين لأكثر من ١٤٠٠ عام لم يحقق
اللحمة والتراحم خارج إطار القبيلة.. بل إن البشر بقوا متأثرين بالزمن
الأول للغزو والفتح الإسلامي الذي قام على نصيب الأربعة أخماس
من نتائج الغزو للغزاة، والخمس لله والرسول، وبالتالي كلما حلت
الفوضى عاد الناس إلى النهب والتكسب براحة ضمير.

لقد ساد النهب والتكسب والفساد المالي كل العهود الإسلامية
بعد عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين؛ فقد قتل الخليفة الثالث
(عثمان) لادعاءاتٍ ماليةٍ وفساد ومحسوبة بتفضيل بني أمية على
غيرهم في المناصب.. واستمر هذا الحال في الخلافة الأموية، وبعدها
في العباسية حيث الخليفة يتصرف في المال عبر إهداء الصرر، وفي
المناصب للندماء غير المؤهلين، وفي مصير الناس قهراً وظلماً دون
مراعاةٍ أو استشارةٍ. وانتقل الحال بتغييراتٍ شكليةٍ في عهود الاحتلال
لبلاد العرب والمسلمين، ومن ثم في عهود الاستقلال وما تلاه من
حكمٍ للعسكر أو النظام الملكي والأميري.. لا اهتمام بخلق لحميةٍ
اجتماعيةٍ، أو سيادة واحترام للقانون ومحاربة صارمةٍ للفساد، وهكذا
يعود الناس في زمن الأزمات إلى خاصية النهب والتعصب والفوضى،
ومن ثم العودة لتمني الحاكم القوي على أمل أن يكون رشيداً..
وتواصل الثيران إدارة الساقية.

ماذا لو تجاوب العرب مع ناصر؟

هذا سؤال افتراضيٌّ بحثٌ، كون العقلية العربية، منذ ما قبل الإسلام وبعده، تآمرية تنافسية أنانية، غير قابلةٍ للوحدة في سبيل منفعةٍ اجتماعيةٍ شاملةٍ. كان الأمر كذلك منذ أيام الغزو القبلي من الجيران بعضهم على بعض، واستمر أثناء بناء الدولة الإسلامية الكبيرة، وكنتيجة لذلك لم تدم وتفتتت الدولة، حتى وهي تتوسع، إلى دولٍ وممالكٍ وجمهورياتٍ وإماراتٍ ومحمياتٍ وقبائل، ثم عادت الفتافيت واستقرت في حالةٍ تنافسيةٍ متوجسةٍ قابلةٍ للتعامل مع الأغيار على حساب الذات.. على الرغم من هذه المعرفة لتلك الحقائق نطرح تساؤلاً: ماذا لو تجاوب العرب مع رؤية جمال عبد الناصر؟ بمعنى ماذا أصبحنا عليه نظراً لعدم التجاوب وللعداء لرؤية ناصر، وماذا كان بوسعنا كعربٍ أن نكون؟

كان الرئيس جمال عبد الناصر يطمح إلى توحيد العرب سياسياً واقتصادياً، لكن ماذا لو تم أقله التجاوب للوحدة الاقتصادية، والتوافق على التقسيم والحدود السياسية؟ أو ماذا لو تم التوافق على الدعم المتنوع ضد أي خصومٍ مشتركين، أو ضد أي عدوٍ خارجيٍ لأي دولةٍ

عربية؟ أو أقله ماذا لو تم التوافق والالتزام بين الحكومات العربية على عدم الخيانة بعضهم لبعض لمصلحة الأعداء الخارجيين؟

تطور الوضع العربي من سيئ إلى أسوأ طوال السبعين عاماً الماضية وحتى ٢٠٢٤، وكان ناصر قد توفي وهو يحاول وقف النزف العربي في حوادث أيلول ١٩٧٠ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. بعد موته تفاقمت الأوضاع سلباً لعموم العرب حتى وصلنا إلى خلاف كل الجيران بعضهم مع بعض، وإلى خلافات وحروب دامية داخلية، ثم أخيراً وليس آخراً إلى تحالفات مع العدو الصهيوني، وسكوت ورضى عملياً لرؤية هذا العدو بييد الشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي؛ فحدث ولا حرج، حيث يرواح الوضع بين مجاعات هنا وفقير مدقع هناك، يقابله غنى فاحش وتسيّد للفساد.

كان ناصر يساند حركات التحرر العربي من الاستعمار الأجنبي، وقد حقق نجاحات في ذلك الاتجاه، بينما في العقد المنصرم سقطت مجموعة دول عربية مستقلة (ما بعد الربيع العربي) بفعل ودعم دول عربية أخرى مرتبطة بالغرب، الذي ساهم معهم في إحياء الإرهاب الديني في المنطقة وأنجزوا معا الخراب العربي.

كان ناصر ينادي ويسعى لدفاع عربي مشترك ضد أي عدوان خارجي.. واليوم نجد أغنى الدول العربية تستنجد بالعدو الصهيوني ضد العدو الفارسي المحتمل. المرة الوحيدة التي شارك فيها العرب

معاً في الجبهة بعد ناصر كانت بالانصياع لواشنطن والتحالف مع قوى الاستعمار الغربي حين غزت العراق ثم أسقطت نظامه وذبحت رئيسه في صبيحة يوم عيد الأضحى .

كان ناصر يؤكد صباح مساء أن العدو الأول هو الاستعمار، بريطانيا وأميركا وتوابعهما.. فماذا يقول العرب الآن؟ بعضهم يقول الحل والربط والطحين والدعم والقروض بيد واشنطن، وبعضهم الآخر، وهم الأغنى وجيران إيران، لم يعودوا يثقون بالحماية الغربية الأميركية، ويتجهون لمغازلة إسرائيل لتوفير الحماية ضد إيران.. أي كمن يهرب من المقلاة إلى النار.. ألم يخلق الغرب الكيان الصهيوني لهذا الغرض بالذات، أي لتولي خدمة الغرب الاستعماري؟ ألم يكن ناصر يعيد ويزيد في هذه الحثيثة ويحاول تنبيه العرب لأغراض لندن وواشنطن؟

شاءت الظروف توتراً في علاقات القيادة السعودية الشابة مع الرئيس الأميركي الديمقراطي، بايدن. وكانت العلاقات قد توترت قبل ذلك مع الرئيس الديمقراطي أوباما، ثم تحسنت قليلاً مع الرئيس الجمهوري ترامب، الذي ألغى الاتفاق النووي الأميركي الإيراني. وتقرب ترامب، بل ارتدى في أحضان إسرائيل ثم طالب دول الخليج بالتطبيع معها كبادرة لتعاون عسكري مشترك ضد إيران. كل ذلك أدى لانعدام في الثقة السعودية بالولايات المتحدة؛ فلجأت إلى تنويع مصادر أسلحتها وتحررت في علاقاتها وصدقاتها، حتى بما يزعج

الإدارة الأميركية: استقبالٌ باردٌ في الرياض لبايدن، وآخر حار للرئيس الصيني، واتفاق على تصنيحٍ حربي روسي في السعودية، وتهديد من محمد بن سلمان لبايدن بأن أي تصعيدٍ سياسي أو اقتصادي سيقابل بمثله.. والشرح في التفاصيل يطول.

كان ناصر قد التجأ إلى الطريق نفسه عندما رفضت واشنطن تمويل السد العالي ووضعت شروطاً على مصر متعلقةً بإسرائيل والتبعية الاقتصادية لأميركا؛ فنوع التمويل والعلاقات والتسلح حين لجأ إلى الشرق، وبالتحديد إلى الصين والاتحاد السوفياتي، وأعلن آنذاك وعبر التجربة من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء، وما هو الطريق الصناعي الإنتاجي الذاتي. السعودية كانت آنذاك على الطرف الآخر، ولو احتاطت للأمر لساندت مصر، أو أقله لما تعادت مع ناصر.

التجربة الناصرية في التعامل مع الإسلام السياسي تتكرر اليوم في السعودية والخليج العربي، بعد أن كانت هذه الدول هي مصدر متاعب ناصر ومصر من ذلك الباب. الآن يكررون بشكلٍ أو آخر ما قاله ناصر ويفعلون تماماً ما فعله مع الإسلام السياسي؛ فماذا لو استوعبوا رؤيته آنذاك وكفوا شرهم عنه وزالت شرور الإرهاب الذي تولد منهم في الدول العربية بداية من قيام دولة داعش حتى بقية الجماعات التي سعت دماراً وقتلاً وسبياً في بلاد العرب المسلمين وكانت من أهم أسباب التخلف والدمار الضارب أطنابه عربياً!

ما كادت الثورة المصرية تقف على أقدامها، وقبل أن يتولى ناصر

الرئاسة دفعت بريطانيا أنصارها وأقامت معهم حلف بغداد عام ١٩٥٥، والذي تصدى له العراقيون بثورةٍ على نوري السعيد والانسحاب من الحلف عام ١٩٥٨، وهو العام نفسه الذي شهد الوحدة المصرية السورية. لكن قوى الشر في المنطقة والخائفة على كراسيها سعت لتحقيق الانفصال، ورفض ناصر الحفاظ على الوحدة بالقوة عام ١٩٦١. في العام التالي حدثت ثورة اليمن ضد نظام الإمام الذي طلب الدعم السعودي؛ فطلب الثوار الدعم المصري وتم استنزاف الجيش المصري لسنواتٍ. كانت بريطانيا والأردن والسعودية تدعم الإمام البدر عسكرياً، وفي النهاية خرجت بريطانيا من عدن وقامت دولتان في اليمن، وما زالت السعودية تحارب في اليمن.. ألم يكن من المنطقي التفاهم آنذاك والابتعاد عن الحقد والفتح الاستعماري؟ لم تنته الأمور هناك؛ فقد طالبت السعودية واشنطن أن تحرض إسرائيل على ضرب ناصر بحيث لا يقوم لجيشه قائمة بعد ذلك. جاءت حرب ١٩٦٧ ولم يكن الجيش المصري قد أنهى الانسحاب من اليمن ناهيك عن إعادة التأهل. هذه الحقيقة عرفت القيادة الإسرائيلية حين تم تسليمها كل تسجيلات مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء سبتمبر ١٩٦٥؛ فاكتشفوا كل الوضع والاستعداد والتقشير والخلافات العربية؛ فجهزوا الحربٍ انتهت في ستة أيام عام ١٩٦٧. إن الأمر أشبه ما يكون بقصص الرسول مع أعدائه في الجاهلية، أبو جهل وجماعته.. ثم بعد حين رأى بعضهم أنه كان على حق.

كان الشعب العربي كله، من المحيط إلى الخليج، يحب ويؤيد ناصرًا ويهتف له ويتمنى من حكامه الوحدة مع مصر.. هذه حقيقة ثابتة، والثابت أيضاً أنها حالة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العرب والإسلام أن يجمع الجميع على قائدٍ واحدٍ؛ فحين توفي الرسول لم يكن الإسلام والإجماع عليه قد تخطى كل شبه الجزيرة، بل إن العرب ارتدوا على الرسول والإسلام، وأعادهم أبو بكر بحد السيف. بعد الرسول لم يجمع العرب على أي خليفة؛ فقد اغتيل عمر بن الخطاب وهو يصلي في الجامع، واختلف الصحابة على من يخلفه ومن ثم تم اغتيال عثمان ابن عفان بعد حصارٍ وتجويعٍ في بيته في المدينة المنورة، وتلا ذلك الاقتتال وانقسام العرب بين الفرق والقادة، ولم يستقر الحال والإجماع بعد ذلك حتى جاء ناصر ينادي بالوحدة ويعمل من أجلها ويدعم تحرر الأقطار المستعمرة ويعرب العرب بتعليمهم ورفع همتهم.. ومن لا يصدق فليسأل والده أو جده، بشرط أن لا يكون هذا (إخونجي)، لأن الإخوان هم العنصر الوحيد الذي حقد على ناصر وتصدى له ولسمعته حتى بعد موته.. وهم من يشوهون تاريخه إلى الآن ويقارنون بين الملكية التي سبقته وعصره!!

يقولون ويصدقهم الجهلة والعوام: إن الملكية كانت أفضل، والحياة كانت أريح وأسعد، والجنيه يساوي الكثير من الدولارات، واحتياطي البلاد بالذهب غزير.. يتعامون عن حقيقة أن البلاد كانت محتلةً من الإنجليز، والسفير البريطاني يتحكم في الملك ويأمر بحل

وتركيب الحكومات حسب مزاجه، وأن الجنيه كان مرتبطاً بالجنيه الإسترليني وتابعاً له، والذهب ليس تحت سلطة أي مصري، والعباد كانوا عبيداً من الدرجة الثالثة خاضعين للاستعمار بواسطة عبيد من الدرجة الثانية والأولى جلهم كذابون منافقون.. إن خير مثالٍ لحال مصر وعبيدها من الدرجات الثلاث ظهر في حادثة حصار قصر عابدين. في مطلع فبراير ١٩٤٢ قرر السفير البريطاني في القاهرة بإيعاز من رئيس وزراء بريطانيا، أنتوني أيدين، إقالة الوزارة المصرية وتعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزراء لضمان تنفيذ اتفاقية ١٩٣٦ المنحازة إلى بريطانيا، خصوصاً وأن الحرب العالمية الثانية مشتعلة والقوات الألمانية تقترب من العلمين، حيث كان الضابط الصغير جمال عبد الناصر يربط مع القوات المصرية آنذاك. استجاب الملك لطلب السفير وأقال الوزارة وجمع قيادات البلاد للتشاور وأخبرهم بطلب الإنجليز وألح عليهم بالقبول؛ فقبلوا بالنحاس رئيساً لوزارة ائتلافية، لكن مصطفى النحاس رفض كونه كان متفقاً مع السفير على تشكيل وزارة من حزبه فقط وبرئاسته. عندما وصل الأمر إلى السفير وجه إنذاراً وحمل رسالة استقالة الملك في جيبه وحاصر قصر عابدين بالدبابات، واحتل الجنود القصر ووضع السفير الاستقالة أمام الملك.. الذي طلب مهلة أخرى وتنفيذاً سريعاً وتم استدعاء النحاس وقادة الأحزاب وأبلغوا بالأمر والتكليف، وشمتم القادة في النحاس الذي يتولى بحماية حراب الإنجليز.. الصحافة المصرية الخاضعة للاستعمار لم

تذكر كلمة في الأيام التالية عن حصار القصر، وصحف الوفد روجت إنقاذ النحاس للبلاد وأقيمت التظاهرات وحفلات المديح للمنقذ، ولم يعرف عامة المصريين ما يجري.

عندما وصلت رسالة من حسن النشار في القاهرة إلى صديقه جمالٍ يشرح فيها ما حصل، رد عليه جمال عبد الناصر كالتالي: أهدي إليك سلامي وأشواقي. وصلني جوابك والحقيقة أن ما به جعلني أعلي غلياناً مرأً وكنت على وشك الانفجار من الغيظ، ولكن ما العمل بعد أن وقعت الواقعة وقبلناها مستسلمين خاضعين خانعين. والحقيقة أنني أعتقد أن الإنجليز كانوا يلعبون بورقةٍ واحدةٍ في يدهم بغرض التهديد فقط، ولكن لو كانوا أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية بدمائهم ويقابلون القوة بالقوة؛ لانسحبوا كأى امرأةٍ من العاهرات.. وطبعاً هذا حالهم أو تلك عاداتهم.. أما نحن.. أما الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير.. في الروح والإحساس فيه.. فبعد أن كان معظم الضباط لا يتكلمون إلا عن النساء واللهو أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا، مع ضعفهم الظاهر، يردون للبلاد كرامتها ويغسلونها بالدماء.. ولكن إن غداً لقريب.

جاء الغد بعد عشر سنواتٍ من العمل السري والبناء الدؤوب، وحدثت الثورة ضد كل النظام الفاسد وتم طرد الإنجليز ومن ثم تأميم قناة السويس وبناء السد العالي ومصر الصناعية، والسعي لتحرير كل

العرب من الاستعمار، ويسجل لناصر إنهاء الإمبراطورية البريطانية، وهو أكثر شخصيةٍ مكرّوهةٍ من الإنجليز والفرنجة، أصحاب سايكس-بيكو.

الجنيه الإسترليني لم يعد كما كان، والجنيه المصري في عهد عبد الناصر كان يعادل سبعة دولاراتٍ، وحتى بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ لم يتهاو الجنيه وكان يعادل أربعة دولاراتٍ، ولم ينقص أي طعامٍ على الشعب المصري، ولم يتحمل أي ديونٍ تذكر سوى ديون شراء الأسلحة بشروطٍ سدادٍ سهلة. إذا قارنا الوضع الناصري مع الساداتي أو عقود مبارك الثلاثة، أو الوضع الحالي سنجد الفوارق الحقيقية بين نظام الاقتصاد الوطني الناصري الملتزم، وبين بيع البلاد ونهبها من الذين همل لهم الإخوان والعوام والانتهازيون. يكفي ناصر استحالة إثبات أي فسادٍ مالي شخصي أو حكومي في زمانه. مات الرجل ولم يكن أي من أبنائه في منصب أو ذي مالٍ.. ومات وفي رصيده ٢٠٠ جنيه مصري لا غير، ولا يملك سوى سيارة أوستن صغيرة، وشقة في منشية البكري مثل غالبية أبناء الشعب من الطبقة تحت المتوسطة.. لا قصور ولا أراضي ولا شركاتٍ ولا بهرجة لعائلته. إن الإنصاف البشري لا بد وأن يتحدى أن يوجد أي شبه بين القادة العرب والمصريين وبين جمال عبد الناصر.. لذلك تتمّ شيطنته، لأنهم لا يريدونه مثلاً يحتذى.

كان العرب وجيرانهم في آسيا وأفريقيا أيام ناصر في تقدمٍ دائمٍ

وتخلص متوالٍ من عبودية الاستعمار، ثم انقلبوا على أعقابهم بعد ناصر والتخلي عن سياساته؛ فأصبحوا في تراجعٍ متسارعٍ لا قاع له، يستعطفون الطحين والزيوت ويستنجدون بالاستعمار والعنصرية الصهيونية أمنياً داخلياً وخارجياً.. كل الحقد الموجه الآن ضد ناصر وتاريخه يروجه أنصار الاستعمار، وينطلي الأمر على الغلبة المسحوقين أشباه الجهلة، وينجح أولئك في الكذب لأن طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية لا تصدق النقاء الضميري والإخلاص الوطني ونظافة اليد؛ فكل من يظهر عليه ذلك لا بد وأن يكون بارعاً في إخفاء سلبياته، حسب تركيبتهم النفسية المجتمعية الدينية؛ فقدوة القدوة كانت نسونجية تروج الغزو والسلب والنهب والسبي، تعذب بسمل الأعين وقطع الأيدي والأرجل من خلافٍ، وبالتالي لا يعقل وجود من هو أفضل من قدوة القدوة.. لكن ناصرًا كان.

«نزلت علينا كتاباً جميلاً

ولكننا لا نجد القراءة ..

وسافرت فينا لأرض البراءة ..

ولكننا ما قبلنا الرحيل

تركنك في شمس سيناء وحدك ..

تكلم ربك في الطور وحدك ..

وتعري .. وتشقى .. وتعطش وحدك ..

ونحن هنا.. نجلس القرفصاء

ماذا لو؟

نبيع الشعارات للأغبياء
ونحشو الجماهير تبناً.. وقشاً..
ونتركهم يعلكون الهواء»

(المقطع الثاني من قصيدة نزار قباني في رثاء
عبد الناصر.. تجد القصيدة كاملة في الملحق)

Draft copy

ماذا لو تزعمنا محمد بن سلمان؟

على الرغم من كون الديمقراطية هي الطريق الأسلم والأصح للحكم لكل شعوب ودول العالم، إلا أن العرب خصوصاً والمسلمين عموماً يصعب عليهم تطبيق مبدأ الديمقراطية وتوالي الحكم سلمياً، وذلك لأسباب وظروف تربوية دينية ومناخ طبيعي يطول شرحها. لكن واقع الحال منذ بداية الحضارة العربية الإسلامية حتى الآن، يؤكد فشل فرص إقامة حكم ديمقراطي، بل إن حكم الشورى لم ينجح كون الشورى تتم من أناسٍ مطيعين للحاكم الذي بدوره غير ملزم برأي الشورى.

طوال تاريخنا المسجل يتم تداول الحكم عبر العنف، والسلطة دوماً في يد الأقوى، وحين يتراخى الحاكم تنتشر الفوضى، ولذلك يسود الهدوء وبعض النمو مع القهر. إذا كان الحاكم القوي لديه برنامج وطني وطموح قومي ورؤية اجتماعية تتحسن فرص النمو والتطور، وغير ذلك تسير الأمور حسب خلفية ورؤية وأطماع الزعيم. للتوضيح والتذكير من التاريخ القريب يمكن القول إن الرئيس جمال عبد

الناصر كان زعيماً شعبياً على المستوى العربي وشعبيته تفوق حكام الأقاليم. أما الرئيس السادات فكان قائداً مغامراً خرب كل الإنجازات والمكاسب الممكنة، وحين جاء الرئيس مبارك فقد حكم لثلاثة عقود بشكلٍ إداري وسعى لتوريث الحكم لولده. في العراق يمكن وصف الرئيس صدام حسين بصفات رؤساء مصر الثلاثة؛ فقد كانت له شعبيةٌ، وكان مغامراً، وإدارياً قاسياً إذ فرض العمل والأمانة بالعنف. جمال عبد الناصر و صدام حسين سعيا للشعبية عبر التصدي للصهيونية والهيمنة الغربية؛ فكانت نهايتهما بفعلٍ صهيوني استعماري.

أصبح الوضع بعد ناصر و صدام مأسوياً فيما يتعلق بصفات القادة؛ فقد زاد القهر والفضى و ساد انعدام القانون، واستشرى الفساد في الكثير من الدول العربية إلى جانب مصر والعراق.. بل انقلبت الرؤى الوطنية لدى الحكام رأساً على عقبٍ حين طبع الكثير منهم مع الكيان الصهيوني متناسين القضية الفلسطينية وحقوق شعبها وقافزين عنها. أضف لذلك تقزُّمٌ اقتصادي و صراعاتٍ داخليةٌ وأخرى بين الجيران، وأسس ضعيفة بل انعدام طموح وتأهل أي زعيمٍ عربي لقيادة الأمة ولو معنوياً، ما عدا الأمير محمد بن سلمان!!

لم يعلن الأمير أي طموحات خارج جغرافيا السعودية، أو فنقل ربما خارج منطقة الخليج، لكن تأهله للقيادة عربياً مرتبطٌ بموقع بلاده، وبما بدر منه من أفعالٍ وما أعلنه من خططٍ. طبعاً يقفز إلى الذهن قصة المناشير والاعتقالات للمعارضة.. لكننا منذ البداية أوضحنا

ابتعاد المنطقة عن الديمقراطية وحب الشعوب العربية للقائد القوي حين تتوافر فيه صفات الشعبوية والتصدي للعدو الخارجي والالتزام بالقضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن السليبات الأولى التي صبغت فترة الأمير هي صفات قيادية أصلاً؛ فقد أربع بالمنشير ظاهرة المعارضة الخارجية. وحين اعتقل أقاربه الأغنياء في الفندق وعذبهم وأخذ بعض نقودهم؛ فقد استجاب بذلك لرغبة كامنة في نفوس أبناء الأمة العربية، ووضع بذلك حداً للتغول العائلي السياسي والمالي. وحين اعتقل شيوخ الوهابية بين ليلة وضحاها؛ فقد عدل مسار البلاد السياسي وأخرجها من هيمنة الدراويش والشرطة الدينية ووضعها على بداية الطريق العلماني السليم.. وهذه الأفعال إلى جانب الخطط والممارسات الاقتصادية التي تحرر البلاد من قبضة النفط تحسب للأمير وحسن قيادته وصحة توجهاته.

لا يجوز أن نحاسب الأمير على ما نظنها نيات غير معلنة له، بمعنى محاسبته ضمن مسار ملوك المملكة الذين حكموا في العصر الحالي واتصفت تصرفاتهم بالسلبية تجاه قضايا الأمة. نرى الآن (٢٠٢٤) أن الأمير محمد لم يطبع مع إسرائيل ويؤكد أن التطبيع لن يتم إلا ضمن حل للقضية الفلسطينية يضمن تطبيق الحل العربي المعروف. الأمير بذلك يخالف أفعال وأقوال المطبعين. سياسة المملكة العربية السعودية التي يقودها الأمير محمد كما هو معروف مخالفة للنهج السعودي السابق. لقد سعى منذ تمكنه سياسياً إلى الخروج من مطب اليمن حتى نجح في نهاية المطاف.. وماذا أيضاً:

أولاً، فهو يواصل رفض الضغط الأميركي الغربي الإسرائيلي للتطبيع. صحيح أنه لا يهاجم علناً المطبوعين من المقربين مثل الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، كما أنه لا يعارض التطبيع كمبدأ، وإنما يضع شروطاً للتطبيع والصلح مع إسرائيل، وهذا هو النهج الرسمي العربي منذ ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وما التطبيع الجاري إلا انسلاخ من الحل العربي.

ثانياً، الأمير محمد تحدى السياسة الأميركية في عدة مجالاتٍ خصوصاً في عهد الرئيس بايدن؛ فقد واصل التقارب مع الصين وروسيا اقتصادياً وتسليحياً، ورفض طلب الإدارة الأميركية بزيادة إنتاج النفط بل خفض الإنتاج وحافظ على السعر لخدمة بلاده ومجموعة أوبك. ثالثاً، وهذا مهم جداً؛ فقد تصالح مع إيران وقلب الطاولة بالنسبة لإسرائيل وواشنطن. لقد وضع الأمير بذلك نهايةً للفتن الطائفية في المنطقة، وأنهى احتمالات الحرب الإيرانية الخليجية، وضمن مرحلة سلامٍ وتعاونٍ قادمٍ بين الجيران.

رابعاً، أوقف تمويل منظمات التخريب الديني في سوريا، وفتح فرص عودة دمشق إلى الجامعة العربية، وأرسل معوناتٍ على إثر الزلزال.. والأمير بهذه السياسة والتطبيق يقفز عن الحظر الأميركي المفروض على سوريا وشعبها. بل نشط الأمير وفعل السياسة السعودية لتخطي اعتراضات بعض الدول الخليجية والعربية على عودة سوريا إلى الجامعة العربية؛ فلم تضع المغرب أو قطر أو الكويت أو اليمن

أي فيتو على عودة سوريا رغم أنها لم تعد العلاقات معها ولم تكن موافقة على عودتها بل تصدت لمحاولة الجزائر لإعادة سوريا قبل أقل من عامٍ على نجاح سياسة الأمير. المغرب تشتترط تخلي سوريا عن سياستها تجاه البوليساريو! وقطر لا تريد الاعتراف بهزيمة الإخوانية في سوريا الذين أنفقت عليهم مثل بقية دول الخليج وبالتالي انتصار بشار الأسد، والكويت تحت تهديد نوابها الإسلامويين في البرلمان، ولكن الحكومة لم تضع الفيتو.. كل ذلك بفعل سياسة الأمير السعودي من دون أدنى شك.

خامساً، تشارك السعودية تبعاً في تكتلاتٍ اقتصاديةٍ دوليةٍ تعتمد استعمال عمالاتٍ غير الدولار، وهذا حتماً ليس في مصلحة واشنطن وهيمنتها عبر العالم. كل هذه الأمور، وغيرها، تسير وتتواصل بهدوء نسبي تحت شعار مصلحة السعودية أولاً، وكل هذه الأمور ليست ضمن السياسة الأميركية ولا تتماهى مع أطماع الصهيونية، بل هي لمصلحة المسلمين والعرب، وتؤهل الأمير الشاب لتبوؤ المركز القيادي الأول شعبياً لو أراد، ولو عبر عن رغبته هذه عبر طرح أفكارٍ تصب في خدمة حل القضية الفلسطينية، والسعي لتقاربٍ منتجٍ وفعالٍ بين الدول العربية؛ فقضية فلسطين وتوحيد الصف العربي هي مفتاح قلب كل عربي.

كل التطبيع الذي حدث لا وزن له تقريباً دون دخول السعودية إلى هذه الجبهة، وهذا ما يعرفه الصهاينة، ويتخوفون من استمرار رفض

الرياض للتطبيع. كل عمل قيادي سعودي ضمن سياسة تقريب وجهات النظر العربية والإقليمية يفسرها نتنياهو متعمداً وكأنها نيةٌ سعوديةٌ مبيتةٌ لإقناع هذه الجهات بتقبل التطبيع وضمان الاشتراك به وتنشيطه. هذا التصرف موجه للجهة الإسرائيلية الداخلية، وأيضاً لتعميق التشويش الشعبي العربي لإبقاء الأمير محمد والسعودية ضمن دائرة الشكوك وطنياً. كل أفعال وتصريحات الأمير تسير في الاتجاه المعاكس ولكن بهدوء من دون انفعالٍ ضد ممارسات الحرب النفسية الإسرائيلية.

في واقع الحال إن مرحلة التطبيع بدأت سراً ثم علانية بين دول الخليج وإسرائيل على أثر إلغاء الرئيس ترامب للاتفاق النووي مع إيران، والذي فتح المجال لتطوير السلاح النووي الإيراني في ظل أجواء عداءٍ شيعيٍّ سنيٍّ.. وكون إيران تدعي أنها ستزيل إسرائيل من الوجود، قاربت أميركا بين مصلحة الخليج وإسرائيل ضد إيران؛ فتولدت فكرة التطبيع، وتم تطبيقها مع بعض الدول الانتهازية، ولكن من دون مشاركةٍ سعوديةٍ، حتى جاءت الضربة القاضية لفكرة التطبيع بإعلان المصالحة الإيرانية السعودية الخليجية، وبالتالي العربية الإيرانية.. ومع ذلك لا يكف نتنياهو عن الحرب النفسية وتأكيد أن كل ما يفعله الأمير هو لمصلحة إسرائيل وتمهيداً لتطبيع سعوديٍّ إسرائيليٍّ!!

إذا كانت الصهيونية لا تكف عن حربها النفسية والتشويش على الأمير وسياسة السعودية؛ فلماذا لا توجد سياسة وممارسات شعبيةٌ ونقابيةٌ مضادةٌ، بمعنى دفع الرياض لوضوح اتجاه الموقف

القومي والوحدوي؟ لماذا ينتظر المتظاهرون على الدوام الأفعال السياسية السلبية ليتظاهروا ضدها بعد فوات الأوان؟ لماذا لا تخرج تظاهراتٍ مركزية ومناطقية ترفع شعاراتٍ على غرار: فلسطين أمانة في رقبة الأمير! أو: نبايعك على إزالة الحدود، أي شعارات تؤيد وتعزز الموقف السعودي المعلن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الوحدة والتعاون والتنمية. ألا نريد تحرير العالم وأنفسنا من سطوة الدولار؟ ألا نرغب، ونتمنى ضبط الانهيار التطبيعي مع العدو؟ ألا نتمنى تحقيق السلام بين شعوب المنطقة؟ ألا نريد الانفكاك من الهيمنة الأمريكية؟ هل يوجد زعيمٌ عربي عليه العين ولدى بلاده القدرة لتحقيق ذلك، ويسير بالفعل في هذا الطريق غير الأمير محمد؟ لا يوجد قائدٌ عربي آخر يمكن منحه ثقة مشروطة الآن (صيف ٢٠٢٤) سوى الأمير محمد.. مهمةٌ صعبةٌ نفسياً وبحاجة لشعوبٍ واعية لتطبيقها، ولكنها ضروريةٌ قبل فوات الأوان، أو هدر الفرص والزمن.

لا توجد سياسة وممارسات شعبية مضادة لحرب التشويش الصهيونية النفسية ضد الأمير كون الشارع العربي غير منظمٍ وتعدم لديه الرؤى الحزبية والسياسية، والقوى المنظمة الوحيدة هي الإسلامية، وهي قوى تستعدي الأمير ونهجه، وتتهمه بالعلمانية المتطرفة، وأن ما فعله مضاد للدين والأخلاق.. والأمير للأمانة خذل التيار الإسلاموي؛ فبعد أن كانت السعودية تمولهم وتسليحهم وتدعمهم، أدار لهم الأمير ظهره، بل سار ضد رؤيتهم التي يروجونها منذ عقود. أنهى الخلاف

السنيّ الشيعي حين تصالح مع إيران، ونشط الأمير بهدوء وإصرارٍ لإعادة سوريا بشار الأسد إلى الصف العربي، وهو النظام اللدود للإسلاميين، ويتحالف الأمير مع النظام في العراق ضد الإرهاب الإسلامي، ولا يتدخل في إجراءات النظام المصري ضد حركة الإخوان المسلمين.. أي بعد أن كانت السعودية مهدهم ومتنفسهم، أصبح الأمير مخنقهم، ولذلك يجيزون عليه كل المبيقات ويستحيل أن يروجوا طوعاً لتبوءه منصب الزعامة الشيعية العربية الإسلامية.. أما القوى الشعبية الأخرى التي من الممكن أن تدفع الأمير إلى الأمام وتحمله مسؤوليةً قوميةً؛ فلا وجود لها تقريباً، أو هي مشرذمةٌ إقليمياً ترزح تحت ضغط حكومات ومتطلبات المعيشة، كما أنها لم تصل بعد إلى درجة التشجيع على التشجيع كون الأمير غير شعوي يعمل بهدوء وثباتٍ ولا يرى نتائج أفعاله الآنية والمستقبلية إلا قلة من أهل الاختصاص.

يمكن افتراض أن التحول في السياسة السعودية نابغ من رؤيةٍ موضوعيةٍ للتجربة السابقة، ومن مخططٍ مصلحةٍ وطنيةٍ وقوميةٍ. أراد حكام الخليج في السابق الحد من النفوذ الإيراني وانغمسوا مع واشنطن وذاتياً حتى فشل هذا التوجه رسمياً وأصبح لزاماً خدمة المصالح المستقبلية في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بوسائل أخرى غير العنيفة التي فشلت.. ففي النهاية للسعودية أهدافٌ مستقبليةٌ لضمان الرخاء بعد نهاية مرحلة النفط ومداخيله، وهذه الأهداف لا تتحقق إلا

بالأمن والاستقرار المحلي والإقليمي سواءً العربي أو الجغرافي مع الجيران مثل تركيا وإيران والصين والهند.

في السابق استعملت السعودية العنف تمهيداً لتحقيق أهدافها.. استعملت العنف لردع المعارضة السعودية السياسية وقوى الشد المعاكس اقتصادياً ضمن أفراد العائلة، واجتماعياً مثل شيوخ الوهابية، وسياسياً مثل المعارضين في الخارج. وعندما لم تقدم واشنطن الحماية العسكرية تقدمت السعودية للتطبيق الذاتي؛ فتدخلت عسكرياً ضد انتفاضة الشيعة في البحرين، وتدخلت بعنف ضد المد الشيوعي في اليمن، ودعمت المسلحين الإسلاميين ضد بشار الأسد باعتبار أنه تحت التأثير الشيوعي الإيراني، واحتجزت رئيس وزراء لبنان عشرة أيام في الرياض لفشله في التأثير في حزب الله الشيوعي في لبنان، وحرّضت دولاً عربيةً وشاركتها في حصار قطر لمواقفها المعارضة للسياسة السعودية، ثم تعادت مع تركيا لدعمها للإخوان المسلمين بعد أن عادتهم الرياض.. كل ذلك لم يثمر، بل عمق الخلافات وزاد من التكلفة وهدد مستقبل الاستقرار وبالتالي الخطط التنموية السعودية.

جاء الانقلاب السياسي سلساً طالماً أن الهدف التنموي والاستقرار يمكن تحقيقه بطرائق سلمية. رأت الرياض أهميةً للانتهاء من الخطر الإيراني عبر التفاهم الذي يحقق مصلحة الشعوب الإيرانية والشعب السوري واليميني وكل المنطقة. ونجحت المساعي السعودية في التأثير كون الرياض في هذه المرحلة هي صاحبة الخطوة عربياً

وعليها تحمل المسؤولية والوصول إلى أفضل الأهداف بأقل الخسائر. مصر فقدت دورها القيادي العربي، وكذلك العراق، وبالطبع سوريا، ولا يوجد منافسون للقيادة الإقليمية بعد تراجع تركيا اقتصادياً وبعد حصار حركة الإخوان المسلمين في كل مكان، وبالطبع إزالة الخطر الإيراني. هذه السرعة في التفهم والاستجابة لمتطلبات المرحلة تعود بالتأكيد لرؤية الأمير السعودي صاحب الأمر والنهي في بلاده.. وهو اليوم بمثابة الزعيم المتوج على الزعماء العرب، ولكنه لم يظهر إلى الآن رغبةً جليةً في التحول إلى زعيمٍ شعبي عربي.. وحين يريد ذلك فلا مناص من إعلانه لبضع خطواتٍ أولها فشل التطبيع إذا لم يتحقق الحل العربي لقضية فلسطين، ولا يكفي أن يشيع، أو حتى يصرح الأمير بأنه على عدم وفاقٍ مع الإمارات، ومع محمد بن زايد زعيم المطبوعين. قبل طي الصفحة؛ فلا بد من توضيح أو أكثر الأمير محمد لم يعلن رغبته لتحمل مسؤولية قيادة الأمة العربية أو الإسلامية، كما أن تصرفاته لا توحى بالسعي لذلك الهدف. سياسة الأمير الداخلية والإقليمية تنشط للحد من تأثير قوى الإسلام السياسي، ولكنه لا يطرح البديل القومي مثلاً، أو العلماني أو غيرها من البدائل، هو يريد التخلص من تأثير الإسلام السياسي محلياً وإقليمياً، ويبدو كأنه اقتنع بالترابط بين سبب التردّي السابق وتأثير وتحكم الإسلام السياسي والسلفي في المجتمع السعودي والعربي، ولذلك ينشط للتخلص منه. هذا الموقف يبرر أيضاً عدم التدخل النشط لمصلحة الشعب

الفلسطيني في قطاع غزة أو في الضفة الغربية؛ فالأمير محمد مثل بقية القادة العرب كلهم تقريباً يعتبرون حركة حماس امتداداً للإسلام السياسي ولحركة الإخوان المسلمين، أو أقله يعتبرون انتصار الحركة دعماً للإسلام السياسي وإعادة تنشيط له إقليمياً، وهذا ما لا يريده الأمير أو غيره من الزعماء؛ فتوافقوا على الدعم النظري الشكلي والتعاطف مع الشعب الفلسطيني من دون فعل لوقف الحرب وفتح المجال لحركة حماس أن تعلن انتصارها وصمودها وتطرح ذاتها كبديل في الساحة الفلسطينية كلها وكفكرة قابلة للنجاح في الإقليم.

هكذا؛ فبداية وتطورات الوضع في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، أبطأ في اندفاع الأمير لتبوء الموقع القيادي الإقليمي؛ فبعد أن تصالح مع إيران وأعاد سورية إلى الساحة العربية وأكد على ضرورة حل الدولتين في فلسطين، جاءت غزوة السابع من أكتوبر وتطوراتها لتحد من تقدم الأمير في ذلك الاتجاه كونه يريد القضاء على الإسلام السياسي ولا يريد نصرته راضياً أو مضطراً؛ فتعادل الفعل السياسي السعودي مع بقية الدول العربية، وانكفأ مؤقتاً إلى الداخل السعودي.

ثغرة أكتوبر.. ماذا لو فشلت؟

لقد تحولت ثغرة الدفرسوار بعد أسبوع من بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى كارثة عسكرية تطلبت تنازلاتٍ سياسيةً من أجل الحد من آثارها.. لكن هل كان من الممكن أن تتحول إلى كارثة عسكرية سياسية اجتماعية لإسرائيل؟ الإجابة ببساطة: نعم، لو ترك الأمر للعسكريين المصريين ولم يتدخل الرئيس السادات في القرارات العسكرية، ولو استمع لنصيحة قائد الأركان! كيف؟

اتفق مجلس الدفاع العربي المكون من وزراء الدفاع والخارجية عام ١٩٧١ على اعتماد كل جبهةٍ عربيةٍ ضد إسرائيل على ذاتها في الصد أثناء القتال، كما تم رصد حاجة القوات السورية ودعمها بقواتٍ عراقيةٍ وأسلحةٍ لسد النقص. لاحقاً عرف أن إسرائيل خصصت خمس فرقٍ للجبهة السورية وثمانية للجبهة المصرية وفرقة احتياطٍ لتتحرك حيث الحاجة. هذا يعني أن إسرائيل في حالة الحرب لن تباشر في نقل قواتها من جبهةٍ إلى أخرى. وعلى هذا الأساس كان التخطيط العربي لحرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفقت القيادة المصرية مع نظيرتها السورية على شن الهجوم معاً وعدم إبلاغ أي دولٍ أو قياداتٍ عربيةٍ مسبقاً

بموعد الحرب، وإنما الإشارة والحديث الدائم عن الاستعداد والنيات للحرب وطلب دعم الإخوة والأشقاء، وكانت التقديرات الغربية والإسرائيلية أن العرب لن يشنوا الحرب فعلاً.

في شهر أغسطس ١٩٧٣ وأثناء التنسيق السوري المصري لتحديد موعد الهجوم، طلب وزير الدفاع السوري أن يكون هدف الهجوم المصري الوصول إلى المضائق في سيناء على بعد حوالي خمسين كيلومتراً شرق قناة السويس. كانت الخطة المصرية «المآذن العالية» مقررأً لها اختراق خط بارليف الأول والثاني والثالث على عمق حتى ١٢ كيلومتراً شرق القناة وعدم التقدم شرقاً حتى لا تخرج القوات المصرية البرية من تحت مظلة الصواريخ المضادة للطائرات، المقامة في تحصيناتٍ منذ مطلع السبعينيات غرب قناة السويس.. لأن ابتعاد القوات المصرية عن مظلة الحماية في عمق سيناء سيعرضها للقصف الجوي الإسرائيلي، بينما الطائرات المصرية ضعيفة ولا دور لها في حماية القوات شرق القناة. عندما اشترطت سوريا تعديل الخطة المصرية للخوض في عمق سيناء وإلا لن تشارك في الحرب على جبهة الجولان، تظاهر الرئيس السادات بالقبول وأوعز بتعديل الخطة، المآذن العالية، إلى الخطة ٤١؛ فأصبحت المآذن العالية الجزء الأول من الحرب وتستكمل بعد النجاح.

كان الهدف للسادات هو إشغال إسرائيل على جبهتين قدر الإمكان، لكن رئيس الأركان المصري اعترض، وأكد للقيادة المصرية

أن تطوير الهجوم سيؤدي إلى تدمير القوات المصرية فور خروجها من تحت مظلة الصواريخ. كل الشواهد والمراجع التاريخية تؤكد أصلاً أن الرئيس السادات كان قد وافق سلفاً، ولا ينوي تجاوز خطة المآذن العالية. هذه الخطة وضعت أصلاً في زمن الرئيس جمال عبد الناصر، وبوشر بالاستعداد لها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بعد رفض الشعب المصري تنحي الرئيس جمال. آنذاك أصبح الطيران الإسرائيلي يسرح ويمرح في سماء مصر دون رادع على أثر تحطم القوة الجوية المصرية سواء أكانت طائرات أم مطارات أم قوات رادار جوي ومضادات.

ذهب ناصر إلى الاتحاد السوفياتي وشرح لهم الأمر؛ فاستعدوا للدعم والمشاركة بطائرات وطيارين سوفيت وبكل المعدات.. وشرح لهم ناصر خطته لإقامة حائط دفاع جوي صاروخي غرب قناة السويس. بوشر ببناء التحصينات الإسمنتية الوهمية، وبالطبع الحقيقية، ووصلت المعدات وبوشر في إقامتها ومن ثم زحفها تدريجاً مقتربةً من خط القناة وتحت حماية الطيارين السوفيات وبدعم مراقبين جويين سوفيات، وحدثت مواجهات مع الطائرات الإسرائيلية، وأصبح الأمر علنياً مما استدعى أميركا لتهدئة إسرائيل وعدم القيام بغارات حتى لا تحدث حرب إسرائيلية أميركية سوفياتية.. وفي هذه الأجواء تمت إقامة خط الدفاع الجوي الصاروخي الذي لم يكن بوسعه توفير حماية أعمق من ١٢ كيلومتراً شرق قناة السويس.

ضمن مناورات السادات السياسية قام بطرد الطيارين والخبراء

والجنود السوفيات عشية حرب أكتوبر؛ فأصبح سلاح الجو المصري، أي الطيارون أضعف مما كان إذ انسحب مع السوفيات مائة طيار. مهم هنا قبل الاسترسال في حرب أكتوبر وتدخلات الرئيس السادات، مهم الإشارة إلى نقل بعض الثقات عن الرئيس جمال عبد الناصر أن الأميركيان وإسرائيل عرضا عليه استعادة شبه جزيرة سيناء، ولكنه رفض نظراً للشروط التي أرفقها بالعرض، وتشمل عملياً التخلي عن فلسطين وقضية القومية والوحدة العربية، وبالطبع صلح شامل كامل مع إسرائيل.

في ٥ يونيو ١٩٧٠ تقدم وزير خارجية أميركا روجر بخرطة لوقف القتال لثلاثة أشهر تتفاوض فيها مصر وإسرائيل على تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢. جاء هذا الاقتراح الأميركي بعد إسقاط الصواريخ السوفياتية لعدة طائرات إسرائيلية أميركية حديثة، وبعد زيادة الضحايا الإسرائيليين من جراء المعارك اليومية في حرب الاستنزاف. لم يكن ناصر يثق بواشنطن، ولكنه وافق على مشروع روجرز لانتهاز وقف القتال في تعزيز الدفاعات الجوية ونشر القوات البرية، وبعد ثلاثة أشهر فشل مشروع روجرز وعادت حرب الاستنزاف ضمن استعداد أفضل للقوات المصرية، إذ كانت ١٠٠ قاعدة صواريخ سام مضادة للطائرات قد احتلت مواقعها.

إذاً لم يكن بوسع القوات المصرية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ التخطيط لهجوم شامل يستعيد كل سيناء بعمق ٢٥٠ كيلومتراً، بل

لم يكن ضمن خططها سواء في عهد ناصر أو السادات تخطي مظلة الحماية الجوية إلا بعد بناء قواتٍ جويةٍ تقارع القوات الإسرائيلية وهذا سيستغرق وقتاً طويلاً، إذا تم. لكن البديل هو خطة تدمير القوات الإسرائيلية على ضفة القناة الشرقية، ونقل الحرب الآمنة خطوةً إلى الأمام، وكسر شوكة القوات الإسرائيلية، والعودة إلى حرب استنزافٍ جديدةٍ.. هذا نظرياً عسكرياً، لكن السادات أراد الاستفادة من الحرب لإنهاء الصراع واستعادة بقية سيناء بالتفاوض وقبول السلام وشروطه، مثل تجاهل قضية فلسطين، وهو ما رفضه عبد الناصر سابقاً حتى دون قتال.

إذا وافق السادات لسوريا على تطوير خطة الهجوم، وبعد إنجاز مرحلة المآذن العالية في الأيام الأولى بنجاح باهر، وإصابة إسرائيل شعباً وقيادة بالهلع، واستنجاها بواشنطن بادعاءات أنها أصبحت مهددةً بالاجتياح والسبي، طلب هنري كيسنجر من السادات وقف القتال وبداية التفاوض على السلام. ويقول كيسنجر إن السادات رفض، وحينذاك أقيم جسر جوي لإسرائيل لتعويض خسائرها من الدبابات والطائرات، وعلى الفور فعل السوفيات الأمر نفسه مع مصر وسوريا.

كل الدعم الأميركي لم يكن لينفع إسرائيل لو لم يقفز الرئيس السادات فوق رغبة رئيس الأركان وقادة الجيوش الذين عارضوا تطوير الخطة ومواصلة الهجوم حتى المضائق.. لكن ليس بوسع

القادة أكثر من الاعتراض، وحين يصدر القرار السياسي فعليهم التنفيذ بالحماسة نفسها.. وصدر القرار الساداتي، وهذا تماماً ما كان الإسرائيليون ينتظرونه على أحر من الجمر ليطلقوا العنان لطائراتهم تدمر القوات المصرية خارج مظلة الحماية الصاروخية.. في الساعات الأولى لذلك الهجوم المصري يوم ١٤ أكتوبر تم تدمير ٢٥٠ دبابة وهرولت الـ ١٥٠ المتبقية عائداً تحت مظلة الصواريخ. كانت هذه الدبابات تابعةً للفرقتين الرابعة والواحدة والعشرين.. الفرقتان كانتا مخصصتين لتأمين مؤخرة الجيش المصري من ناحية الضفة الغربية لقناة السويس وصد الهجوم عنها إذا ما حدث اختراقٌ للأنفاق الأولى، وكانت هناك ثلاث ثغراتٍ تتضمنها خطة العبور المسماة بـ المآذن العالية، ومن بينها ثغرة الدفرسوار التي حدث عندها الاختراق بعد أيام.. إذاً قرار تطوير الهجوم جلب قوات الاحتياط من غرب القناة التي كانت وظيفتها منع أي اختراقاتٍ إسرائيليةٍ محتملةٍ، ودفع بها شرق القناة، وأخرجها من تحت مظلة الصواريخ وعرضها للدمار من قبل الطيران الإسرائيلي ضمن سيناريو كان معروفاً سلفاً للقيادة العسكرية المصرية واعترض رئيس الأركان عليه، لكن السادات أصر على تنفيذه.

بالطبع لم يخفف هذا التطوير أي ضغطٍ عن سوريا، بل أربك الجبهة المصرية. المصيبة العسكرية بعد فشل تطوير الهجوم هي رفض الرئيس السادات مطالب رئيس أركان القوات المسلحة المصرية

الفريق سعد الدين الشاذلي في إعادة الفرقين إلى مواقعهما الرئيسة للقيام بمهام التأمين التي تدربوا عليها غرب القناة.. لو حدث هذا وعادت بقية هذه القوات إلى مواقعها في غرب القناة لأصبح من السهل التعامل مع الثغرة التي حدثت يوم ١٦ أكتوبر، أي بعد يومين من فشل تطوير الهجوم.

استغل الإسرائيليون الوضع الجديد معززين بالسلاح الأميركي عبر الجسر الجوي إلى مطار العريش في سيناء وأحدثوا الثغرة التي دفعوا لها ثمناً باهظاً من أرواح الجنود نظراً لبسالة التصدي المصري في ذلك القاطع.. هناك عبارتان في حوارٍ تليفوني من المراجع الإسرائيلية تلخصان الوضع الإسرائيلي أثناء محاولتهم العبور: ديان: لقد حاولنا (العبور من الثغرة) لكن كل محاولتنا ذهبت أدراج الرياح، ولذا أقترح إلغاء فكرة العبور لأن المصريين سيذبحون أولادنا على الشاطئ الغربي. جونين: لو كنا نعلم مسبقاً أن ذلك سيحدث ما بدأنا عملية العبور، أما الآن فقد عبرنا؛ فلنستمر حتى النهاية المريرة.

إذاً، بعد فشل تطوير الهجوم المصري سارعت إسرائيل إلى تنفيذ الخطة (شوفاح يونيم، أي برج الحمام) وتم تكليف ٣ مجموعاتٍ عسكريةٍ بواجب تنفيذ الثغرة تحت القيادة المباشرة لشارون وتحت إشراف الجنرال بارليف (ممثل رئاسة الأركان. أي تم تجهيز قوةٍ من ٦ ألويةٍ مدرعةٍ، حوالي ٥٤٠ دبابة، ولواء ميكانيكي ٣٠ دبابة، ولواء مظلات ٢٠٠٠ مظلي، لكي تكون مسؤولةً عن تنفيذ الثغرة. عندما

وصلت المعلومات الأولية إلى القيادة العامة المصرية عن الاختراق الإسرائيلي كانت من قواعد صواريخ دفاع جوي تم الهجوم عليها. كان الإسرائيليون قد استعملوا في الثغرة دبابات ومركبات برمائية سوفياتية الصنع مما غنموه في حرب حزيران، ورفعوا عليها إعلماً مصرية ولبعض الدول العربية حتى اقتربوا من محطات الصواريخ في تلك المنطقة؛ فضربوها وانسحبوا مختبئين في حقول المانجو.. كانوا ثلاثين دبابةً ولم يظهر منها سوى سبع. كان الهدف الأولي الذي حققه هو إحداث ثغرة في السماء دون دفاع صاروخي لتتمكن طائراتهم من الدخول إلى الجبهة وإلى خلفها، ولحماية الثغرة التي أخذت تتسع بسرعة فائقة، إذ جمعوا قواتهم من سيناء ودفعوا بها عبر الثغرة بينما الطائرات تثبت القوات المصرية على طول خط القناة.

لم تتضح المعلومات بسرعة حول حجم الثغرة التي ظن المصريون في البداية أنها صغيرة، ثم تواصلت المعلومات واتضح تغلغل الطيران من المنطقة؛ فطلب رئيس الأركان المصري مجدداً سحب قوات من شرق القناة إلى غربها لتدمر الثغرة عن بكرة أبيها قبل أن تتوسع، وطلب الفريق الشاذلي من وزير الدفاع إحضار رئيس الجمهورية والاجتماع به لتخطي رفض وزير الدفاع.. وبالفعل حضر السادات ولكنه اجتمع مع وزير الدفاع ساعة ثم خرج إلى بقية القادة ومن بينهم رئيس الأركان وأعطى أوامره الصارمة بعدم سحب أي جندي أو بندقية من شرق القناة إلى غربها.

يبدو أن وزير الدفاع كان متخوفاً من نتائج الانسحاب من الشرق إلى الغرب، كما أن الرئيس كان على موعدٍ في اليوم التالي ليلقي خطاب النصر في مجلس الأمة، وبالطبع لم يرغب في شيوع أخبارٍ عن انسحابٍ تكتيكي، أو بالأحرى إعادة القوات الاحتياط التي أرسلها هو إلى الشرق ووقعت في المصيدة المكشوفة ضحيةً لقصف الطيران. عندما خرج السادات من الاجتماع مع القادة تلك الليلة اتصل بالسوفيات أنه يريد وقف إطلاق النار، وأبلغ كيسنجر أن القوات المصرية لا تهدف لمواصلة الهجوم على إسرائيل وأنها ستبقى على خط القناة؛ فأبلغه كيسنجر أنه سيعمل على وقف إطلاق النار، وأخذ يحث الإسرائيليين على التوغل قدر الإمكان باتجاه السويس والقاهرة قبل أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار. هكذا تم تقييد الجيوش المصرية عن العمل الفعلي ضد الثغرة، وفتح المجال على أقصاه للقوات الإسرائيلية لتواصل الاندفاع والالتفاف وتطويق الجيش المصري الثالث ومنع المؤونة عنه وحصار مدينة السويس، وبدأت المفاوضات العسكرية بين الطرفين في هذه الأجواء عند الكيلو ١٠١ على طريق السويس القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر لتطبيق قرارات وقف القتال اتخذها مجلس الأمن الدولي. من الطبيعي أن الموقف الإسرائيلي أصبح أفضل كثيراً؛ فطالبوا باستعادة الأسرى، وفتح الخطوط البحرية لإسرائيل وإقامة منطقةٍ عازلةٍ على ضفتي القناة بعمق عشرة كيلومترات، أي سحب القوات

المصرية من سينا مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من مصر أفريقيا، وبينما كانت مصر مضطرةً للتجاوب لإطعام مدينة السويس والقوات المسلحة المحاصرة، صار واضحاً أن إسرائيل تماطل بهدف تحقيق أهدافٍ نفسيةٍ وتطبيب الذات من جراء الزلزال والهلع الذي أصابهم في أيام الحرب الأولى وحتى تدخل السادات بقرارات تطوير الحرب والاعتراض لاحقاً على سحب القوات لإبادة الثغرة.

يرى البعض أن الإسرائيليين وضعوا أنفسهم في وضع عسكري خطير جداً جداً كنتيجة إحساسٍ نفسيٍّ برغبتهم في التفوق على العرب، فلم يمكن بأي حال من الأحوال أن يقبل الجنرالات الإسرائيليون أن تنتهي الحرب على الوضع في يوم ١٤ أكتوبر؛ فغروهم خلق لديهم الرغبة في كسر الجيش المصري ودق عظامه (تصريحٌ إسرائيلي) جزاءً على ما قام به المصريون من إنجازات طوال أيام الحرب الأولى، لذلك ضحوا بكل شيء من أجل إحداث الثغرة وقلب الوضع النفسي لدى طرفي القتال.

في الحقيقة إن القوات الإسرائيلية التي اندفعت داخل مصر كانت محاصرة وفي وضعٍ عسكريٍّ خطيرٍ للغاية وتكابد خسائر يومية بفعل المقاومة الشعبية في السويس والإسماعيلية التي دمرت عشرات الدبابات وواصلت إنهاء القوات الإسرائيلية. عملياً كانت إسرائيل قد وضعت غالبية قواتها داخل حصارٍ يمكن بسهولة إبادتهم لو كان المصريون أكثر مناورةً عسكرياً أو قادرين على تجاوز عقده التخوف

من الانسحاب.. فتدمير العدو جسدياً ومعنوياً أنجع من التمسك بالأرض والسماح للخصم بالالتفاف على الأجناب والمؤخرة. ماذا لو فشلت المراهنة الإسرائيلية على الثغرة، أو بالأحرى ماذا لو تم تدميرها في بدايتها، أو في وسط زمنها، أو قبل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في يناير ١٩٧٤؟

لو فشلت الثغرة في بدايتها لما تمّ الانتقاص من النصر والتفوق المصري وإذلال الجيش الإسرائيلي وما كان سيتبعه من تراجعاتٍ في سياستهم وتقبلهم لسلامٍ مشرفٍ للعرب. ولو تم تدمير الثغرة في بدايتها لما بقي الجيش الثالث المصري ثلاثة شهورٍ يتسلم إعاشته بشكلٍ يومي بإشراف إسرائيلي مذل. ولو سمح السادات باسترجاع قوات الاحتياط التي أرسلها شرق القناة لتطوير الهجوم حسب طلب رئيس الأركان لواجه بها القوات الإسرائيلية؛ لأمكن إبادة آلاف الجنود الإسرائيليين المتجمعين في بقعةٍ صغيرةٍ نسبياً، وهو ما كان سيهزم إسرائيل نفسياً وفعلياً ويضع سكانها تحت حماية الدول العربية وتحديدًا الحماية المصرية.

بينما كانت المفاوضات في الكيلو ١٠١ جاريةً، وضع الشاذلي خطة إبادةٍ للثغرة عبر إعصارٍ ناري، الخطة شامل، وتم عرضها على القيادة السياسية، لكن السادات أنهى خدمات الشاذلي كرئيس أركان يوم ١٣ ديسمبر وعينه سفيراً في لندن، وتم توكيل اللواء سعد مأمون بقوة التصفية بعد أن عينه السادات قائداً للجيش الثاني في يوم ١٣

ديسمبر الذي شهد تغيير معظم القادة العسكريين بينما كانت الحرب قائمةً فعلياً!

بنيت الخطة «شامل» على أسسٍ تكتيكيةٍ سليمةٍ، وكانت تستهدف ضمان الاستغلال الأمثل للقوات المخصصة لتصفية الثغرة والتركيز على أهمية التعاون بين هذه القوات والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي التي استعادت قدراتها وأصلحت خلل الجدار الصاروخي، ومراعاة الاستخدام السليم للقوات المدرعة باستغلال خصائصها أحسن استغلال مع الأخذ في الاعتبار عناصر القوة وعناصر الضعف لقوات العدو الموجودة داخل الثغرة. وقد قامت القوات المخصصة لتنفيذ الخطة «شامل» بمشروعات تدريبٍ تتفق تماماً مع المهام المخصصة لها في الخطة الحقيقية وعلى أرضٍ مشابهةٍ، كما تمت عملية تنظيم التعاون بين هذه القوات والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي تحت الإشراف المباشر للواء سعد مأمون. لكن لم يقيض للخطة التنفيذ العملي، ففي الساعة التاسعة مساءً يوم ١٧ يناير ١٩٧٤، أذيع اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة، وصدرت أوامر القيادة العسكرية بتجميد الخطة «شامل».

لم تكن اتفاقية فصل القوات وما ارتبط بها وتبعها مشرفةً للقوات المصرية، وظهر تراجع الرئيس السادات السياسي المتسارع، واتضح هدفه، أي الاستعداد للتضحية بإنجاز أكتوبر ومصالح مصر والعرب والنهاون في القضية الفلسطينية والانصياع لسلامٍ كان واضحاً منذ

البداية نتائجه السلبية للعرب.. فماذا لو تم تنفيذ الخطة «شامل» التي تم الاستعداد لها على أتم وجه بينما كانت القوات الإسرائيلية محصورةً في فخ الثغرة؟ ستكون النتائج بمثابة كارثةٍ للجيش والشعب والدولة الإسرائيلية، خصوصاً وأنه لم تكن هناك مخاوف من تقدم القوات الإسرائيلية لاحتلال مدنٍ مصريةٍ والوصول إلى القاهرة فعلاً، وقد وضعت خطة «شامل» بضمنان تفوق سبعةٍ إلى واحدٍ في مصلحة مصر على صعيد المعدات والأفراد، وتم تكثيف وتخصيص القوات الجوية المصرية للاشتراك في التدمير.

باختصار لو نفذت الخطة «شامل» بنجاح لأصبح وضع اليهود طبعياً بين العرب والمسلمين كما كان في الأندلس، وكما كان في الدول العربية حتى إقامة الصهيونية لدولة إسرائيل. ولو لم يصر السادات لأسبابٍ مجهولةٍ، أو ضعيفةٍ على تطوير الهجوم نحو المضائق يوم ١٤ أكتوبر لما تم تدمير قواتٍ مصريةٍ يومذاك، ولما تمكن الإسرائيليون من إحداث الثغرة بعد يومين.. ولو وافق السادات على قرار القادة العسكريين باستعادة القوات الاحتياط التي أرسلها شرق القناة إلى غربها للتعامل الفوري المكثف مع الثغرة، لما تمكن الإسرائيليون من توسع تغلغلهم.

كان الأجدد بالسادات الالتزام بالقوانين الأساسية؛ أولها عدم تدخل القادة السياسيين في مجريات وتكتيكات الحرب، وثانيها الالتزام بالخطط الاستراتيجية الموضوعة سلفاً، وثالثها عدم إجبار

القوات العسكرية رغم أنف قادتها على تنفيذ أوامر عسكرية تعجيزية، مثل دفع ٤٠٠ دباية للفخ الإسرائيلي الجلي.. كان دوره التحلي بالشجاعة والثقة برؤية القادة العسكريين والتجاوب مع مطالبهم الحربية.. لو فعل ذلك لكانت مصر والعرب في حالٍ مختلفٍ تماماً عما آلت إليه الأوضاع.. ولنا أن نتصور ماذا سيكون عليه وضع مصر وقادتها وجيشها وشعبها واقتصادها بين العرب وفي العالم، لو تحقق الإنجاز العسكري بتدمير الثغرة وتحجيم إسرائيل والتوصل إلى سلامٍ عادلٍ مشرفٍ!

Draft copy

ماذا لو احتفظ العرب بيهودهم؟

كالعادة لا يمكن الحسم بما سيكون كنتيجة لم يحدث، بل مهمة التخمين أكثر تعقيداً كون ما حدث قلب تاريخاً دام طويلاً، وخط تاريخاً جديداً معاكساً لليهود العرب الذين رحلوا عن أوطانهم إلى فلسطين المحتلة، وحتماً تاريخاً سلبياً للعرب وكارثياً للفلسطينيين. كان اليهود يعيشون بسلام ووثام بين العرب منذ فتح الأندلس وما تلا ذلك من تأثيرٍ مشتركٍ في كل الأطراف، ويعانون، أو ينعمون، مثل بقية الرعايا تحت وطأة الحاكم أياً كان طرازه. لكن منذ خطت الصهيونية العالمية لتجميع ما يمكنها من يهود العالم في فلسطين لقيادتهم ضمن رؤية استعماريةٍ عنصريةٍ، رأت في اليهود العرب غايةً يسهل تحقيقها والتوصل إلى مجموعة أهدافٍ داعمةٍ للصهيونية عبرها.

لو تنبه العرب للرؤية الصهيونية وأهدافها، ولو وصلوا رؤيتهم الذاتية القائمة لليهود في مجتمعهم، وبالتالي تمسكوا بيهودهم.. لو فعلوا ذلك لسلبوا الصهيونية الكثير من مخالبيها؛ فقد استفادت إسرائيل سياسياً واجتماعياً وعسكرياً من استجلاب اليهود العرب، كما أنها صنعت اتهامات مضادة للعرب بأنهم طردوا يهودهم، وأنهم

عنصريون، وذلك لم يحصل وهذا محض افتراء كما يشهد تاريخ قرون مضت على العلاقة بين العرب واليهود، وخصوصاً إذا قورنت بالعلاقة بين اليهود وأوروبا بشقيها الشرقي والغربي. على الرغم من قلة عدد اليهود في الدول العربية أثناء المرحلة الاستعمارية، لكنهم كانوا جزءاً من النسيج الاجتماعي وامتزجوا في حياة البلاد العامة وعاداتها وتقاليدها.

لقد تناقص تعدادهم مع بداية وطوال المرحلة الاستعمارية التي تبعت سقوط الخلافة العثمانية، إذ قرر الكثير منهم الانتقال إلى البلد الاستعماري الأم. لم تكن «الغيتوات» الخاصة باليهود موجودة في الدول العربية كما سادت في أوروبا. لكن الحركة الصهيونية ارتأت تشويه صورة اليهود العرب، واختلقت الأجهزة الاستخبارية اليهودية عمليات قتلٍ وحرقٍ ونسفٍ ضد مؤسساتٍ يهوديةٍ عربيةٍ مدعيةٍ أنها من صنع العرب ومضادة لليهود، وهذا حدث بالتحديد في مصر لتخويف اليهود ودفعهم للرحيل إلى إسرائيل بعد تكوينها عام ١٩٤٨، وذلك بغية تحقيق الهدف الديموغرافي الصهيوني والإسرائيلي الذي يتركز حول التفوق العددي على العرب في فلسطين في نهاية المطاف، واستطاعت إسرائيل بدعمٍ من المؤسسات الصهيونية وخصوصاً الوكالة اليهودية جذب غالبية أبناء الطائفة اليهودية من الدول العربية إلى فلسطين المحتلة خلال الفترة الممتدة منذ ١٩٤٨ والعقود الثمانية التي تلت.

كان اليهود الغربيون غير متشجعين على ترك بلدانهم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي أنصفت اليهود ضد النازية وضد كل كارهي اليهود وأقرت لهم ولإسرائيل التعويضات المالية وغيرها، لذلك لم يتشجع غير الفقراء والمحتاجين منهم لترك الغرب والهجرة إلى فلسطين لإقامة كيانٍ استعماري، وهكذا شكل اليهود العرب الجسم العددي المطلوب، وتمكن اليهود الغربيون من السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية، وحتى الآن لم ينل اليهود العرب المساواة الكاملة في المجتمع الإسرائيلي.. بمعنى آخر لو احتفظ العرب بيهودهم لخدموهم وخدموا ذاتهم.

عموماً هاجر إلى فلسطين المحتلة الآلاف من يهود الدول العربية على مراحل، ولهذا تراجع مجموعهم في الدول العربية من (٧٠٠) ألف يهودي عام ١٩٥٠ إلى (٥٨٥) ألفاً عام ١٩٦٠، واستمر النزف دون محاولات عربية لوقفه حتى لم يتبق في عام ٢٠١٨ سوى (٣٥٠٠) يهودي، منهم (٢٠٠٠) في المغرب و (١٠٠٠) آخرون في تونس، ويتوزع خمسمائة يهودي في باقي الدول العربية، وبالتحديد في مصر وسورية واليمن. في مقابل ذلك وصل عدد اليهود من أصولٍ عربية في إسرائيل حالياً إلى مليون وثلاثمائة ألف يهودي، يمثلون (٢٠) في المائة من إجمالي مجموع اليهود فيها، وبات اليهود من أصولٍ عربية يشكلون (٥٦) في المائة من إجمالي عدد اليهود السفارديم في إسرائيل خلال العام ٢٠١٨ أي بعد سبعة عقودٍ على نشأة الكيان، والمقدر بنحو مليونين وثلاثمائة وأربعين ألف يهودي.

بالاعتماد على الإحصائية الإسرائيلية التي تصدر سنوياً، فإن نسبة اليهود الأشكناز من أصولٍ أمريكيةٍ وأوروبيةٍ في إسرائيل قد وصلت إلى أربعين في المائة خلال السنوات الأخيرة، في حين تصل نسبة اليهود السفارديم من أصولٍ شرقيةٍ آسيويةٍ وأفريقيةٍ إلى ستة وثلاثين في المائة، أما اليهود الصابرا، أي اليهودي من أبٍ مولودٍ في فلسطين المحتلة؛ فتصل نسبتهم إلى أربعة وعشرين في المائة من إجمالي مجموع اليهود في إسرائيل.

اليهود العرب إذاً يشكلون ٢٠ في المائة من مجموع السكان حيث الزيادة الطبيعية عالية بينهم نظراً لارتفاع الخصوبة عند المرأة اليهودية من المغرب والعراق واليمن على سبيل المثال، مقارنة بالنساء اليهوديات من أصولٍ غربية. وبسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لليهود العرب سترتفع نسبتهم إلى أكثر من ثلث مجموع اليهود في إسرائيل بعد عقدين من الزمن. الثابت أن الشعارات الصهيونية والإسرائيلية، والممارسات الاستخبارية، وعدم التصدي العربي المعنوي لهذا النزف البشري، وحالة العداء بشعاراتٍ شموليةٍ، نجحت معاً إلى حد كبيرٍ في جذب غالبية اليهود من الدول العربية ليشكلوا ثقلًا بشرياً هاماً في إسرائيل، لكنه لم يصل أحدٌ من اليهود العرب إلى سدة الحكم في إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨، ونقصد هنا رئاسة الوزراء، نظراً لاعتبار شريحةٍ كبيرةٍ من التجمع الاستيطاني الصهيوني في إسرائيل أن اليهود الأشكناز من أصولٍ غربيةٍ، هم بناة إسرائيل الأوائل.

هناك أيضاً حوالي ٢٠ في المائة من الفلسطينيين العرب ضمن سكان إسرائيل وهم في قعر السلم الاجتماعي الاقتصادي، ولكنهم يتمتعون مثل بقية السكان بالحقوق الديمقراطية وفي مقدمتها حق الانتخابات السياسية العامة. هؤلاء أيضاً لا يستغلون هذه الحقوق في إرسال العدد المطلوب من النواب وبالتالي التأثير في تشكيل الحكومة. الإسرائيليون العرب في قعر القائمة الاجتماعية، يليهم الإسرائيليون الأفارقة، وبعدهم مباشرة اليهود الإسرائيليون العرب، ويشكل هؤلاء معاً الأغلبية السكانية وبالتالي بوسعهم السيطرة على الحكم لو استفادوا من الحقوق الديمقراطية الممنوحة لهم، ولكنهم لا يجيدون اللعبة السياسية كون مستواهم التعليمي والثقافي متدنياً وعلى الرغم من كونهم وقود الحروب والأزمات وضحايا الدعاية الصهيونية الحربية العنصرية التي تكرّهم بعضهم ببعض وبالعرب المحيطين بهم عموماً.

لو احتفظ العرب بيهودهم على إثر النكبة في فلسطين، أو أقله حافظوا على علاقات رمزية إنسانية معهم، وكلام معسولٍ وموجه لهم، ولو أفاق عرب إسرائيل على الفرص الديمقراطية المتاحة، واتفقوا مع اليهود العرب ديمقراطياً وانتخابياً ضمن برامج محددة تساهم في توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسلام للجميع، وتنهاي التفوق العنصري السياسي لليهود الغربيين.. لو فعلوا ذلك مجتمعين أو حتى متفرقين لتمكنوا من تشكيل محطة على طريق تحقيق السلام والتعايش

العربي الإسرائيلي على عكس حالة السعار والعداء التي يولدها اليهود الأشكناز الغربيون المهيمون على سياسة الدولة منذ نشأتها؛ بالرغم من عدم امتلاكهم للأغلبية الانتخابية، وبالرغم من عدم مراعاتهم للمساواة وإنصاف بقية المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل.

عدم التصدي العربي أو الحزبي أو الشعبي لقضية اليهود العرب، والنوم عليها تمنح العنصرية الإسرائيلية عناصر قوة إضافية. بين الحين والآخر تطالب منظمات صهيونية بتعويض لليهود العرب تدفعه الدول التي لم تطردهم أصلاً، وهي بذلك تسعى لأمرين: الأول؛ الحفاظ على حالة الانسلاخ بين اليهود العرب وبلدانهم الأصلية وتسعير الكراهية بين الطرفين، والأمر الثاني هو التمهيد لإلغاء حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا قهراً من بلدتهم وينتظرون تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بشأن عودتهم وتعويضهم.. أي تريد الصهيونية العنصرية في النهاية مقايضةً في التعويض وحق العودة بين من ترك بلاده طوعاً وحسب مساعٍ وخططٍ صهيونية، وبين من اضطر لترك فلسطين قهراً وحرماً وضمن مجازر تم التخطيط لها وتنفيذها.

التعصب القومي والديني هو السبب الأساس الذي أعاق الحد من هجرة اليهود العرب خارج بلدانهم، والقصد هنا هو التعصب العربي أولاً ومن ثم اليهودي. كما نرى اليوم؛ فالعرب يتعصبون وطنياً بعضهم ضد بعض كدول متجاورة، ويصل الأمر إلى حروبٍ مسلحة، كما أنهم يتعصبون دينياً بين طوائف الدين الواحد إلى درجة الحروب أيضاً،

وهم بالطبع ما زالوا يتعصبون ضد المسيحيين الشركاء في المواطنة والبلد.. بل يصل التعصب إلى درجة مطالبة بعض المتدينين بعدم تهنة المسيحيين بأعيادهم، ناهيك عن الدعاء عليهم في أعقاب الصلوات الجماعية باعتبارهم من الكفار؛ فما بالك بالعلاقة بين المسلمين واليهود في ظل توسع النشاط السلفي والديني؟ إلى جانب ذلك فإن الظروف التي تمت فيها النكبة في فلسطين لم تكن تسمح بنشر روح المحبة بين العرب واليهود، أو حتى التفاهم والتفهم.

كان من الأسهل التفريق بين اليهود العرب والغربيين، وبالتالي عدم تحميل اليهود العرب وزر أفعال اليهود الغربيين، أو أقله وقف التدهور الذي حدث في السنوات الأولى بعد النكبة ومساعدة اليهود العرب على البقاء في أوطانهم، لكن بعض الحكومات العربية قبضت ثمن ترحيل يهودها، أو تسهيل مرور اليهود الأفارقة عبر بلادهم، ولم توجد أي سياسة حكومية أو حزبية أو شعبية تطالب ببقاء اليهود العرب في بلادهم.. بالطبع فالفارق المعاشي بين إسرائيل وأي دولة عربية يقطنها اليهود لا يقارن، والمغريات والتسهيلات التي كانت تعرضها إسرائيل على اليهود العرب ليهاجروا كان من الصعب مقاومتها في ظل أنظمة غير رشيدة واقتصاد متدهور وحالة أمنية غير مضمونة.. لكن المهم أنه لم توجد محاولات عربية ذات شأنٍ لوقف هذه الهجرة، ولم تتولد أفكار وممارسات لاحقة لعلاقات واضحة مع اليهود العرب، اللهم ما تدعيه الحكومة المغربية، وما سمحت به من زياراتٍ سياحيةٍ

لليهود من أصولٍ مغربيةٍ ولغيرهم، ثم تبع ذلك حق الزيارة لليهود العرب لبلدانٍ عربيةٍ عقدت سلاماً مع إسرائيل أو طبعت معها.

كل ذلك ترك اليهود العرب عرضةً للتأثيرات المضادة، خصوصاً وأن النهج الصهيوني الرسمي ميز ضدهم سلبياً بعد حضورهم؛ فقد عزلهم في أطراف المدن والمزارع الجماعية. على الرغم من وجود فوارق بين اليهود العرب من اليمن أو شمال أفريقيا مثلاً، وبين يهود العراق ومصر وسوريا ولبنان، إلا أن الرؤية السياسية لهم كانت سلبيةً. لقد تبنى هذا الموقف علناً ديفيد بن غوريون الذي كتب في مذكراته يقول: «إن يهود أوروبا (الأشكناز) شكلوا شخصية الشعب اليهودي في العالم بأسره. والصهيونية هي في الأساس حركة اليهود الغربيين». وشبه بن غوريون يهود البلاد العربية «بالزواج الذين أحضروا إلى أميركا كعبيد». وقال بن غوريون بصراحة متخوفاً من تأثير اليهود العرب في المجتمع الإسرائيلي: «لا نريد أن يصبح الإسرائيليون عرباً. من واجبنا أن نقاتل ضد روح الشرق التي تفسد الأفراد والمجتمعات، وأن نحافظ على القيم اليهودية الحقيقية كما تبلورت في الشتات».

هكذا بدأت تظهر أصوات آنذاك داخل إسرائيل تطالب بوقف هجرة اليهود من الدول العربية؛ ففي تقريرٍ أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية جاء فيه: إن معظم المهاجرين الذين يصلون إلى إسرائيل هم من بلاد الشرق الأوسط الذين لا ينتمون إلى الطائفة الأشكنازية، وعدد هؤلاء سيزداد بحيث قد يصل في المستقبل إلى ثلث عدد

اليهود في إسرائيل، الأمر الذي سترك آثاره في جميع مجالات الحياة. وللمحافظة على المستوى الثقافي للدولة يجب وقف هجرة المهاجرين من بلاد الشرق المتخلفة.

رغم التطورات الكثيرة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، فإن تركيبة المجتمع الإسرائيلي القائمة على إعطاء اليهود الأشكناز الموقع الأول والمرتبة الأولى، وتمييزهم عن الشرقيين لم تتغير؛ فما زال مواليد اليهود من البلاد الغربية يحتلون قمة السلم الطبقي، يليهم المهاجرون من دولٍ غربيةٍ، ثم أبناء البلد ومواليد البلد من أصلٍ شرقي، وأخيراً المهاجرون الشرقيون. ويتأثر هذا التقسيم الطبقي بالبلد الأصل، أكثر من تأثره بالأقدمية في الهجرة إلى إسرائيل أو الخدمة العسكرية.

خلفية معطيات هجرة اليهود العرب لفلسطين، وظروف استقبالهم، والتمييز الطبقي والعنصري ضدهم ساهم في تنمية روح السلبية والعنف الذي سهل عليهم توجيهه ضد الفلسطينيين والعرب عبر تأييد للأحزاب الدينية واليمينية وتبني سياساتٍ مضادةٍ للسلام والانسحاب من أراضي الضفة والقطاع والجولان، بل تبني سياسات طرد الفلسطينيين. قد يكون لذلك تفسيراتٌ نفسيةٌ بمعنى صب جام الغضب على الفئات الأضعف.. في دراسةٍ أعدتها «د. أوفيرا سليكتار» تقول إن اليهود الشرقيين من الطبقات الفقيرة هم الذين يتبنون مواقف صقرية وعدائية ضد العرب، ويظهرون رفضاً لمساعي السلام.

وأسباب ذلك كثيره، منها ماله خلفية نفسية حيث يرى «أوري أفيري» أن المهاجرين اليهود من الدول العربية إلى فلسطين كانوا يلقون معاملة حسنة قبل هجرتهم، ولا سبب لديهم ليكرهوا العرب، لكن عنصرية اليهود (العرب) الشرقيين إزاء العرب هي إلى حد بعيد نتيجة مباشرة لعنصرية الأشكناز إزاء الشرقيين أنفسهم. عندما حضر هؤلاء قبل لهم إن الحضارة الأوروبية هي الأرقى، وإنهم جاؤوا من دول متخلفة وبدائية تفتقر إلى أي حضارة، وكل جمهور مضطهد ومحتقر تبني هذا الجمهور - من دون أن يدري - قيم المضطهد والمحتقر، وأخذ يحتقر نفسه ويخجل من طريقة لفظه وتراثه وحضارته وموسيقاه، ونظراً لأن هذا كله يشكل جزءاً من حضارة العالم العربي؛ فقد كان من السهل نقل الكراهية والاحتقار إلى العرب. لذا فكراهية العرب هي كراهية مموهة للذات.

لكن في الاستنتاج النهائي فهناك علاقة بالتأكيد بين تأييد الأحزاب اليمينية والابتعاد عن اليسار، وبين الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي زجوا به، وانعدام التوجيه إلى تحديد الخصم الطبقي والسياسي الحقيقي المتمثل في الطبقة اليهودية الإشكنازية.. أضف إلى ذلك عدم تمييز السياسة العربية والفلسطينية بالإجمال بين طبقات وفئات اليهود، والاكتماء بملاحظة أنهم مضطهدون في إسرائيل، من دون تفعيل أي سياسة فعلية أو نفسية تدعم انتماءهم العربي.

إن فكرة اعتبار اليهودية والمسيحية والإسلام مجرد ديانات ينتمي

ماذا لو؟

إليها العرب هي نادرةً البيان والتبيان في الوطن العربي، أو بالأحرى بين المسلمين في الوطن العربي الذين يخلطون بالمجمل بين الهوية العربية والإسلام؛ فلا يرون في غير المسلم عربياً، وذلك على الرغم من أقدمية الأديان اليهودية والمسيحية في الجغرافيا المعروفة عربياً الآن. العرب، أو العربية هي مسألة لغوية ثقافية، وليست دينية إسلامية. لقد تحدث اليهود بالعربية وصلوا بها قبل نزول الإسلام، وكذلك فعل المسيحيون وكلاهما عرب بالثقافة واللغة، وهذا الحال لم يتغير بعد الفتح الإسلامي، ولكنه تأثر وتغير بعد نهاية الخلافة العثمانية. في المجمل خسر العرب يهودهم، وتركوهم لينضموا إلى عدوهم، بل ليتحولوا إلى خصم للعرب، ولم يستثمروا أي سياسة ذات نفع في هذا الصدد.

ماذا لو تمّ تبني أخلاقيات العمل اليابانية؟

«إذا أردت أن أصلي فسأذهب إلى مكة، وإذا أردت المعرفة فسأذهب إلى اليابان»، أصبحت هذه المقولة لمهاتير محمد أساسيةً في العقل الجمعي الماليزي؛ من هنا كانت التجربة الماليزية معاصرةً ورائدةً، مع بقاء المجتمع الماليزي على تقاليد الدينية، وحفاظه على أسسه وثوابته، ومواكبة المسير مع التنمية القوية والكبيرة التي يعيشها. إنها «معجزة ماليزيا» بالفعل، بل ومن أبرز معجزات آسيا مع كوريا الجنوبية طبعاً.. فكيف حدث هذا ولماذا لم نجد مثيله لدى العرب؟

في حوارٍ مع مهاتير محمد، شخّص المشكلة الأساسية لدينا نحن العرب في عجزنا عن التنمية، وقال: «كيف نهض ونحن نعيش على الأمجاد؛ مصر تعيش على الحضارة القديمة، ودول الخليج تعيش على الحضارة القديمة، هذه الدول مهد الحضارات، ولكن للأسف جاء الأحفاد فلم يستطيعوا أن يواصلوا ما قام به الآباء والأجداد. كيف لا يستطيع هؤلاء النهضة وها هي أمامهم تجربةٌ حيةٌ هي تجربة ماليزيا، مع أن وضعها لم يكن حينما تسلمت مهام السلطة فيها أفضل من كثيرٍ

من الدول العربية في ذلك الوقت، كيف لا يستطيعون أن ينهضوا مثلما نهضنا؟».

كان على مهاتير محمد أن يحتذي تجارب اقتصادية ناجحة؛ فنظر إلى اليابان. ترى ماليزيا أن الاستراتيجية اليابانية بإنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة، قد ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الغربية الغالية؛ وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى اتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتميز بالتطور والإبداع. وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية؛ مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني.. وهنا بيت القصيد وما تحتاجه الدول غير المنتجة.

لقد استعرض مهاتير محمد بالتفصيل في كتبه وفلسفته مسألة نقل أخلاق العمل لدى العامل الياباني، وتحدث عن الاجتهاد والعمل الدؤوب والروح الوطنية والافتخار بالمنتجات ودقة التنظيم والمهارات الإدارية والشمولية، والاهتمام بأدق التفاصيل في الإنتاج، حتى أنه امتدح «ثقافة العار» اليابانية، التي تجعل العامل الياباني يفضل الموت على شعوره بالفشل أو حتى التقصير، وتنمية حس الخجل من الفشل، مما يعزز قيم التحدي في الإنجاز. هكذا تجد الياباني كمواطنٍ وعاملٍ ينتمي إلى قيم الأخلاق والأمانة، وفي الوقت نفسه يحرص على تقديم منتج منافسٍ عالي الجودة. ومن ناحيةٍ أخرى شعور العامل

الياباني بالفخر بما يقدمه من إنتاج متميز ذي قدرة تنافسية عالية، دون النظر قط إلى ما يتقاضاه من مقابلٍ مادي لذلك العمل.

كل هذه السمات المميزة للعامل الياباني دفعت مهاتير محمد لنقل التجربة إلى ماليزيا عبر جهودٍ متواصلةٍ. بمعنى واضح وجلي، لم يمنع مهاتير الدين الإسلامي وممارسته الروحية، ولم يبلغ العمل بقوانين الشريعة، وأتاح للديانات الأخرى الاحتكام إلى شرائعها. لكنه في الأساس غير المفهوم الاجتماعي عند المسلمين، ونمى حس المواطنة لدى كل الأديان والأعراق، ونفى الجدال، ووصم الكسول المتقول بوصماتٍ عارٍ. هكذا قفزت ماليزيا إلى مصاف الأمم الأفضل حالاً اجتماعياً بدون صراعاتٍ طائفيةٍ وفقهيةٍ، وألغى عملياً الفقر والفقراء وفوارق الدخل؛ لأنه ركز على تعليم وترفيه الفقراء إلى مصاف الأغنياء بدون هباتٍ من الدولة لهم، وبالتالي حرم الفساد الوظيفي والتعيينات بالمحسوبية؛ إذ منح الجميع الفرص نفسها ووفر العمل المناسب. كل ذلك بدون أي صراعاتٍ أو إقصاءٍ للديمقراطية والحرية الشخصية أو جدلٍ ديني، بل استغل المدارس الدينية من أجل نشر أفكاره الاجتماعية والاقتصادية لبناء الإنسان الجديد.

العنصر الأساس في فلسفة وتنفيذ مهاتير محمد والنجاح الذي حققه يرتكز على تغيير رؤية المواطن لفكرة العمل. كان المواطن الماليزي قبل التطبيق الجديد مثل المواطن العربي في رؤيته للعمل. الكسل هو الأساس، وبعده ينتشر عامل الغش؛ فكل تهرب من العمل

والإنتاج يعتبره العربي مكسباً وغنيمة يأخذ مقابلها البديل المادي؛ فهذه شطارة،، وكذلك التأخر عن العمل وعدم الالتزام بالساعات شطارة، والتذمر من قلة الراتب وانتقاد رب العمل عادة متأصلة، وغير ذلك من المثالب المسببة للتخلف. أضف إلى ذلك طبعاً انعدام أي فلسفة تنموية معتمدة على توفير التعليم والصحة والعدالة مما يعزز الكسل وحب الفساد والأنانية. المهم أنه يوجد تناقض بين أخلاقيات العمل النبيلة التي يمكن استخلاصها من القرآن الكريم والحديث الشريف وبين التطبيق العملي واليومي للأخلاقيات الإسلامية السائدة في مجال العمل.

إن أخلاقيات العمل في الإسلام مرتبطة ارتباطاً أساسياً وعضوياً ومنطقياً بالعمل المدني والديني بدأ بالتعامل اليومي مع الآخرين، وإجادة العمل الوظيفي، وممارسة الأخلاق الإنسانية السوية، وانتهاء بالتمسك بالقوانين خلال الممارسة الاجتماعية المدنية اليومية في المجتمع الإنساني المدني.. هذا على الصعيد النظري، لكن لا يوجد حث على تنشيط واحترام هذه القيم، وإنما يسود العكس تماماً في كل بلاد المسلمين المتسمة بالتخلف الاقتصادي وتوابعه، وحين تلجأ أي دولة إسلامية مثل أندونيسيا أو ماليزيا إلى تفعيل فلسفة عمل مخالفة، يابانية آسيوية تحديداً نجد حالها الاقتصادي قد تغير.. وبالمناسبة كانت الصين أسوأ حالاً من المسلمين ولكنها تغيرت تماماً حين غيرت أخلاق العمل.

لقد واجه رئيس الوزراء مهاتير محمد المشكلات والصعاب التقليدية الشائعة نفسها في الشعوب النامية، مثل: انتشار الجهل والأمية، وانعدام المهارات الإنتاجية، وغياب روح الإبداع والمغامرة، والميل الأصيل إلى الكسل، إضافة إلى الهزيمة النفسية وانعدام الطموح وعدم الرغبة في التعلم أو النهوض والتقدم، وكانت هذه هي السمات الأساسية الراسخة في وجدان الشعب الماليزي، خصوصاً السكان الأصليين؛ حتى أفرد مهاتير محمد لهذه القضية كتاباً سماه «معضلة المايو»، عالج فيه مشكلات شعبه المتوارثة عبر الدين والسرديات، وكيف تصرفوا بكسلٍ في فترة الاستقلال قبل توليه الحكم.

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الفرص والدخل؛ ولذلك لا بد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، كتوجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها؛ مما يؤدي إلى خلق سياقٍ ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلون عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقراً هم المستفيدين من ذلك. لا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دفعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو ومستوى الفقر عكسية؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل قد ساهما بفاعلية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يتأثر سلوك الإنسان الأخلاقي بعدة مؤثراتٍ إيجابية وسلبية،

داخلية وخارجية، ويصل تأثير هذه المؤثرات إلى أن تطغى على خلقه الأساسي حتى يصبح السلوك الجديد له خلقاً وطبعاً، وليس من الصحيح القول إن الإنسان المفطور على خلقٍ معينٍ لا يستطيع الانفكاك عنه، بل يستطيع من خلال المجاهدة أن يغير من خلقه إلى الأفضل.. وهذا ما ثبت في عدة تجارب عالمية على مستوى الأمم بل على صعيد الفرد.

الأخلاق ليست مفاهيم نظرية فقط بل هي بوصلة توجيهية نحو التخلص من رواسب السلوك العبثي والمنافي للأخلاق الفاضلة ومن صورها الكذب والدهاء، وعدم المساواة وعدم العدالة، وغياب الشفافية، والحق، والكرامية، واستغلال المنصب لمكاسب شخصية، وتصوير الآخرين بالعدائية، والتقصير والتهميش، والتسلق، والمحابة، والوشاية الشريرة، والشللية والكثير من أدوات الهدم المتغلغلة في التراث العربي ولها عواقب كثيرة مثل فقدان الإخلاص والتفاني، وهذا ما نجد نقيضه في اليابان مثلاً. التجربة اليابانية خلاف ذلك، إذ إنها أقل معاناة من الأزمات اللاأخلاقية لكون اليابان قد استلهمت نماذج أخلاقية من ثقافة الصين القديمة ثم تجاوزتها إلى صناعة نموذج مطور يلائم الحياة اليابانية وثقافتها كما حدث في عصر مييجي، من جمع بين المعرفة الغربية وروح الحضارة اليابانية، وأخذت دولٌ آسيويةً إسلاميةً بالنموذج الياباني وأفلحت.

تختلف التجربة الأمريكية مثلاً عن اليابانية، وتعد الأكثر إسهاماً

في مجال الإدارة على الرغم من أن الشركات الأكثر تفوقاً فيها هي الأبعد عن أخلاقيات العمل والإدارة! فقد قامت الإدارة هناك على تقديس الكفاءة للأفراد دون النظر إلى الأخلاقيات، كما أن أثر الدين لم يطمس أيضاً في أخلاقيات الإدارة الأمريكية، لكن ظل محصوراً في المسؤولية الأخلاقية الفردية والواجب الشخصي فقط؛ فظهرت الانتقادات لهذه التجربة القائمة على النزعة الفردية والبرجماتية التي ترى الصواب صواباً إن حقق النتائج المرجوة، وإلا فهو خطأً بصرف النظر عن كونه صحيحاً في ذاته! وتقوم التجربة الأمريكية كذلك على المنافسة الشديدة وعدم التعاون، ما جعل خبراء يصفونها بـ «إدارة رعاة البقر»، وحتى عندما بدأ الاهتمام بأخلاقيات العمل فقد ظل ذلك الاهتمام داخل إطار الكفاءة التنافسية لا يخرج عنه.

على الطرف الآخر فإن فلسفة العمل عند اليابانيين تتميز بقوة الإرادة والمهنية والإخلاص والانضباط في العمل، والتنافسية لديهم شموليةٌ بمعنى اشتراك كل الشركة وعمالها في منافسة شركاتٍ أخرى، وليس تنافساً سلبياً داخل الشركة. أدبيات العمل اليابانية تمثل ثقافةً خاصةً وفلسفة عميقةً يتحلى بها العامل الياباني من جهةٍ والمؤسسات والشركات من جهةٍ أخرى. تقوم هذه الفلسفة على قاعدةٍ أن العمل جزءٌ من عقيدتهم الدينية وتعاليم معلمهم وملهمهم الأول «بوذا» لذلك؛ فالعامل الياباني يشعر براحةٍ شديدةٍ وانجذاب نحو العمل. بعض الديانات والطوائف الأخرى، وإن كانت عقائدهم تحث على

الإخلاص والأمانة، إلا أنهم في التطبيق يحبون الراحة والكسل ويلجأون إلى المحسوية.

العلاقة بين الموظف الياباني والشركة علاقة عميقة تمتد جذورها لتشمل الاهتمام الكبير بالعامل وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية؛ فالعامل هو حجر الأساس في نجاح الشركة وتطورها؛ فكون أخلاقيات العمل لا تدور فقط حول العامل؛ فقد اخترعت الشركات اليابانية وسائل متعددة للحفاظ على عمالها أوقات الأزمات، حيث تخضع هذه الشركات عمالها للكثير من البرامج التدريبية وتقدم لهم المكافآت كلها مقابل إخلاص ووفاء من العمال لمؤسستهم، حيث يعتبر هؤلاء نجاحات المؤسسة وسام شرف لهم وهدفاً من أهدافهم النبيلة التي يطمحون إلى تحقيقها. يخضع العمال لبرامج تكوينية وتدريبية بشكل دوري لتنمية وتطوير مهاراتهم وزيادة إنتاجيتهم. تتطور العلاقة بين الشركة وعمالها لتشمل مجالات التكوين والتدريب والرعاية كافة حيث تحرص أغلب المؤسسات اليابانية على توفير خدمة خاصة بالصحة النفسية.

في مقابل خدمات الشركة ومسؤولياتها يتصف العامل في اليابان بمجموعة من المميزات والصفات التي غرست فيه منذ الصغر والتي تقدر العمل وتجعله جزءاً من عقيدته، أولى تلك المميزات حب العامل لوظيفته؛ فهذا من أسباب النجاح، إضافة إلى الإخلاص والمهنية والالتزام والانضباط في احترام قوانين المؤسسة والحرص

الدائم على نجاح أهدافها؛ فالعامل الياباني يشعر بأن نجاح المؤسسة في تحقيق مكاسبها هو نجاح له. هذه الفلسفة والثقافة هي التي ميزت المنتجات اليابانية وصنعت نجاحاً منقطع النظير للشركات اليابانية التي ذاع صيتها في أنحاء المعمورة.

في نظام التوظيف الياباني حينما تواجه الشركات أزماتٍ ماليةً فإنها لا تلجأ إلى طرد العمال وتقليص الرواتب وغير ذلك من إجراءات التقشف التي تفرضها المرحلة، بل تعمل على مواجهتها بخلق بدائل وظيفية جديدة داخل الشركات، وهذا الإجراء هو جزء مما يعرف بالاحتياط التعبوي لمواجهة الأزمة، حيث يتم تحليل وضع الشركة وتحديد نقاط الضعف ومكامن الخلل، وتكون هناك حلول جاهزة لتنفيذها وقت حدوث الأزمة. ولأن الشركات تراهن على قوة واجتهاد عمالها من أجل تحقيق السبق في السوق؛ فغالباً ما تلجأ هذه الشركات إلى اختراع وسائل متعددة للاحتفاظ بعمالها وقت الأزمات.

لقد استطاع اليابانيون تصميم سياسات العمل بشكلٍ فعالٍ ومتميزٍ آخذين في الاعتبار ثقافة المجتمع وتقاليدِه؛ فقامت فلسفتهم على أن العمل مقدسٌ وهو جزءٌ من ثقافتهم الروحية، لذلك فالعمل عند اليابانيين وإنجاز العمل بجديّة وإخلاص وإتقان أمر ضروري لا مناص منه، بهذا الجهد والاجتهاد استطاعوا تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي وأصبحت اليابان من رواد الاقتصاد العالمي.

هذه الفلسفة مكتسبة ومعتمدة جزئياً على خلفياتٍ دينية، وكما

ماذا لو؟

رأينا فقد تمكنت أممٌ كانت محتلة ومتخلفة مثلنا، وذات دياناتٍ أخرى من تطبيق فلسفة العمل اليابانية.. بل إن اليابان كانت محتلةً من الاستعمار الغربي، ومثلها الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا وغيرها من التجارب التي نجحت بامتياز حين سعت لتغيير أخلاقيات العمل.. المهم هو اتخاذ القرار والبداية في التغيير المجتمعي والمؤسسي، إلى جانب التعليم طبعاً، ومحاربة الفساد والتسيب.. فلماذا لا نسير على هذا النهج، وماذا لو عززنا هذه القيم للخروج من جاهلية القرون الماضية الطويلة!

لماذا أقله لا نستغل أخلاقيات العمل في الدين الإسلامي وننبش عنها وننميها ونزرعها في روح وحياة الجميع منذ ما قبل الحضارة وحتى مرحلة التقاعد، وذلك بدل تنمية خزعات المظهر وبأيّ قدم تدخل إلى الحمام، وتكميم نصف المجتمع، ونشر ثقافة الحفظ والتكرار بدل الفكر والإبداع.. وووو؟

ماذا لو طورنا التعليم؟

من المؤكد تماماً وجود ترابط بين مستويات ونوعية التعليم، وبين درجة التطور والرخاء في أي مجتمع. وقطعاً يرتبط التعليم الجيد بالحرية العامة، بمعنى أن المتعلمين حقاً لا يفترض تقبلهم لغير الحرية والديمقراطية، وإلا فإن نوعية تعليمهم هاملة استعبادية دينية تؤكد على طاعة ولي الأمر.. إذا فحيث تنعدم الأمية ولكن يستمر الاستبداد؛ فلا تعليم جيداً في ذلك البلد والمجتمع، والعكس صحيح، وهذا أصلاً ما نراه في كل مكان بوضوح الشمس. لماذا توجد فوارق صارخة بين التعليم الحكومي في العالم العربي، وبين التعليم الخاص؟ ولماذا الفوارق بالطبع بين التعليم بنوعيه في الداخل وبين التعليم في الخارج؟ ولماذا نجد كل أصحاب القرار والوظائف العليا هم من حملة الشهادات أو التخصصات المحصلة في الخارج الغربي تحديداً؟

السؤال الأساس هو: هل تتضرر الطبقة الحاكمة من تحسن مستوى التعليم كونه سيؤدي حتماً للديمقراطية والعدالة وضمن المساواة المجتمعية؟ أي منع ومحاربة الفساد والانتفاع الشخصي،

ودعم تداول السلطات، ووصول الرجل المناسب إلى المكان المناسب دون محسوبيات! حتى لو افترضنا عدم وجود مصالح طبقية لمنع تطور التعليم؛ فلا بد إذاً من سوء إدارة مستعصية منذ عقودٍ طويلةٍ تحافظ على العالم العربي إجمالاً دون المستوى التعليمي المطلوب.

الطريق جلي ولا سحر فيه؛ فتوصيات الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الألفية التنموية تنص على أن الإنفاق على قطاع التعليم يجب أن يصل إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٢٠٪ من موازنة الدولة العامة أقله. هذه قاعدة عامة كحد أدنى تؤهل كل من يتبعها، بشرط ترشيد ذلك الإنفاق حتى لا يتم استهلاكه في الرواتب والمصاريف الإدارية على حساب تطوير العملية التعليمية كما يحدث في العديد من الدول العربية.

الدول العربية الملتزمة بهذه التوصية هي: الإمارات، عمان، تونس، المغرب، الأراضي الفلسطينية، جزر القمر.. بقية الدول العربية غير ملتزمة بأحد المستلزمين، أو بكليهما، كما أن الدول الملتزمة تهدر معظم الموارد على الرواتب والنفقات بدل التطوير التعليمي التقليدي والاهتمام بالبحث العلمي وعلوم التقنية.. لذلك تستمر البطالة بين الخريجين في الدول العربية لأن تحسن نسب التعليم لا تؤدي إلى تحسين في قوى الإنتاج وأنواعه، وبالتالي استيعاب الخريجين الجدد. كمثال من وسط المنطقة لا نجد فيها بطالة، ولا تخلفاً تقنياً وعلمياً واجتماعياً.. هناك دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تنفق على التعليم

وعلى البحث العلمي المدني أكثر من الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً. إسرائيل تنفق أكثر من ٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأولى عالمياً ويليهما أيسلندا والولايات المتحدة ثم كوريا الجنوبية والدنمارك.. علماً بأن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي يوازي ٦,٣٠٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، ويصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات.. وذلك على العكس تماماً مع ما يحدث في البلدان العربية، إذ أغلب الموازنة المخصصة للبحث العلمي تصرف على الرواتب والمكافآت والبدلات وغيرها. والجدير بالذكر أن المؤسسات التجارية والصناعية في إسرائيل تنفق ضعفي ما تنفقه الحكومة الإسرائيلية على التعليم العالي.

تقارير البنك الدولي حول «الإصلاح التربوي في الشرق الأوسط»، تشير إلى أن مخرجات التعليم ضعيفة ولا تؤهل خريجها للنجاح المهني. أوضح تقرير التنمية البشرية العربية، «بناء مجتمع معرفي»، أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة في مؤشرات المعرفة والتعليم. دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي حول أنظمة التعليم في ١٣١ دولة، أشارت إلى أن الدول الخليجية تسجل معدلات عالية في الإنفاق على التعليم (نظراً لحجم ميزانياتها)، لكن أداء نظمها التعليمية غير متناسب مع حجم الإنفاق. الاستنتاج بالتالي وكما هو ظاهر للعيان

أن التعليم في منطقة الشرق الأوسط يقع في مراتب متدنية على مقاييس الكفاءة.. والدراسة التي قدمتها شركة «ماتنزي» المتخصصة في وضع خطط للنهوض بالتعليم، صنفت مستوى التعليم العربي بين الضعيف والمقبول.

هكذا؛ فبناء الإنسان طبعاً يعمر البلاد، وحتماً تدمير المواطن يخرب الوطن.. هل قضية البناء البشري عبر التعليم الحقيقي المتطور معقدة فعلاً، أم هي غير مرغوبة من الطبقة الحاكمة وملاحقها المستفيدة من استمرار الجهل وتوابعه من الفساد؟ لنفترض حسن النية لدى الجميع؛ ولنبحث عن مثال يشابه ظروف أتعس الدول العربية اجتماعياً ودينياً واقتصادياً، ونرى كيف أنجدهم التعليم حين وجدوا القائد الذي استوعب هذه المعادلة ونفذها.

ماليزيا دولة ذات أغلبية مسلمة، وهي مستعمرة بريطانية سابقة تناوبت عليها حكومات تشبه الحكومات العربية، واستمر حالها المزري في الفقر والتخلف عقوداً بعد نهاية الاستعمار، وكان تطلع شبابها أن يهجروها لانتشار الفساد والفقر فيها، كانت تعتمد فقط على زيت النخيل والمطاط وتستورد كل شيء، والأمية طامة والفقر والبطالة مرتفعان.. إلخ. في عام ١٩٨١ نجح مهاتير محمد في تولي الحكم عبر الانتخابات الحزبية، وشاءت الظروف وحظ البلاد أن يكون هذا الرجل شريفاً وواعياً.. فماذا فعل؟

قام فوراً بإرسال نصف مليون طالب للدراسة في الخارج ضمن

تخصصاتٍ مختارة، واهتم بالتعليم الفني والتعليم عموماً داخل البلاد، وخصص ثلث ميزانية الدولة للتعليم. بدأ الاستثمار البشري يتحول إلى إنتاجٍ خصوصاً وأنه نشر ثقافة العمل اليابانية في بلاده، وفرق بين الدين والدولة، وضمن حقوق المواطنة للجميع.

تسلم مهاتير الحكم من ١٩٨١ حتى تنازل عنه طوعاً وبعد إعلان مسبقٍ في عام ٢٠٠٣. كان احتياط النقد في البلاد حين تسلم الحكم ٣ مليارات دولارٍ فقط، وحين غادر الحكم ترك احتياطاً ٩٨ ملياراً. نسبة الفقر نزلت إلى ٤٪، والبطالة ٢٪ فقط، وأصبحت ماليزيا مثل بقية دول النمرور الآسيوية تصنع وتصدر السيارات وأقام مهاتير ١٥ ألف منشأةٍ صناعيةٍ بالاعتماد على المتعلمين والأجيال الجديدة، وارتفع التصدير من ١٥ ملياراً معظمها كانت من زيت نخيلٍ ومطاطٍ إلى ٢٠٠٠ مليار من المنتجات الصناعية، وارتفع متوسط دخل الفرد من ٦ آلاف إلى ١٦ ألف دولار سنوياً.

هل الأمر معجزة فريدة؟ نعم ولا! فهل أصبح معجزة وجود قائد مسؤولٍ ينجح بالانتخاب ويكون واعياً ومخلصاً وشريفاً ولديه رؤية يسعى لتنفيذها؟ أليس هذا هو الوضع الأصلي المفترض أن يكون وأن يتم انتخاب الزعماء ورجال السياسة على أساسه؟ جل الدول العربية حكمها قادة لفتراتٍ طويلةٍ كانت كافيةً لتحقيق أي رؤيةٍ ونهجٍ ناجحٍ يحول البلاد والعباد من السالب إلى الدفع الإيجابي. بالطبع المعجزة هذه لم تنفرد بها ماليزيا، بل سبقتها دولٌ إلى هذا النهج، وتبعتها

أخرى من ضمنها دولٌ آسيويةٌ وأفريقيةٌ قفزت إلى الأمام في مجالات التعليم النوعي وتحسين الإنتاج وتقليل مستويات الفقر.. غالبية الدول الآسيوية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق حققت إنجازات ممتازة، وإذا اعتبرنا تجربة ماليزيا معجزةً؛ فإن تجربة رواندا في أفريقيا ستعتبر أم المعجزات نظراً للموقع الذي انطلقت منه وما أنجزته في زمنٍ قصيرٍ!

هي دولةٌ صغيرةٌ في المساحة وكثيفةٌ سكانياً في أفريقيا، وغير ساحليةٍ. فرض عليها الاستعمار البلجيكي الفرنسي مبدأً القبلياً رسمياً. اقترن اسم رواندا طوال التسعينيات من القرن الماضي بالحرب الأهلية والفقر والمجاعة والمذابح والإبادة الجماعية، إذ قتل فيها مليون شخص من أصل عشرة ملايين بطرائق بشعة. في عام ١٩٩٤ سقطت طائرة الرئيس ومات مع نائبه وتجددت الحرب الأهلية، وأسفرت لاحقاً الجهود عن تهدئة، ثم تولي رئيسٍ جديدٍ عبر الانتخابات، وتم تحديث للدستور عبر استفتاء عام ٢٠٠٣ ليحل محل الدستور الانتقالي الذي كان معمولاً به منذ ١٩٩٤، وينص الدستور على نظام حكمٍ متعدد الأحزاب، تقوم السياسة في البلاد على أساس الديمقراطية والانتخابات ويضع الدستور شروطاً لكيفية عمل الأحزاب السياسية. تنص المادة ٥٤ على أنه «يحظر على المنظمات السياسية تأسيس نفسها على أساس العرق أو المجموعة الاثنية أو القبيلة أو العشيرة أو المنطقة أو الجنس أو الدين أو أي تقسيمٍ آخر قد يؤدي إلى التمييز». أي

التخلص نهائياً من الإرث الاستعماري، والقفز عن التمييز الجنسي؛ فأصبح أكثر من نصف البرلمان من الإناث. تبع ذلك تحديث في النظام التعليمي بفرض التعليم وإلغاء مادة التاريخ التي كانت تمجد القبلية، واستبدال اللغة الفرنسية بالإنجليزية في الجامعات؛ فنشأ جيلٌ مرتبطٌ بالحاضر ويتطلع إلى المستقبل.

نتيجة هذا التحديث السياسي المرتكز على تطوير العملية التعليمية أصبحت البلاد رائدةً في أفريقيا ومثالاً يحتذى به وتصنف من قبل منظمة «اليونسكو» من أفضل ثلاث دولٍ في تجربة النهوض بالتعليم الذي كان يؤسس للعنصرية والصراع القبلي؛ فأصبح يؤسس للتعاون والمساواة وإلغاء التمييز. أصبحت رواندا ما بعد فترة «الإبادة»، تشدد الصرامة على الانتماء؛ فيجب أن تكون رواندياً فقط، لا مجال للتفاخر باسم قبيلتك، كما أن المناهج التعليمية لم تعد تعتمد تزييف التاريخ القبلي الذي يمجد التمييز العرقي. أصبحت رواندا من أعلى الدول الأفريقية انتظاماً في التعليم؛ ففي المرحلة الابتدائية وحدها كانت نسبة الأطفال المنتظمين تساوي ٩٧٪، بنسبةٍ متساويةٍ للأولاد والبنات.

أصبح التعليم في رواندا يتجه للاعتماد على التكنولوجيا كثيراً، حيث عقدت رواندا شراكةً مع شركة «ميكروسوفت» لمحو الأمية الرقمية، وهذا شيءٌ فريد. الطفرة التعليمية لبلدٍ نامٍ مثل رواندا، تجسد في اعتمادها لنظام «تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل

التعليم» وهو نظامٌ يستبدل وسائل التعليم والكتب التقليدية بمنصات إلكترونية، يتابع من خلاله الدروس أو يتعلم القراءة بينما يستمع إلى الدرس.

النتائج على الصعيد الاقتصادي لم تنتظر طويلاً؛ فرواندا تعتبر نموذجاً ملهماً لدولة أفريقيةٍ نجحت في تحقيق مجموعةٍ من أسرع معدلات ومؤشرات التنمية في القارة الأفريقية، وزيادة فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز مصادر الدخل الفردي والقومي، لتقدم نفسها كمعجزةٍ اقتصاديةٍ أفريقيةٍ ملهمةٍ تستعرض تجربتها في إنقاذ مليون شخص من المجاعة والفقر والوصول إلى التنمية المستدامة في غضون خمس سنواتٍ. وأصبحت تستضاف كضيف شرفٍ في المؤتمرات الدولية للتعرف إلى تجربتها في التعافي من الصراعات والنهوض نحو مستقبل أفضل.

تقول الأرقام إن معدل النمو الاقتصادي في رواندا بلغ العام ٢٠١٨، ٧٪، وتقلص الوقت اللازم لإنشاء نشاطٍ تجاري فيها من ٤٣ يوماً إلى ٤ أيام فقط، وتصدرت عام ٢٠١٦ الدول الأفريقية في استقطاب رجال الأعمال. وفي مجال الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل موقع الريادة أفريقيا، إذ توفر الإنترنت مجاناً داخل منظومة المواصلات العامة وسيارات الأجرة، وفي مؤسسات القطاع الصحي، وضمن معظم المباني التجارية والخدمية، كما أنها رائدةٌ في توظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال الاقتصادي،

وأعادت بناء البنية التحتية لتدعم نمو القطاع الخاص، وترسخ ثقافة ريادة الأعمال وتشجع انطلاق الأفكار المبتكرة والمشاريع الناشئة، وتعزز من مكانة المرأة.

لم تكنف رواندا بتنوع مصادر الاقتصاد ولكن حرصت على استدامته من خلال استشراف مستقبل القطاعات والفرص الاقتصادية الناشئة، وتطوير الخدمات المالية والمهنية، والنهوض بصناعات التعدين والزراعة، وتكرس نفسها كمركزٍ عالميٍّ لصناعة الخدمات، وتمضي قدماً نحو استخدام التقنيات المالية لتعزيز الاقتصاد الذكي اللانقدي. النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لرواندا جعل رئيسة البنك الدولي كريستالينا جورجينا تصف البلد الأفريقي بأنه يتمتع بنمو هائل، ولديه طموحاتٍ جريئةٍ في كثيرٍ من الأحيان. وعززت أرقام العام ٢٠١٨ توقع المعهد الوطني للإحصاءات ووزارة المالية بتسجيل نسبة نموٍ تتجاوز ٨٪ خلال ٢٠١٩، و ٢، ٨٪ خلال العام ٢٠٢٠.. والمتوقع استمرار التقدم طالما لم يتغير الوضع القيادي أقله.

أين الدول العربية من كل ذلك وما تقوله عنها منظمة اليونسكو في مجال التعليم وما يتحدث عنه البنك الدولي في مجالات التنمية والاقتصاد؟ ولماذا لا تتمكن الدول العربية التي تعثرت منذ الربيع العربي في استدراك الأمور وإيجاد الطرق للتغيير، سواء عبر ركيزة التعليم أو الديمقراطية أو النهج الاقتصادي؟ أو أن يمن الله عليها بقائدٍ شريفٍ ومؤهلٍ للقيادة؛ فالشرف والأمانة وملاحقتها لا توفر عناصر

نجاح إذا لم تكن مدعمةً بالمؤهل، كما أن كل المؤهلات غير ذات جدوى إذا لم تدعمها عناصر الشرف والأمانة.

فيما يتعلق برواندا؛ فقد تم تغيير الدستور ليتوافق مع تجدد فترات حكمٍ إضافيةٍ عبر الانتخابات للرئيس الذي قاد المسيرة من العدم، وبالتالي ضمان وديمومة النهج على أمل ثبوته في الفترات التالية للرئيس الحالي. بصدد تجربة ماليزيا؛ فقد ثبت أن دعائمها الأساسية كانت مؤهلات وأمانة مهاتير محمد؛ فبعد إبلاغه البلاد عن عزمه على تسليم السلطة قبل عامٍ ونصف العام، جرت انتخابات في الموعد وفاز نائبه في الحزب والذي اتضح أنه على عكس مهاتير؛ فعاد هذا وقاومه سياسياً وأسقطه وتسلم الحكم شخص ثالث من الحزب وكان من المقربين لمهاتير.. لكن الانحدار تواصل؛ فبعد أن سلم مهاتير البلاد ولديها فائضٌ مالي بحجم ٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣، سلمها رئيس الوزراء الثاني بعده عام ٢٠١٨ وعليها ٢٤٨ مليار دولار ديون؛ إذ شهدت عمليات فسادٍ ونهبٍ يتضح من تلك الأرقام.

خطأ مهاتير محمد هو نفسه الذي وقع فيه جمال عبد الناصر، أي الاهتمام بالوضع العام والتكاسل عن بناء الفئات القادرة والمؤهلة والمجربة لتولي الأمور بعد الزعيم وترتيب شؤون الحكم. في العالم الثالث يحدث العكس دوماً إذ يخاف الزعيم من قياداتٍ جيدةٍ حوله حتى لا تنقلب عليه؛ فيتغاضى عن الأمر كما في حالة ناصر ومهاتير، أو يعترض عليه ويرفضه كما في حالة عرفات وصدام؛ فتصبح النتائج

كارثيةً خصوصاً وأن تحويل حالة شعب بكامله ليصبح في كامل وعيه تحتاج إلى فترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ نسبياً، بل تحتاج إلى تغيير في نظم التعليم والاجتماع والنظام السياسي، وهو ما لم تقدم عليه سوى قلةٍ من دول العالم الثالث مثل الصين وكوبا.

انقلبت الأمور رأساً على عقب أثناء حياة مهاتير بعد أن تنازل طوعاً عن السلطة، وانقلبت الأمور بعد موت ناصر إذ اعتقل السادات كل الجماعة الناصرية وقلب نظام وفلسفة الحكم واستبدل الأعداء والأصدقاء؛ فسقط برصاص الجيش. كان ناصر قد وضع السادات نائباً ليسد فراغاً وليس ليحكم، ووضع السادات مبارك نائباً للغرض نفسه، ولم يكن أي منهما يتمتع بالأمانة والمؤهل اللازمين للحكم الرشيد.

الانقلابات العسكرية التي جلبت الزعماء لا تختلف بالطبع؛ فقد يكون الزعيم شريفاً ولكنه غير مؤهل، أو حتى لا يملك شيئاً من هذه الخواص.. أما الزعامات الملكية فهي بالوراثة ومدعمة بالقوة أو بالمال، وبالتالي الأمور قابلة للصواب والخطأ.. أنت وحظك. لقد جاء صدام حسين إلى الحكم عبر انقلابٍ وإعداماتٍ سبقها الكثير من الانقلابات والإعدامات.. ثم ضبط الوضع بالحديد والنار ومن دون رحمة، بل كان يكتب الأحكام ويرسلها مع المشكوك فيهم إلى القضاء؛ فتكون النتائج كما يريد وما قرر على رفاق الحزب أو قادة في الجيش من أحكام حتى بتهم الشك في نياتهم، أو كنتيجة لتقرير غير دقيق. نجح في ضبط الأمور وبناء جيشٍ قوي وتصنيعٍ حربي

ونظامٍ تعليميٍ مختلفٍ إلى درجةٍ تجاهلٍ أبناء الشعب ونسيانهم إلى أي طائفةٍ ينتمون.. لقد قضى على أي شيء له علاقةٌ بالديمقراطية وحرية التعبير، وبالتالي صارت إنجازاته كسيحةٌ ولم يجد من يؤويه حين طارده الأيركان. التجربة المشابهة عايشها الزعيم القذافي.. وفي حالةٍ الشعبين فقد عادا لتمي عود الأوضاع كنتيجة لما حدث بعد غياب الزعيمين، وهي نتيجةٌ حتميةٌ لانعدام أسس التطور وفي مقدمتها التعليم الحديث، والديمقراطية التي تحتاج كمقدمةٍ إلى وجود قيادةٍ مؤهلةٍ وشريفةٍ.

القيادات المنبثقة من أحزابٍ سياسيةٍ ودينيةٍ في مجتمعاتٍ لا تتمتع بديمقراطيةٍ أو تعليمٍ حقيقي، هي الأخرى يصعب اجتماع صفات الشرف والتأهل فيها؛ فهي قياداتٌ تركز في الوصول إلى مناصبها على الغش والتدليس والنفاق، بل إلى ما يصل لرشوة الناخبين والكذب عليهم، وهو ما لا ينطلي على الجمهور شبه المتعلم؛ فتصبح القضية السياسية كلها انتفاعية تعمق روح الفساد الذاتي والمجتمعي وتقبله.. كل واحد، بداية من الزعيم وحتى السخيم ينصب اهتمامه على المنفعة الذاتية، سواء التمسك بالكرسي وتوريثه، أو اقتطاع أي فتافيت، أو حتى النهب، أو التمني على الله أن يرزقه نصيباً من المسلوبات، أو أي شيء.

ماذا لو استعدنا للكوارث؟

لم يكن من المنطقي أن نفاجأ بكارثة الزلزال في تركيا وسوريا (٢٠٢٣)؛ فالزلازل وكوارث الطبيعة، وأختها من كوارث البشر الفورية، مثل الحروب، أو المتراكمة بفعل بشري مثل تغير المناخ، هي أمورٌ متوقعةٌ وتكرر عبر جغرافية العالم.. لكن المفاجئ أن كوارث عديدةً سابقةً، وتحذيرات من العلماء، لم تدفعنا؛ كبشرٍ للاستعداد. لا توجد بعد قوة إغاثة دولية تتحرك في غضون ساعاتٍ، وتلتقي حيث الكوارث لتساعد المنكوبين، ولا توجد مخازن إغاثة موزعةً عبر العالم يمكن اللجوء إليها ونقل المواد حسب ترتيب الضرورة النابعة من حجم ونوع الكارثة. في كل مرة يبدأ الهرج والمرج والانتقاد وتوزيع اللوم، وبالتالي ضياع الساعات والأيام الأولى التي تتحكم في الحياة والموت، ثم تمر الفترة الحاسمة لإنقاذ الأرواح، ويعود بالضرورة كل فريق وكلابه إلى بلاده، ومعظمهم لم ينقذ أي أرواح، وتتحول مهمة أهل الكارثة إلى انتشار الجثث والحطام ومواجهة الأمراض بأنواعها والمجاعات بأحجامها وأشكالها.

هناك أحلافٌ سياسيةٌ وعسكريةٌ يمكنها تحريك قوة التدمير في

غضون دقائق، وفي كل بلد جيش ومعدات حربية، ولكنهم غير مؤهلين للإنقاذ، بل إن فرق الإنقاذ مثل الدفاع المدني والإسعاف والمطافئ غير ذات جدوى من ناحية الحجم للتعامل مع المصائب الكبرى، ومعداتنا في العادة متوافرة في الحدود الدنيا نظراً لندرة استعمالها، وذلك على الرغم من استعمالها أضعاف استعمال الجيوش لمعداتنا. هكذا لم نسمع أو نشاهد أي نشاطٍ فوري لقوات حلف الناتو حيث قواعده منتشرة في تركيا قرب الزلزال، ولم نشاهد قوى الجيش المنظمة ومعداتنا تساعد في الإنقاذ.. لكن شاهدنا الفرق الأجنبية والتركية الخاصة بالإنقاذ، أو بالأحرى المتخصصة في العثور على الأحياء بين الإنقاذ بفضل الكلاب المدربة.. شاهدناها تبحث بعد يومين على وقوع الكارثة وتتوقف بعد ثلاثة أيامٍ تالية.. بينما كان مئات ألوف، بل ملايين الشباب والرجال الأشداء يتفرجون ويتظنون من الكلاب إنقاذ الأحياء!! لماذا؟

تكوين الدول في مرحلة ما بعد القبيلة، خلق الشأن التخصصي، أي الحاكم يحكم، والشرطي ينظم، والجندي يدافع، والمطافئ تكافح النيران، والقاضي يفض النزاعات، والمهندس يهندس، والمزارع يزرع.. وبالطبع رجل الدين وأتباعه يدعون ويتمنون ويصلون.. إلى آخر هذا التسلسل الذي فرض ذاته في كل المجتمعات على حساب روح العمل الجماعي والتطوعي. هكذا؛ وكمثال بسيط، نجد الفرد يرمي القمامة حيث يناسبه معتمداً على وجود عامل النظافة لجمعها

والتعامل معها. لقد تطورت الأنانية الفردية المرتبطة بالتخصص إلى درجة تصوير الفرد للكوارث الصغيرة والكبيرة حتى قبل أن يتصل بالنجادات الضرورية.. كما أن أفراد بعض المجتمعات، العربية الإسلامية تحديداً، لا يحترمون قواعد المرور في حالة وجود سيارة نجدة أو إسعافٍ تحاول الوصول إلى هدفها.. أو بالأحرى هم غير متدربين على التصرف في مثل هذه الحالات، وهم بالطبع لا يستعملون المنطق السليقي للفسح في المجال.

في مثال الحرب الإسرائيلية على غزة التي اشتعلت بعد غزوة السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وجدنا أيضاً عدم استعمال للمنطق أثناء عمليات الإنقاذ؛ فحتى بعد شبه تعطل عمل فرق الدفاع المدني، استمر الناس في محاولة طلب هذه الفرق وانتظار وصولها على الرغم من تعطل الهواتف وإغلاق الشوارع بالردم. وحين تنفجر العمارات ويسقط سكانها تحت الردم؛ فلا تجد دقيقة واحدة من الصمت الجماعي للمتقذين لسماع أصوات الناجين تحت الردم، ولا ترى أي استعمال للمنطق في عمليات البحث والإنقاذ التي يقوم بها السكان بأيديهم.. وبالطبع يتم حمل من يتم إنقاذهم إلى المشافي، ولا يمارس أي منقذ أو مواطن عمليات إسعاف أولية كونهم لا يلمون بها أصلاً، ولم يعلمهم إياها أحد، وبالطبع لا وجود لخزائن الإسعاف والأدوية في البيوت أو في المدارس والمساجد، بالرغم من تكرار الحروب في قطاع غزة، وهذه الأمور ليست من مقررات الدراسة للفصول الثانوية أو

في الجامعات، وحين تقع الحرب والكوارث المتوقعة يركض الجميع هنا وهناك ويعلو الصراخ أو الدعاء ويعم القنوط.

الأمثلة والشروحات لها بداية ولكن لا نهاية لها، وبالتالي لا بد من البحث عن مكامن الخلل وطرائق العلاج، خصوصاً وأن التقصير لا يقتصر على دولٍ دون غيرها؛ ففي كوارث أميركا وكندا وغيرها الطبيعية، أو في حالة تركيا، وبالطبع جارتها سوريا الأقل استعداداً، نجد التصرف الفردي والجماعي متشابهاً.. وهو التفرج أو طلب الاستغاثة والانتظار لوصول أهل الاختصاص!

الجامعات تخرج الملايين سنوياً، ولكنهم لا يتقنون أبجديات الإسعاف الأولي، ناهيك عن التدريب على أبجديات التصرف السليم في حالات الكوارث؛ فيصبحون عالة على ذاتهم وغيرهم ينتظرون من يساعد أهلهم تحت الأنقاض أو الغارقين أو المحاصرين من النيران. انعدام التدريب الشمولي الممكن إلى جانب التخصصي لا يقتصر على الجامعات، بل إن الجيوش وقوى الأمن تعانیه، ويظهر ذلك في مناسبات الحاجة.. لم نسمع قط عن مناوراتٍ مشتركةٍ بين الجيش والمطافئ أو الإسعاف!

لماذا لا يتم تأهيل سيارات الجيش المركونة طوال العام، لتناسب حالات الإسعاف والإنقاذ الطارئ؟ لماذا لا تستحدث معدات أولية تحول بعض المركبات العسكرية والمدنية إلى مركباتٍ مؤهلةٍ للإطفاء مثلاً، أو لمهامٍ أخرى؟ بل لماذا لا يتم تدريب أكبر عددٍ من أي قواتٍ

على استعمالٍ لأكبر عددٍ من المعدات؟ مثلاً في حالة الحروب والمعارك.. هل يستطيع كل فرد من طاقم الدبابة التعامل مع كل مهمات الدبابة من قيادةٍ وتلقيمٍ مدفعيةٍ وتوجيه نيرانٍ؟ ناهيك عن تدريب عدد من الجنود على التعامل مع دبابات الخصم المحتمل.. فربما أسروا دبابة دون طاقمها، فماذا يفعلون بها؟

بعض الدول تهتم بمجال تدريب كل البالغين على استعمال أنواع متعددة من الأسلحة واقتنائها في المنازل كدرع واق في حالات الحروب المفاجئة، أو تقييم الملاجئ لحماية السكان من القصف أو تأثيرات الأسلحة النووية والكيميائية. هذه بالطبع دول متقدمة ويسود مواطنوها استعمال المنطق، وهي لا تحتاج بالضرورة إلى برامج جامعية إلزامية للتدرب على الإنقاذ والإسعاف وتشغيل الذهن منطقياً، وإن كان ذلك لا يضرها. الكارثة عندما تقلد دول متخلفة نهج الدول المتقدمة في برامج ومواد التعليم، ولا تأخذ بالأسس القائمة في تلك المجتمعات.. حتماً لو تم العدوان على سويسرا من جيرانها؛ فالشعب السويسري سيتصرف غير الشعب الفلسطيني أو التركي أو السوري.

الدول النامية، أو هي المتخلفة فعلاً، بحاجة إلى تخصيص في تعليم أساسيات الإنقاذ والإسعاف في مدارسها وجامعاتها وربط الترفع السنوي بالنجاح في تلك المواد، وإقامة برامج تدريب للطلاب والموظفين، وبعد ذلك الترابط بين قوى الأمن وبين الشعب في مناورات افتراضية ضد الكوارث أو الحروب أو الإشعاع.. وبالطبع

تجهيز مخازن للأدوية، وتحديد أماكن المعدات وتوسع التدريب على استعمالها وغير ذلك مما يتماشى مع حالات الطوارئ المتوقعة. لا تنتهي مهمة الطلاب مع التخرج في الجامعة والمدرسة بل يجب تحديد سكنه وضمه إلى نظرائه في تلك المنطقة واستمرار مناوراتهم المحلية مرتين سنوياً أقله بغرض التعارف وتبادل التجارب ودراسة الحالات المستجدة في دول الإقليم والعالم.

العقلية الاتكالية، وقلة الوعي للمساهمة المجتمعية، وتقليدية التعليم لاجتياز الامتحان أملاً في الوظيفة، وانعدام الابتكار لمواد وطرائق ترابط مجتمعي، وتدريب في الجامعات على كل شؤون الإنقاذ، من الإسعاف الأولي لتعلم قيادة الآليات المتوافرة لدى الجيش والقطاع الخاص، مروراً بإيجاد طرائق انتظام للقيام بالعمل الفوري عند الحاجة.. كل ذلك يؤدي وقت الأزمات إلى القنوط والكوارث الإضافية والنتائج السلبية.

ماذا لو أوقفنا الاستدانة وعززنا الإنتاجية وحاربنا الفساد؟

إمارة ليختنشتاين لديها ثاني أعلى ناتجٍ محلي إجمالي للشخص الواحد في العالم، وتمتلك أدنى دينٍ خارجي في العالم إذ يعادل صفرًا، ونسبة البطالة فيها هي الثانية عالمياً (١,٥ %) بعد إمارة موناكو. في المقابل؛ فالولايات المتحدة هي صاحبة أكبر مديونية في العالم، تتبعها الدول الصناعية مثل الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي. أما في الدول العربية؛ فحجم المديونية في ازديادٍ. تشير البيانات إلى أن نصف الديون العامة في المنطقة العربية تقريباً تقع على كاهل البلدان متوسطة الدخل التي ارتفع إجمالي الدين العام بها من ٢٥٠ مليار دولار تقريباً عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وحتى دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع نسبياً لم تفلت من فخ الديون، إذ تضاعف إجمالي الدين العام بتلك الدول خمس مرات تقريباً، من ١١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٥٧٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

قبل الاستطراد في عالم الأرقام ورؤية أن الدول الغنية تستدين أكثر من الفقيرة، يجب الإشارة إلى بضع حقائق مهمة:

أولاً: ديون الدول الغنية الصناعية تستغل في مشاريع بنية تحتية أو تحسين المعيشة والتطبيب والتعليم للشعب، أو في مشاريع وخطط تطوير صناعي.. أي استفاد من الأموال في تحسين مستوى المعيشة ورفع الإنتاجية الحالية والمستقبلية.

ثانياً: الدول الصناعية الغنية لديها عملات عالمية قابلة للتحويل وللإستخدام في التجارة الخارجية، كما أن ديونها في الغالب مأخوذة من بنوكها المركزية ومن أفراد الدولة الذين يشترون سندات الحكومة بفوائد مضمونة، وبالتالي؛ فالحكومات غير ملزمة بسداد في وقت محدد أو عليها دفع غرامات حين تتأخر في السداد، وبوسعها طبع ما تحتاج من عملتها العالمية المكفولة بضمان قوتها الاقتصادية والتجارية.

أما الدول النامية والفقيرة صاحبة العملات المحلية غير المتداولة عالمياً فهي تقترض بعملات عالمية مثل الدولار، وعليها تسديد الديون والفوائد والغرامات بالدولار أيضاً، وهذا الدولار لا يدخل ميزانيات هذه الدول إلا إذا صدرت ناتجاً معيناً مثل النفط أو القمح أو الصناعات، أو إذا جاءت الدولارات من دخل السياحة أو تحويلات عمالها وأبنائها في الخارج بالعملة الصعبة إلى ذويهم، أو طبعاً عبر الاستدانة بفوائد.

أضف إلى ذلك أن تعداد السكان مرتبطٌ بمدى الفقر، والزيادة السكانية بالتالي تتطلب المصاريف والخدمات.. والأهم أن الاستدانة

لا تذهب بالفعل إلى مشاريع إنتاجية توفر العمل والتصدير، أو حتى تغني عن استيراد السلع الأساسية مثل القمح. الأموال تهدر في مشاريع غير مدروسة ويتبخر جزءٌ كبيرٌ منها رشوةً ومحسوبياتٍ ونهباً، أو نفقاتٍ للدولة لتعزيز سلطتها على الشعب. هكذا تدخل الدول الفقيرة في دوامة الديون إذ تستدين للهدر، ثم تستدين لتسديد أفساط وفوائد الديون، وهكذا دواليك مع زيادة السكان والنفقات وانعدام الإنتاجية وزيادة الاستيراد بعملةٍ صعبةٍ، لأن العملة المحلية غير صالحة للتبادل التجاري.

النتيجة الحتمية: تراكمت الديون بشكلٍ غير مسبوقٍ في الدول العربية خلال العقد الماضي، سواء في الدول منخفضة الدخل مثل مصر، أو الدول ذات الدخل المرتفع مثل الكويت والسعودية، ورغم ذلك تستمر الدول العربية في الاستدانة بوتيرةٍ مطردةٍ. خلال عام ٢٠٢٢، تجاوزت ديون حكومات الدول العربية ٥, ١ تريليون دولار، وكانت مصر صاحبة أكبر قيمة من الدين العام (الديون الخارجية + الديون الداخلية)، إذ بلغ نحو ٥, ٩٠٩ مليارات دولار، بما يعادل ٩٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، هذا دون تكاليف خدمة الديون، أي الفوائد التي تزيد كل سنةٍ، والتكاليف الإضافية لارتفاع قيمة الدولار مقابل العملة المحلية. هذا يعني أن كل الإنتاج المحلي الإجمالي المصري لا يكفي لسداد الديون ناهيك عن فوائدها.

يتمثل خطر تلك الديون على الدول بأنها مثل الثقب الأسود

الذي لا يمكن الخروج منه، أو ما يعرفه الخبراء بـ«مصيدة الديون»، حيث تستدين الحكومات لسد عجز الموازنة، لكنها سرعان ما تجد أن تلك الديون وفوائدها تآكل إيرادات الدولة في الأعوام التالية، ما يسبب عجزاً؛ فتضطر الدول إلى الاستدانة مرةً أخرى لسد العجز أو تسديد فوائد الديون المستحقة، وهكذا تستدين الدولة مرةً ثالثةً ورابعةً وخامسةً، دون أن تستطيع الخروج من تلك الحلقة المفرغة، بل يتعمق مأزقها ما يضطرها في النهاية إلى بيع أصولها لسداد الديون، أو ربما إعلان إفلاسها في الحالات الأكثر ضراوةً. وهناك دولٌ عربيةٌ أفلست، وأخرى قيد الإفلاس.

استدان كل من الأردن وتونس ومصر في عام ٢٠٢٠ ما مجموعه ١٠ مليارات دولار في إطار آليات صندوق النقد الدولي للاقتراض قصير الأجل ومتوسط الأجل لسد حاجاتها الملحة للسيولة. أما في البلدان المتضررة من الصراعات، مثل العراق وليبيا واليمن؛ فقد وصل الدين العام إلى ١٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، أي ما يقرب من ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الذي معظمه نفطي وليس إنتاجاً زراعياً أو صناعياً.. وجاءت الصراعات المسلحة في السودان ٢٠٢٣ لتخرب الاقتصاد الخرب سلفاً.

ليختنشتاين دولة جبلية غير ساحلية تعيش على السياحة الثلجية، وعلى موقعها المالي الخدماتي، والقليل من الصناعات.. اقتصادها هذا يعتمد في الأساس على توافر الأمن والقانون والمساواة مثل سويسرا..

وطبعاً صفر فساداً أو محسوبة أو تهرباً من المسؤولية، وبالتالي لديها من الدخل المحلي والخارجي ما يكفي للقيام بالميزانية والتطوير من دون أي ديون وأعباء تسديد.

الدول العربية النفطية أو الأخرى ذات مداخيل السياحة والتحويلات من مواطنيها في الخارج والمثقلة بالديون.. هذه الدول تشترك في نفقات مالية أمنية داخلية وحربية خارجية من أجل استمرار سيطرة النظام الحاكم سواء أكان شخصاً أم أسرة أم حزباً. الإنفاق الأكبر على الأمن والعسكر مع حقيقة عدم ضمان الأمن نظراً لغياب الديمقراطية وسيادة القهر بدرجاته. ضمان الأمن والحكم يتطلب المحاسب والمحسوبة؛ وبالتالي النهب للمال العام وقلة الإنفاق على الصحة والتعليم أو على تحسين الإنتاج. توضع الخطط التنموية وتمر السنوات لتكون النتيجة أسوأ مما قبل الخطط التي ابتلعت، أو تم تبليغ أموالها للمحاسب.

لقد أظهرت أزمة أوكرانيا وتعطل تصديرها للحبوب المتكرر، مدى ارتهان الدول العربية لأساسيات الطعام مثل الطحين والزيت على الرغم من حديث كل الخطط عن الأمن الغذائي وبذل قصارى الجهود لتحقيقه؛ فتكون النتيجة دوماً صفرًا من الاكتفاء الذاتي. حتى بعد أكثر من عام على بداية الحرب والأزمة، وحين عادت الانقطاعات في الإمداد الغذائي عبر الحرب في صيف ٢٠٢٣، اتضح أن الدول العربية في الخانة نفسها ولم تتدبر أمورها. في البلدان العربية متوسطة

وقليلة الدخل والنمو، ظلت الموازين الأولية سلبيةً على مدى العقد الماضي، وبلغت في عام ٢٠٢٠ ما نسبته ٣ في المائة و ١١ في المائة من الناتج المحلي على التوالي، وأدى الميزان الأولي السلبي بين الإنتاج والنفقات إلى زيادة الاقتراض لتمويل الديون وتمديد الديون غير المسددة، كون الإنتاج المحلي غير قادرٍ على سداد الديون وفوائدها. النتيجة الحتمية طبعاً، إما السير على طريق الإفلاس والارتهان للممولين سياسياً واقتصادياً وطاعة عمياء لهم، وإما وضع وتنفيذ الخطط لزيادة الإنتاج المحلي وزيادة المداخيل الخارجية من دون قروضٍ!! هنا نصل إلى المأزق السياسي؛ فالحكومات غير الديمقراطية لا تجيد التخطيط الاقتصادي، ولا يمكنها الاستغناء عن النفقات الأمنية الباهظة وغير الضرورية لأن الأمن وأدواته وأسلحته وسجونته هي الضامن لديمومة الحكم. الحكم الديمقراطي الخاضع للمحاسبة والتغيير لا يحتاج للمحسوبية والنهب، ولا للنفقات الأمنية الزائدة، وتدرجاً يتحسن التعليم والصحة للجميع وتصبح الخطط الاقتصادية مؤهلةً للتطبيق والنجاح.

لنأخذ مصر الحديثة مثلاً على الفشل ومن ثم النجاح ثم الفشل مجدداً حسب سياسات الأنظمة المتعاقبة. كان محمد علي من رافضي اللجوء إلى الديون الخارجية وأقام جيشاً قوياً وإقتصاداً شبه مستقل بالاعتماد على الزراعة والقدرات الذاتية، وهذا ما دفع القوى الغربية للتكالب على مصر وكسر طموحها بالقوة العسكرية والحد من تطلعات

محمد على احتلال تركيا وبالتالي الوصول إلى القارة الأوروبية. على عكس توجهات والده، توسع محمد سعيد باشا الذي تولى حكم البلاد بداية من عام ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣ في الاقتراض؛ لتعرف الدولة المصرية في عهده طريق الاقتراض الخارجي للمرة الأولى، حتى ترك الحكم والمصريين غارقين في ديون قدرها ١١ مليون جنيه إسترليني (٤٤٠٠ مليون جنيه إسترليني بسعر ٢٠٢٣)، ولم يوقف خلفه الخديوي إسماعيل عجلة الاقتراض استجابة لإغراءات غربية، بل زاد من سرعتها لتصل مديونية القاهرة لدائني الخارج إلى ١٢٦ مليون جنيه إسترليني (٥٠٤٠٠ مليون بسعر ٢٠٢٣).

نتيجة لهذه المديونية الضخمة وفشل مصر في السداد أعلنت البلاد إفلاسها للمرة الأولى في التاريخ، إذ لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها في نهاية عام ١٨٧٦، وتم تعيين مراقبين أجانب في الحكومة المصرية لمراقبة إيراداتها ومصروفاتها لضمان سداد الديون، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢.

جاءت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ثم تولي الرئيس جمال عبدالناصر حكم البلاد (من ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٠) ولم تكن على مصر أية ديون أجنبية، (وذلك كون مصر استفادت من تأثير الحرب العالمية الأولى وباعت محصولها القطني عالمياً كبديل للمحصول الأميركي وسددت ديونها).. لكن الاستعمار الغربي لم يترك التحرش بمصر وحدث العدوان الثلاثي، وكان لا بد من شراء الأسلحة وبناء

الجيش بقروض سوفياتية سهلة، ووضعت الدولة خطط التنمية مثل بناء السد العالي وتأميم الإقطاع وقناة السويس.. لكن مع استمرار الحروب وخصوصاً حرب ١٩٦٧ تراكمت الديون لبناء الجيش؛ ليرحل عبدالناصر والخزانة المصرية مدينة للعالم الخارجي بـ ١,٧ مليار دولار.. لكن الجنيه المصري كان يساوي آنذاك ثلاثة دولارات. لم يتوان خلف ناصر، السادات (١٩٧٠-١٩٨١) عن الاستدانة نظراً إلى حاجته إلى التمويل الضخم لتسليح الجيش المصري لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولم يتوقف عن الاقتراض عقب انتهاء الحرب بشعار إعادة بناء الاقتصاد المصري، وأتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتخصيص مبتعداً عن سياسة التنمية الناصرية المعتمدة على الذات، وترك حكم مصر بعد حادثة اغتياله عام ١٩٨١ مدينة بـ ١٥ مليار دولار ديوناً أجنبيةً.

على المنوال نفسه سار خلف السادات، حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) ليصل حجم الديون الخارجية بعد مرور الـ ١٠ سنوات الأولى لحكمه من ١٥ إلى ٥٢ مليار دولار، وتتوقف مصر عن سداد الالتزامات الخارجية وأعباء الديون قبل أن تندلع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، عندما اجتاح الجيش العراقي الأراضي الكويتية، وهو ما كان بمثابة طوق النجاة لحكومة «مبارك» التي كانت على حافة إشهار الإفلاس؛ فبعد أن اشتركت القوات البرية المصرية في الحرب ضد القوات العراقية، تحركت الولايات المتحدة والدول الدائنة ودول

الخليج لإسقاط نصف الديون الأجنبية عن مصر، وتراجع حجم الدين الخارجي إلى ٢٧ مليار دولار.

في العقد الثاني من حكم مبارك نجحت الحكومات المتعاقبة في خفض المديونية الخارجية إلى ١١ مليار دولار فقط عام ١٩٩٩، قبل أن تعاود وتيرة الديون الارتفاع مجدداً مسجلةً ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ثم تنحى مبارك عن حكم البلاد في أعقاب ثورة يناير تاركاً ديوناً خارجيةً بلغت ٨, ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١.

لم تتجاوز الديون الخارجية على مصر حاجز ٨, ٣٤ مليار دولار في الفترة التي قضاها المجلس العسكري في الحكم على مدار ١٨ شهراً، لكن الوضع تغير مع تولي الإخوان المسلمين الحكم عام ٢٠١٢، إذ ارتفعت الديون الأجنبية من جديد، وبعد خلع الرئيس محمد مرسي على إثر ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تاركاً منصبه بديون أجنبية بلغت ٢, ٤٣ مليار دولار، ثم زادت الديون في الفترة الانتقالية التي تولى مقاليد الحكم فيها رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور لتصل إلى ١, ٤٦ مليار دولار.

مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٤ زادت شهية الاقتراض الخارجي لترتفع من ١, ٤٦ إلى ٧٤ مليار دولار عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٩, ٢٧ مليار دولار، قبل أن ترتفع إلى ٨, ١٥٧ ملياراً حتى نهاية مارس (٢٠٢٢)، وبحصول مصر على قرض تسعة مليارات دولار سيرتفع إجمالي الديون الخارجية إلى ١٦٦ مليار دولار تقريباً،

بخلاف الديون الداخلية التي نمت بنسبة ١٣٢٤ في المئة على مدار العشرين عاماً الماضية.

هيكّل الديون المصرية يتوزع بين ديونٍ تصل إلى ٥٢ مليار دولار من ٢٠ مؤسسة إقليمية ودولية أبرزها صندوق النقد والبنك الدوليان، إضافة إلى ٣٦ ملياراً من ٢٢ دولة، و ٢٩ ملياراً إصدار سندات في الأسواق الخارجية، و ١٢ ملياراً من بنوكٍ أجنبية وخليجية، إلى جانب ٢٦ ملياراً هي ديون قصيرة الأجل من دول ومؤسسات إقليمية.

وفقاً لجدول سداد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يتعين على مصر في ٢٠٢٣ سداد ٩,٣٣ مليارات دولار في النصف الأول، و ٨,٣٢ مليارات دولار في النصف الثاني، وفي ٢٠٢٤ يجب سداد ٩,١ مليارات دولار في النصف الأول و ١٣,٣ مليارات دولار في النصف الثاني، وخلال عام ٢٠٢٥ يتعين سداد ٩,٣ مليارات دولار في النصف الأول و ٥,٨ مليارات دولار في النصف الثاني، أما في عام ٢٠٢٦ فيجب سداد ٦,٦ مليارات دولار خلال النصف الأول من العام بخلاف ١٠,٢ مليارات دولار خلال النصف الثاني.. وبالطبع إذا تمت الاستدانة للسداد فسوف تزداد المبالغ الواجب تسديدها!! رحل عبد الناصر ١٩٧٠ وسعر الدولار ٣٣ قرشاً مصرياً، وفي أبريل ٢٠٢٣ وصل سعر الدولار ٣٣٠٠٠ قرشٍ مصري.. أي من ثلث جنيهه للدولار، أصبح الدولار يساوي ٣٣ جنيهاً وما زال الهبوط على قدمٍ وساقٍ دون قاع.

في مرحلة ما قريباً ستعجز مصر عن السداد، وسيكون على نظامها الخضوع تماماً لإدارة اقتصادية من المدنيين وخضوع سياسي للحكومات الدائنة.. وهؤلاء هم مهم امتصاص كل الخيرات بأرخص الطرائق وارتهان دور مصر السياسي في المنطقة.. ومصر هنا كمثال وليست الوحيدة عربياً على الرغم من الفوارق بينها وبين كل دولة متعثرة.

ليبيا والعراق مثلاً لديهما نפט يتم نهبه على حساب قوت وتنمية الشعب، واليمن لن تخرج من دائرة الارتهان إلى لقمة الخبز وتسليم قدراتها مثل المواني والموقع الاستراتيجي للغير.. الدولة الخارجة عن قانون الانصياع للدائنين هي سوريا؛ فقبل إشعال الحرب الأهلية بدعم وتمويل غربي مباشر، كانت سوريا مكتفية ذاتياً وتصدر العديد من الصناعات والمنتجات غير النفطية، ولم يكن عليها ديون تذكر مقارنة بالدول العربية الأخرى وخصوصاً مصر.

بلغت أرصدة الدين الخارجي لسوريا ٥ مليارات دولار في نهاية ٢٠٢١ ارتفاعاً من ٤,٨ مليارات دولار في ٢٠٢٠، علماً أن الاقتصاد السوري في حالة يرثى لها بسبب الحرب المستمرة منذ ٢٠١١. حسب بيانات رسمية وتقديرات صندوق النقد العربي، فإن إجمالي الدين العام الخارجي العالق في ذمة سورية بلغ خلال العام ٢٠٠٨ نحو ٥,٣ مليارات دولار، ثم تراجع إلى نحو ٤,٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٢، وهو آخر إحصاء رسمي حول الديون. المهم أنه في

خضم الحرب الأهلية وانحياز الغرب والحكام العرب ضد سوريا تم حصارها فعلياً وبالطبع منع أي قروض عنها. وتعترف حكومة بشار الأسد بفتح خطين ائتمانيين مع إيران عام ٢٠١٣ بقيمة ٤ مليارات دولار، ثم عام ٢٠١٥ بقرض قيمته مليار دولار «خط ائتماني لتوريد السلع الغذائية والمشتقات النفطية». صحيح تماماً أن الوضع المعيشي والاقتصادي العام في سوريا سيء، ولكنه حتماً ليس بسوء الوضع في مصر؛ فحين تنعم سوريا بالهدوء وصفر ديون تقريباً سيكون بوسعها العودة للبناء وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المؤكد أن الدولة دون ديون وإن كانت فقيرةً فهي في حال أفضل ومؤهلة أكثر من دولة كثيرة الديون ترهن إنتاجها لسداد الفوائد، ومع ذلك لا يستفيد شعبها من الديون سنة بعد الأخرى، وعقداً بعد الآخر، ونظاماً تلو الآخر.. فالمبدأ كارثي في ظل حكومات غير ديمقراطية ومحسوبيات نهاية.. والخطوة الأساس للخروج من الدوامة تحفيز الإنتاج المحلي سعياً للاكتفاء الذاتي، واستغلال أي فائض مالي في بناء التعليم والصحة، والقضاء على الفساد، وسيادة الديمقراطية كأساسٍ للتقدم من دون الديون والارتهان لها.

ماذا لو توقفنا عن أكل الخبز؟

«إذا لم يجدوا الخبز، فليأكلوا البسكويت». ارتبط اسم الملكة ماري أنطوانيت بهذه المقولة الشهيرة، وذلك أثناء ردها على مسؤولين كانوا يخبرونها عن معاناة آلاف الفرنسيين من الفقر، والتي وصلت حالتهم إلى حد عدم قدرتهم على امتلاك الخبز، الذي يعتبره البشر عنصر الأمان الأساس، وذلك منذ بداية عصر الزراعة قبل اثني عشر ألف سنة. حين ينعدم الخبز تبدأ القلاقل والحروب والنهب والسلب والثورات، كما في حالة فرنسا عام ١٧٨٩.. فانتهى الحكم الملكي وأعدم بالمقصلة لويس السادس عشر وزوجته الجميلة ماري أنطوانيت.

الخبز الذي كان عنصر أمانٍ وطمأنينة ورجاء بشري، أصبح الآن، مع بقية المأكولات المحتوية على النشويات، أصبح عنصر دمارٍ للصحة في الدول الغنية ومتوسطة الحال، وما زال أمنيّةً للفقراء في الدول النامية، ويتسبب نقصه بالثورات.. لكن الأهم أنه غير قابلٍ للانفكاك الذهني عن كونه عنصر أمانٍ سواء لدى الأغنياء أو الفقراء، هذا على الرغم من شيوع المعرفة بأضرار الخبز والنشويات وتسببها

بالأمراض الجسدية والنفسية.. الخبز لدى الغالبية العظمى من البشر عنصر إدمانٍ يصعب عليهم الإفلات من تعاطيه، بل إن الإدمان النشوي أشد تأثيراً وتسليطاً على البشر من الإدمان الديني؛ فبينما يتراجع تعداد المتدينين عبر الدول الغنية؛ فإن استهلاك النشويات ثابتٌ بل في زيادة. العلم بأنواعه يؤكد ضرر تعاطي النشويات على الجسد، وأنها غير ضرورية، لكن التعود يصعب التعامل معه؛ فالغني يستمتع بالنشويات إلى جانب غيرها، والفقير لا يتصور أنه يمكن أن يشبع بدون الخبز، لأن الظن السائد كاليقين أن امتلاء المعدة هو الذي يعطي الشعور بالشبع، أما الأغنياء؛ فقد تحول الأكل لديهم كمصدرٍ للسعادة والمتعة، وليس لإمداد الجسم بالطاقة والمواد اللازمة لصحة وحياة متوازنة.

النشويات وفي مقدمتها الخبز هي المسبب الرئيس لأمراض السمنة وما يتفرع منها من أمراضٍ نفسيةٍ وجسديةٍ، وهي السبب في أمراض القلب والضغط والشرايين والمفاصل وغيرها. القمح الحديث السائد عبر العالم الآن يحتوي على الجلوتين وهذا بروتينٌ يصعب على الجسم البشري التعامل معه. في الماضي كان القمح والحبوب من النوع البري ذي الحبة الواحدة وليس السنابل، ولم يكن به جلوتين مثل قمح وطحين هذا العصر المحسن والمعدل جينياً.. ولأن البشر الحاليين المولودين بعد عصر تعديل القمح، لا يعرفون الشعور بحال المعدة من دون الخبز؛ فهم يظنون أن وضعهم طبيعي، وأن كل التلبك المعوي والانتفاخات وأمراض القولون والسمنة وغير ذلك هو شيء

له أسبابٌ غير الخبز، ونوع الأكل، وخصوصاً النشويات والمعلبات والأغذية المصنعة؛ فلا توجد فحوصاتٌ لنسبة تقبل الجلوتين، أو نتائج المواد في المعلبات والمصنعات؛ فيعالجون أمراض الخبز بأدوية لها مؤثراتٌ جانبيةٌ هي الأخرى.

تتحول النشويات فور دخولها المعدة إلى سكريات، أصبح من المعروف أضرارها وتسببها بالأمراض؛ فهي تستنفذ المعادن في الجسم لحرقها، ولا تقدم السكريات فائدة وقيمة غذائيةً للجسم، سوى امتلاء المعدة والشعور بالشبع والراحة لقليلٍ من الوقت؛ ليتجدد الشعور بالجوع، أي المطالبة بالسكريات لإسعاد الذهن على حساب الجسم ومعادنه، وهكذا يتحول الأمر إلى إدمانٍ، ولا يشعر الإنسان بالشبع (السعادة) دون النشويات، ومن ضمنها الأرز وعائلة المعكرونات وما يدخل الطحين في صناعته.. لا يشعر بالشبع حتى لو أكل الوزن والكمية نفسيهما من مواد أخرى غير نشوية مثل البروتين والخضروات، وهي المواد المفيدة حقاً لصحة الذهن والجسم.

أول عملٍ يقوم به الطبيب هو قياس وزن المريض ومن ثم مطالبته بتخفيف الوزن عبر تنظيم الطعام وتنشيط الجسم عبر الحركة المناسبة. لكن هذه المهمة تبقى صعبةً جداً على الغالبية العظمى للبشر كون الأمر يحتاج إلى مجموعة عناصر متشابهة تشمل الوعي والإرادة والمعرفة للجسم، أي عدم الانسياق للوعي الجمعي. حين تقتنع عن وعيٍ أن علبة الغازيات الصغيرة تحتوي على ست ملاعق سكر وأنها

مدمرةٌ على المدى المتوسط للكبد والبنكرياس والعيون؛ فيمكنك بسهولة الامتناع عن هذا النوع والابتعاد عن الوعي الجمعي الذي يتشرب الدعايات ويثق أن السلطات ستمنع عنه كل مضر.. الوعي هو الأساس ثم يأتي الإدراك والإرادة وبداية التفحص للحال السابق واللاحق. الصمود دون نشوياتٍ أسبوعاً سيقدم نتائج فوريةً للفرد، مثل تراجع الوزن، وتحسن الصحة والنفسية، ولن يشعر الإنسان بعد ذلك بالجوع بل سيكتفي جسده بما كان يتناوله مع الخبز أصلاً، وستكمش المعدة وتتأهل للوضع الجديد.. لكن الإرادة تبقى عنصر أساس لعدم الانتكاس كنتيجة للضغوط الاجتماعية.

الخبز ليس طعاماً بل فكرةً ذهنيةً ويستعمل كأداة لتناول الطعام.. والكارثة حين يستعمل الخبز لأكل نشوياتٍ أخرى مثل الأرز والبطاطا؛ فحينئذ يتمطط الكرش وتضعف السيقان وتهمد الحركة، وتنتشر وتتوالى الأمراض.. يصبح الإنسان السمين كإنسانٍ عادي يسير ويتحرك طوال الوقت والزمن وهو يحمل أثقلاً إضافيةً ثقل أو تزيد حسب معدل زيادة الوزن. الطعام ليس للمتعة كما تحاول الدعايات والفئات المستفيدة إقناع الأغلبية بها.. الطعام وظيفته حماية الجسم ونموه والحفاظ على صحته ونشاطه للاستمتاع بالحياة والتمتع بها. إن الحديث هنا بالطبع عن البشر الذين لا يعانون المجاعات، أي عن البشر الذين يستعملون الخبز لتبليغ مواد غذائيةٍ أخرى كافيةً بحد ذاتها لخدمة الجسم ولا داعي لإضافة النشويات الضارة لترافقها إلى المعدة.

الطعام المطبوخ، الذي لم يعد يحتاج إلى أمعاء واسعة كما في السابق للهضم مثل المواشي.

بعد استقرار إنسان المرحلة الزراعية وتربيته للحيوانات والدواجن واكتشافه وتطويره للطهو، سنكون لاحقاً مع تطور آخر على صعيد الطعام من خلال ظهور الخبز، الذي مثل شيئاً جديداً في تاريخ الأكل. قام المزارعون الأوائل في الهلال الخصيب أيضاً بتدجين قمح الحجل ذي الحبة الواحدة، الشعير، العدس، البازلاء، الحمص، الكرسة، الكتان، لتصبح حبوباً سنبلية، يمكن تخزينها بعد الحصاد وتصنيع الخبز والطعام منها تبعاً حتى الموسم القادم.. أي توفر الأمن الغذائي، علماً أن تلك الحبوب كانت طبيعية. هكذا ساهم الخبز في الاستقرار، وسمح الفائض من الطعام الذي تنتجه الزراعة، بنمو السكان وإطلاق العمالة في مهنٍ لا علاقة لها بالضرورات الأساسية لجمع الطعام، وجدت الحرف والفنون والاهتمام بالحياة والموت وولدت الديانات.. وكل ذلك بفضل الخبز الذي ارتبط بالدين وبقناعات راسخة في الذهن والضمير البشري ويصعب التخلي عنه بشكله الجديد حتى لو توافر البديل له، وثبات ضرره الصحي.. فهو كالإيمان متوارث أباً عن جد.

التخزين للقمح وصناعة الخبز وتطور الطهو في ظروف الاستيطان وتراجع الصيد والجمع والترحال، أدى إلى تراجع حاسة الشم من مستويات عالية إلى وضع أقل ويتراجع تبعاً. حاسة الشم، كما يؤكد العلماء، «هي نظامٌ كيميائي يعمل بطريقةٍ مماثلةٍ للكشف عن

جزئيات مذاق الحلاوة، والمرارة، إذ تدرك الروائح في الدماغ بواسطة وصلاتٍ عصبيةٍ من ملايين خلايا المستقبلات الشمية في داخل الأنف. وعندما نجري مقارنة مع عدد جينات المستقبلات الشمية التي تمتلكها الثدييات الأخرى، نرى أن الفيلة الأفريقية مثلاً تمتلك ٢٠٠٠ جينٍ للمستقبلات الشمية، وكان أسلافنا يمتلكون جينات مماثلة منذ زمنٍ طويلٍ، لكن مع تطور المشي على القدمين، أخذوا يعتمدون على الرؤية بدلاً من الشمٍ للتحذير من عوامل الخطر، وهذا بدوره قلل من وظيفة هذه الجينات وأدى إلى تراجع وموت بعضها». من كان يتصور مثل هذه التطورات؟ ومن بوسعه استشراف المستقبل البعيد، واحتمال أن يعود الإنسان إلى المشي على أربع ثم ربما إلى الزحف!

يأكل الإنسان الآن ثلاث وجباتٍ، ويحلي ربما بعد وجبتين، وينقرش بينهما، وحتى وقتٍ قريبٍ نسبياً كان العرب يعيشون يومهم على بضع تمراتٍ، وفي العقدين الماضيين فقط نمت السمنة وانعدم الإنسان العربي النحيف الخفيف الذكي لمصلحة ما نراه الآن عربياً وعالمياً من استعمال اليدين لإسناد الكرش. حتى في العصور الأوروبية الوسطى لم يكن الإفطار وجبةً مهمةً وضروريةً، ولم يكن موجوداً من الناحية العملية خلال الفترة الأولى للعصور الوسطى (امتدت من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الميلادي).

كان الملوك وحاشيتهم يقضون الكثير من الوقت حول المائدة لتناول الوجبات. يتم تناول وجبتين رسميتين فقط في اليوم، في منتصف

النهار وواحدة في العشية. كانت هذه المواعيد تختلف بحسب الإقليم والفترة، لكن نظام الوجبتين ظل مطبقاً خلال العصور الوسطى. كان يمنح الفطور في بعض الأماكن فقط للأطفال، وكبار السن، والمرضى، والرجال العاملين. تناول الفطور يعني أن الشخص كان فقيراً، مزارعاً ضعيفاً، عاملاً كادحاً بحاجة ماسة إلى الطاقة لإكمال عملة الصباح، أو كان شخصاً ضعيفاً للغاية ليصبر حتى الغداء في منتصف النهار. الناس في العصور الوسطى رأوا الشراهة كخطيئة، وعلامة للضعف، لذلك فالرجال غالباً ما كانوا يخجلون من تناول وجبة الفطور.

بعد الغزو الإسباني لإمبراطورية الإنكا، أحضر الأسبان البطاطا من هناك إلى أوروبا في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وهي حاملة النشويات في المرتبة الثانية بعد الخبز.. وبعد ذلك، قام البحارة الأوروبيون بتوصيل البطاطا وطرائق زرعها إلى الأقاليم والموانئ في جميع أنحاء العالم، وسرعان ما أصبحت محصولاً غذائياً أساسياً هاماً، ومحصولاً ميدانياً لعب دوراً رئيساً في ازدهار سكان أوروبا في القرن التاسع عشر، وزيادة سكان العالم بمقدار الربع. كونها زراعة جديدة من بلادٍ غريبةٍ ومع انخفاض مستوى العلوم آنذاك مرضت البطاطا، وفي عام ١٨٤٥، انتشر مرض النبات المعروف باسم اللفحة المتأخرة بسرعة عبر المجتمعات الفقيرة في أيرلندا، وكذلك أجزاء من المرتفعات الإسكتلندية، مما أدى إلى فشل المحاصيل التي أدت إلى المجاعة الأيرلندية العظمى الشهيرة إذ نقص تعداد السكان إلى

النصف.. هكذا تحولت هذه النشويات إلى نعمةٍ حين اعتمد البشر عليها.

كان العمال في أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر يأكلون الخبز والعصيدة، وغالباً في حساءٍ مع الخضار والعدس، ولحم الخنزير المقعد الصغير والبطاطا، وفي بعض الأحيان مع قليل من الجبن. تم اشتقاق ثلاثة أرباع الغذاء من النباتات، والدهون جاءت من الزيوت النباتية. اللحوم كانت أكثر جاذبيةً، ولكنها كانت مكلفةً للغاية. بحلول عام ١٨٧٠، كان النظام الغذائي في أوروبا الغربية يبلغ في المتوسط حوالي ١٦ كيلوغراماً للشخص الواحد سنوياً من اللحوم، وارتفع إلى ٥٠ كيلوغراماً بحلول عام ١٩١٤ (قبل الحرب العالمية الأولى)، ومتوسط ٧٧ كيلوغراماً للفرد في عام ٢٠١٠. دخل الحليب والجبن في النظام الغذائي في مطلع القرن العشرين.

استهلاك اللحوم للفرد في الدول العربية والإسلامية كان يراوح عام (٢٠١٠) بين اليمن ١٧ والكويت ١١٩ كيلو غراماً، والسعودية ٥٤ وبقية الدول العربية أقل من ذلك، بينما في تركيا ومصر ٢٥ كيلو غراماً وباكستان ١٤، وأندونيسيا ١١، وبنغلاديش ٤ كيلو جراماتٍ.. اللحوم طبعاً هي عنصر التغذية الأساس للمخ والعضلات.

تميز النصف الأول من القرن العشرين بحربين عالميتين بدرجاتٍ عاليةٍ جداً من الجوع والترشيد الصارم، مع استخدام السكان الجياع سلاحٍ جديدٍ قوي. في ألمانيا أثناء الحرب الأولى، انهار نظام الحصص

في المناطق الحضرية عملياً، وأصبح الناس يأكلون العلف الحيواني من أجل البقاء على قيد الحياة. وفي دول الحلفاء، تم تحويل الإنتاج أولاً إلى الجنود، ثم إلى احتياجاتٍ مدنيةٍ عاجلةٍ. في الدول المساندة للحلفاء تم توسيع إنتاج اللحوم إلى الحد الأقصى مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والأرجنتين، لتأمين الغذاء للحلفاء عبر الملاحة البحرية التي تسيطر عليها البحرية البريطانية.

في السنوات الأولى من السلام بعد انتهاء الحرب في عام ١٩١٨، عانت معظم أوروبا الشرقية والوسطى نقصاً حاداً في الغذاء، وركضت الشعوب خلف الشاحنات والعربات التي توزع أرغفة الخبز. أنشئت إدارة الإغاثة الأمريكية التي كانت مسؤولةً عن توفير الغذاء في حالات الطوارئ عبر أوروبا الوسطى والشرقية واستفاد الملايين من هذا الدعم بمن في ذلك سكان ألمانيا والاتحاد السوفياتي. شهدت عشرينيات القرن العشرين إدخال مواد غذائية جديدة، خصوصاً الفواكه، تم نقلها من جميع أنحاء العالم. بعد الحرب العالمية أصبحت العديد من المنتجات الغذائية الجديدة متاحةً للأسر التقليدية، مع الإعلان عن الأطعمة ذات العلامات التجارية لراحتها. الآن، بدلاً من إنفاق ساعات الطهو يمكن لربة المنزل شراء أطعمةٍ فوريةٍ في المعلبات، وأصبحت الآن الأسر الراقية لديها صناديق ثلجٍ أو ثلاجات كهربائية، مما أدى إلى تحسين التخزين وراحة الشراء بكمياتٍ أكبر، وتولدت مرحلة الرعي المباشر السهل والمتواصل من الثلاجة.

في الحرب العالمية الثانية، أيقنت ألمانيا النازية أن سكانها كانوا يتغذون بشكلٍ جيدٍ للغاية، من خلال الاستيلاء على الإمدادات الغذائية من البلدان المحتلة، وقطع الغذاء عن الأعداء والخصوم عمداً. وكجزء من خطة مارشال الأميركية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، قدمت الولايات المتحدة الخبرة والتمويل المنطقي لعمليات الإنتاج الزراعي الضخم على نطاقٍ واسعٍ في أوروبا ما بعد الحرب. عانت أوروبا في الحربين ومن نتائجهما بشدة الدمار الشامل والجوع، واستوعبوا الدروس بضرورة توفير الأمن الغذائي في كل الظروف؛ فكانت ثورة تكنولوجية بقيادة ودعم أميركي في إنتاجية النباتات التي زادت الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم الغربي، ودعمت دول أوروبا منفردةً ثم مجتمعة ضمان أسعار إنتاج مواد أساسية كالقمح والزبدة؛ بحيث لا يتعرض المنتج الأوروبي للخسارة إذا نقص سعرها في السوق المحلي والعالمي؛ فتكونت مخازن القمح وجبال الزبدة، وأخذت هذه الدول تبيع القمح والزبدة والمعلبات الزراعية المصنعة بأسعار رخيصةٍ نسبياً للدول الفقيرة النامية.. هنا حدثت الكارثة كون هذه المنتجات المستوردة أرخص من المنتجات المحلية وأفضل منها؛ فضربت المنتجات المحلية الغالية وتم الاعتماد على المستورد، وسادت البطالة والاعتماد على الخارج والتبعية.

غزت العالم أصنافٌ جديدةٌ عاليةُ الغلّة من الحبوب، خصوصاً القمح والقمح المقزم المعدل وراثياً والغني بالجلوتين عصي الهضم،

المعزز بالأسمدة الكيماوية، والذي تصنع منه أنواع عديدة من المواد الغذائية النشوية المفضلة في الشرق والغرب مثل المعجنات وأنواع البيتزا المحبوبة الأولى لدى المواطن الأميركي. كل ذلك على حساب الحبوب المحلية الطبيعية.. حتى الدول التي تصر على زراعة قمحها الذاتي لا تجد سوى الحبوب المهجنة والمستوردة لزراعتها، علماً بأن بذور هذه الحبوب غير قابلة للزراعة كونها مخصبة!! وارتهن مصير صحة وطعام العالم بمنتجي القمح المطور.. وأنت أيها المواطن؛ باستهلاكك للنشويات والخبز أصبحت رهينة لهؤلاء، يمكنهم تجويعك وإخضاعك وقتما شاؤوا، وإعلان صحتك، ثم بيعك الأدوية.. أي هناك من يسيطر وآخرون يرعون ويتم حلبهم.

Draft copy

ماذا لو سرنا على درب أردوغان؟

اهتم الشارع العربي بشكلٍ مبالغٍ فيه بالانتخابات التركية ٢٠٢٣، وبالتحديد إذا ما كان أردوغان سيفوز أم لا، وارتفع الضغط الشعبي العربي حين فشل الرئيس التركي في حسم الأمر في الجولة الانتخابية الأولى إذ تبين عدم وجود أغلبيةٍ شعبيةٍ تؤيده، لكن الأمر حسم في الجولة الثانية، ورأى العرب عموماً والإسلاميون على وجه التحديد في ذلك النجاح خطوةً على طريق إنهاء النظام العلماني في تركيا لمصلحة إقامة نظامٍ إسلامي.. وهذا ما لم يعلنه الرئيس ولا يدور في خلد الشعب التركي الذي كان قاب قوسين من انتخاب رئيسٍ آخر.. علماً بأن الأغلبية الشعبية الكاسحة في تركيا تؤيد النظام العلماني الذي مهد لهم التقدم والأمن والاستقرار.

بعد ٦٧ عاماً من وفاة أتاتورك، تولى السياسي التركي رجب طيب أردوغان مسؤولية رئاسة وزراء تركيا، وظل في منصبه هذا حتى عام ٢٠١٤، عندما تولى رئاسة الجمهورية التركية، ليتحول النظام السياسي في تركيا ليصبح رئاسياً بعد أن كان برلمانياً. وقد شغل سابقاً منصب رئيس الوزراء من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٤ ورئيس بلدية إسطنبول

من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨. أسس حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١، وقاده إلى الانتصار في الانتخابات في أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ قبل أن ينتخب رئيساً في عام ٢٠١٤.. وفاز مجدداً في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٨، وفي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٢٣.

كان تعليم أردوغان دينياً، إذ تعلم وتخرج في مدرسةٍ لخطباء المساجد، بينما بداياته السياسية كانت مع مجموعةٍ يتصدرهم نجم الدين أربكان، الذي قام بإنشاء حزب الرفاه الإسلامي عام ١٩٨٣، والذي حقق تقدماً ملحوظاً في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤. وبعد أربع سنواتٍ، تعرض الحزب للحظر بداعي انتهاكه للمبادئ العلمانية للبلاد، ما أدى إلى خروج تظاهرات تندد بالحظر من مؤيديه، يتزعمهم أردوغان، الذي كان خطيباً بارزاً في تلك التظاهرات. تلقى أردوغان صفعته الأولى من النظام العلماني السائد حين قام عام ١٩٩٧ بإلقاء قصيدةٍ للكاتب والسياسي التركي ضياء كوك تضمنت أبياتاً تقول: «المساجد ثكناتنا، القباب خوداتنا، والمآذن حرابنا». وطبقاً لقانون العقوبات التركي، الذي ينص على معاقبة كل من يشجع على الكراهية العنصرية أو الدينية أو العvisian المدني، تم إلقاء القبض على أردوغان وحكم عليه بالسجن ١٠ أشهر بسبب إلقاءه تلك القصيدة، وأرغم على ترك منصبه كعمدةٍ لإسطنبول، وحرّم من المشاركة في الانتخابات البرلمانية التالية.. ومنذ تلك اللحظة استدرك أردوغان الأمر والتزم

بالعلمانية التي لم تكن تمنع استمراره كمؤمن بالإسلام ومطبق لتعاليمه وممارسٍ لأخلاقياته كما يراها.

في لقاءٍ مطولٍ موثقٍ مع قناة العربية عام ٢٠١٧ قال الرئيس أردوغان إن: «العلمانية لا تتعارض مع الإسلام بل هي تسمح فقط بالحقوق الديمقراطية والحريات لجميع أفراد الشعب». وبسؤاله عن أن الكثير من العرب يجدون صعوبة في الجمع بين الإسلام والعلمانية، فكيف يتم الجمع بينهما في تركيا.. أجاب أردوغان: «أنا أجد صعوبة في فهم سبب تفسير العالم الإسلامي في الربط بين الإسلام والعلمانية، نحن قمنا بتأسيس حزبنا وقمنا بتعريفٍ للعلمانية، وقد عبرت عن ذلك عندما قمت بزيارة مصر بعد تولي (الرئيس) مرسي الحكم، وحضرت في مبنى الأوبرا في القاهرة، وقد تحدثت عن الإسلام وعلاقته وصلته، عفوًا، بالإرهاب.. أولاً الأفراد لا يمكن أن يكونوا علمانيين، الدولة تكون علمانيةً هذه نقطةٌ مهمةٌ.. والعلمانية تعني التسامح مع المعتقدات كافة من قبل الدولة، والدولة تقف المسافة نفسها تجاه الأديان والمعتقدات كافة.. هل هذا مخالفٌ للإسلام؟ ليس مخالفاً للإسلام».

هذه الرؤية للعلمانية والإسلام انغrust تباعاً في الشعب التركي منذ انهيار الخلافة العثمانية وفرض الدول المنتصرة النظام العلماني على تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٣ حوالي نصف الناخبين الأتراك أرادوا تغيير

الرئيس أردوغان في انتخاباتٍ، لكن حوالي ثلاثة أرباع الأتراك يرفضون أن تتحول الشريعة الإسلامية إلى قانونٍ رسمي في البلاد، بحسب أحدث استطلاعات الرأي. في المقابل، يستخدم أردوغان وبعض المسؤولين الأتراك في خطباتهم إشاراتٍ إلى القرآن أو السنة أو التراث الإسلامي؛ فيستشهد أحياناً بحديث نبويٍّ شريف، أو بآيةٍ كريمةٍ، أو بأثرٍ لصحابي جليل، وتشر لأردوغان عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيديوهات لتلاواتٍ طويلةٍ للقرآن الكريم.. لكن الرجل وحزبه وبلاده وشعبه لا يريدون إلغاء العلمانية لمصلحة نظام بدستورٍ إسلامي وقوانين الشريعة.

السؤال الأهم في خضم الجدل العربي العقيم هو ما معنى وهدف إسلامية أي نظام؟ أو ما هو النظام الإسلامي الذي يريده الأغلبية، ولا نقول فئة الأصوليين الذين يريدون العودة بالزمن؟ وما الهدف من النظام الذي تريده هذه الفئة أو تلك؟ فإذا كان الهدف هو الوصول وتحقيق النظام المستقل، أو النظام الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية لشعبه، أو يضمن الحرية، فما الذي سيميزه حينذاك عن غيره من نظمٍ ليست إسلاميةً وحققت تلك الصفات؟ هل دعم النظام الألماني أو الفرنسي أو الأسباني لحركات وفئات إسلاميةٍ سيجعل منه نظاماً إسلامياً؟ سيجيب أي متتمٍ إلى الإسلام السياسي غالباً بالنفي. فلو كان هذا هو المعيار لأصبحت نظم دول خليجية، مثلاً، أكثر إسلاميةً من تركيا، لأن الراجح أنها دعمت حركاتٍ بالمال والسلاح والتأييد،

تعرف نفسها بأنها إسلامية أكثر من دعم تركيا. لكن الإسلام السياسي يكفر دول الخليج هذه.

سؤال منطقي آخر لمحبي ومؤيدي تجربة أردوغان: هل تريدون محاكاة تجربة حزب العدالة والتنمية التركي؟ من يوافق بنعم عليه سؤال ذاته ما هو الإسلامي في تلك التجربة؟ فالدستور علماني، والقوانين علمانية، والنظام ديمقراطي محترم من كل الأحزاب وأفراد الشعب كما تثبت التجارب الانتخابية، وبالطبع البارات والمواخير مفتوحة لمن يريد ارتيادها، وكذلك بيوت العبادة من كل الفئات، وحرية ملتزمة لغير الدينين أيضاً.. وهذا النظام هو الذي حقق التقدم الاقتصادي والموقع المميز لتركيا.. وكما لا يمنع النظام العلماني التركي أي شخص من اللجوء للمظاهر الدينية؛ فهو أيضاً لا يعاقب من يتعد عنها. ولمن يعتبر أن أردوغان يطبق نظاماً إسلامياً سياسياً تبعاً لأقواله الشخصية وأخلاقه الظاهرية؛ فمن حكام العرب والمسلمين من يستخدم الرمزية الدينية أحياناً بصورة تفوق ما يستطيعه أردوغان، بالنظر إلى العوائق الدستورية التي تفرض عليه قيوداً في هذا الصدد، ولكنهم لا يعتبرون أصحاب نظام إسلامي ينشده الإسلام السياسي، الذي يريد في الحقيقة نظاماً دينياً متسلطاً مطبقاً للشريعة ضمن منظور كل فئة منهم، ومعادياً للأفكار والديانات والآراء الأخرى.. يعني أفغانستان، إيران، السعودية سابقاً.. بمعنى آخر هي فئات تريد الاستيلاء على الحكم ولا معرفة أو خلفية لها

سوى الظن أنهم يعرفون النظام الإسلامي ويرددون أنه صالح لكل زمانٍ ومكانٍ!!

بينما تنتهج تركيا النظام العلماني؛ فالدساتير والنظم الأساسية لبعض البلدان العربية، تتضمن الإسلام أو الشريعة، بصور مختلفة. وبعض الدول تطابق بين دستورها وبين القرآن والحديث الشريف. وهذا مما لا يمكن تصوره طبعاً في تركيا، ولا يبدو أن كتلة حرجة فيها تضغط في اتجاه تنفيذه. ومع ذلك لم يحسب الإسلاميون أنظمة تلك الدول العربية أنظمة إسلامية، ولا تقدم تلك الدول نفسها باعتبارها إسلامية. أما إذا كان «الإسلامي» في تجربة أردوغان، هو ما ذكرناه من الازدهار والحرية وعدم الارتهان إلى الخارج؟ فهل سيكون من الأجدى حينذاك أن نحكي تجربة سنغافورة وكوريا الجنوبية أو فنلندا أو اليابان، لأنها تفوق تركيا في هذه الجوانب والنجاحات؟

عندما تسلم أتاتورك الحكم العلماني إثر هزيمة الخلافة الإسلامية العثمانية، توجب عليه القسوة في تطبيق القضاء على مظاهر النظام الإسلامي، وهذا ما أعطى العلمانية سمعة سيئة عربياً وإسلامياً، وصنفها شيوخ الوهابية في مصاف الكفر وأشاعوا ذلك عبر أبقاهم إلى العقول الجوفاء المتلقية. ومع تولي أردوغان وحزبه للحكم خفف من مظاهر التصدي الأتاتوركي للإسلام.. بمعنى آخر طبق أردوغان العلمانية على أصولها، وكما هي مطبقة في الدول الغربية العلمانية، مثل إنهاء منع الحجاب، والسماح ببناء المزيد من دور العبادة، وهذا ما

تتيحها العلمانية لشعوبها بغض النظر عن معتقداتهم. ومن أكبر القرارات المتعلقة بحرية الأفراد الدينية، رفع حظر الحجاب في مؤسسات الدولة بشكل كامل عام ٢٠١٣، وهو إجراء، وإن كان يخدم تصور أردوغان، فهو يأتي كذلك نتيجة ضغط الكثير من الفعاليات النسائية داخل البلد وخارجه، خصوصاً وأن بلداناً علمانية كثيرة لا تمنع النساء من العمل أو الدراسة وهن يرتدين الحجاب. كما منعت الحكومة بيع الكحول قرب المساجد والمدارس منذ العام نفسه، ومنعت كذلك مرور أي إعلانات أو ملصقات تروج الكحول.

هكذا ظن البسطاء أن أردوغان يسعى للقضاء على العلمانية ويريد إقامة النظام الإسلامي حسب رؤيتهم غير الموحدة أصلاً، ورغم تأكيدات أردوغان المتكررة بغير ذلك فهم لا يصدقون إلا أنفسهم وظنونهم، وحتى بعد أن اتضح أن حوالي نصف الأتراك يريدون تغيير الرئيس لأسباب اقتصادية، والأغلبية لا تريد نظام الشريعة؛ فبعض العرب والإسلاميين يصرون على جهلهم. الرجل يقول إنه مسلم علماني ونظام بلاده علماني وهم لا يصدقونه!

يقول أردوغان موجهاً حديثه للعرب في تلفزيون العربية: «لكن هناك من يحاول أن يؤول ذلك بتأويل آخر، وفي السنوات الماضية نحن كنا دائماً نعتبر العلمانية معاداةً للدين أو العلمانية هي اللادينية.. نحن قلنا لا.. العلمانية هي فقط أن تضمن الدولة الحريات للمعتقدات كافة، وأيضاً أن تقف المسافة نفسها حيالها، وهذا هو مفهوم العلمانية

عندنا». وبسؤاله عن تقديم تعريفٍ مختصرٍ للمشاهد العربي عن العلمانية من وجهة نظره، قال الرئيس التركي: «هذا التعريف ينطبق عليهم أيضاً ولهم أيضاً، وأنا أقول نحن لا نعتبر العلمانية معاداةً للدين أو عدم وجود الدين، وقلت الفرد لا يمكن أن يكون علمانياً، والعلمانية ليست ديانةً، الدولة هي التي يمكن أن تكون علمانيةً، والعلمانية هي ضمانٌ فقط حريات الأديان والمعتقدات كافة، يعني العلمانية توفر الأرضية الملائمة لممارسة الأديان كافة شعائرها الدينية بكل حرية حتى الملحدون، ولكن اعتبار العلمانية تسليط رأيٍ أو موقفٍ على المتدينين؛ فهذا غير صحيحٍ وغير مطلوبٍ إطلاقاً».

قد يرى البعض أن العنصر الذي يصور تجربة أردوغان «إسلامياً» هي النزعة التضامنية مع المسلمين في بلدان عدة، وبصورة خاصة مع الإسلاميين كحركاتٍ سياسية. فمن سوريا إلى مصر إلى بنغلاديش، قدم أردوغان نفسه كمدافعٍ عن المسلمين ضد انتهاكات الأنظمة القمعية وضد إجحاف الغرب وسياساته، كما دعم القضية الفلسطينية وحركات الإسلام السياسي هناك. ولكن رغم نشاط أردوغان في هذا المضمار بلا شك، إلا أن هذا كان، بدرجة ما، امتداداً لاستراتيجية قوميةٍ لتركيا سبقته؛ فحتى قبل وصول حزبه إلى السلطة، دعمت تركيا المسلمين في البلقان وفي آسيا الوسطى، بل هناك من تحدث عن صلاتٍ بين دوائر محسوبة على السلطة فيها وبين الإخوان المسلمين منذ الستينيات، خلال أجواء الحرب الباردة، وهو اجس المد الشيوعي.

لكن يمكن بالطبع أن يميز هنا بين علاقاتٍ طارئةٍ وبراغمائيةٍ وعلاقاتٍ استراتيجيةٍ وتاريخيةٍ. الحقيقة الساطعة وتضح بشكلٍ يومي أن خطاب أردوغان وسلوكه تجاه المسلمين السنة المقموعين في العالم العربي وخارجه نظري؛ فهذا الخطاب لم يترجم إلى سياساتٍ فعالةٍ تصد آلة القمع عنهم، ولم توقف تركيا أردوغان حتى التعامل مع الكيان الإسرائيلي بكل ظلمه للفلسطينيين المسلمين.. وحين تطلبت مصلحة تركيا الاقتصادية والسياسية الحد من نشاط المسلمين العرب في تركيا بطلباتٍ مصريةٍ وسعوديةٍ، لم يتوان أردوغان عن ذلك منذ ما قبل الانتخابات الأخيرة، ووعده بإعادة اللاجئين السوريين من أجل أن يكسب الناخبين، وفي أقرب فرصةٍ سوف ينهي مشكلاته مع النظام السوري على حساب الحركات الإسلامية التي دعمتها تركيا وسلحتها وساهمت في الخراب السوري.

قد تكون تركيا مضطرةً ضمن إكراهات الواقع إلى هذه السياسة؛ فما الذي يميزها حينئذ عن غيرها؟ أليست السياسة هي إدارة صعاب الواقع وفن اقتناص الفرص؟ فما الجديد أن نقول إن النظام العلماني التركي هو في الواقع نظام إسلامي؟ اهتمام العرب بتركيا وأردوغان مفهومٌ ومقبولٌ بل مرحبٌ به كونها جارةً ولكن عليهم تخطي التعريف الهلامي لإسلامية النظام وتقدمه الاقتصادي بفضل إسلاميته.. محبو ومعارضو أردوغان في كل الأحوال متفرجون متمنون يلجون بالدعاء لمصلحة أو ضد هذا وذاك، ولا يسعون لفهم التجربة ومحاولة

تطبيقها واحترام الديمقراطية ومبادئها كحدٍ أدنى.. الكل تمنى نجاح أردوغان ولم ينظروا إلى روح الديمقراطية واحترامها وسلاسة الانتخابات واحترام الرأي الآخر في النظام التركي العلماني؛ فلماذا لا يتشكل فريق من فئة أو عدة فئاتٍ من محبي أردوغان وتجربة بلاده ونجاحاتها.. فريقٌ يدرس التجربة كما هي، ويسترشد خطابات أردوغان وتعريفاته وسياسته، ومن ثم يروجون للأمة ويطالبونها باتباع ذلك الأسلوب الناجح.. قبل هذا وذاك عليهم أن يكفوا عن تحوير وتكييف النظام التركي العلماني وإلباسه ثوب نظامٍ إسلامي؛ فالأنظمة الإسلامية الشرعية إلى الآن والتي بوسعهم تقليدها وتمجيدها هي: إيران، وأفغانستان، والسعودية، وباكستان، وبنغلادش، وجيبوتي، وجزر القمر، وموريتانيا، والصومال.. أما النظام التركي ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الخلافة العثمانية وحتى الآن هو نظامٌ علماني ديمقراطي بامتياز، كما تقول القيادة السياسية، وتؤكد النظرية والدستور، ويشهد التطبيق.

ماذا لو راجعنا تاريخنا بموضوعية؟

من الطبيعي وجود علاقةٍ وترابطٍ بين الوضع الاجتماعي العام والأوضاع السياسية والاقتصادية في كل دولةٍ وإقليمٍ. برؤيةٍ أخرى يمكن القول إن الدول والأمم المتسامحة والمنطقية في رؤيتها لتاريخها ومراجعتها هي الدول الأوفر حظاً اقتصادياً، والأكثر أمناً وسلاماً وتقدماً، وهي دولٌ تسمح بالتمحيص العلمي في أي من الثوابت التاريخية والاجتماعية والدينية والعلمية.. والعكس صحيحٌ؛ فحيث يوجد التشبث بالرؤية التاريخية المتوارثة وبالعادات الاجتماعية نفسها منذ قرونٍ، والتمسك الأعمى بالموروث الديني وروايته؛ فالنتيجة في هذه الدول والأمم معطوبة اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً. بمعنى آخر ستجد الدول المتخلفة في العديد من المجالات، هي نفسها الدول المتمسكة بتاريخها القديم، وتفتخر به، وهذا لا بأس به، ولكنها تعارض أي نقدٍ أو تحليلٍ منطقيٍّ لذلك التاريخ، وتتهم من يفكرون بذلك بالخيانة.

الثبات على الموروث يسبب التخلف لأنك ثابتٌ وغيرك يتحرك، ناهيك عن القوى التي تطالب بالعودة إلى الماضي، وليس فقط التثبيت بالموروث من دون نقدٍ أو تحليلٍ. الثبات يسبب التخلف، ويعمق

أيضاً انقسام الشخصية لدى أفراد وجماعات الأمة؛ فحين تصب في ذهن الناشئة جيلاً بعد الآخر ذلك الموروث الذي يتصادم مع المنطق، وتقدمه كحقائق غير قابلة للجدل، بل إن بصم المعلومة والإجابة (الصحيحة) هي التي تحدد مصير الجيل عبر الامتحانات المدرسية والجامعية؛ فالنتيجة حينذاك محسومة إما بالانقسام والتطرف، وإما التخلي السري أو العلني للأفراد والجماعات عن ذلك الموروث بالرغم مما يتم تلقينه لهم، وعليهم حفظه وترديده.

في النظام التعليمي التلقيني المتدرج، والذي أصبح معممًا مجتمعياً، نجد المتناقضات تمر بكل يسرٍ وسهولةٍ كنتيجة لتعطيل مبدأ النقد وتفعيل مبدأ الحفظ والتكرار.. مثلاً كل احتلالٍ عسكري حدث ضد العرب منذ فجر الإسلام حتى الآن يطرح بشكلٍ سلبيٍ عدواني، وهذا لا غبار عليه، لكن الاحتلال العربي الإسلامي لأي منطقةٍ في أي زمنٍ، هو عمل جليل محبب ومدعاة للفخر ويرجى تكراره!!

الدول الاستعمارية فتحت المجال للانتقاد التاريخي الذاتي، والكثير منها اعترفت وأقرت بالخطأ الاستعماري علناً، وفتحت بذلك المجال لتصفية الذهن والأفكار والتخلص من عقد الماضي؛ فلا توجد دولةٌ استعماريةٌ تنكر حقيقة تاريخها بنسب مختلفةٍ طبعاً، لكن المبدأ قائمٌ والنقد متاحٌ، والجدل حول تلك الحقبة وما لها أو عليها من منظور تلك الدول وشعوبها متواصلٌ، من دون تقديم اتهاماتٍ لأصحاب الآراء والمطالب المتنوعة. نجد هذا الحال في الولايات المتحدة

وكندا فيما مورس ضد سكان القارة الأصليين، وفي أسبانيا فيما فعله الغزو لأميركا الجنوبية، وفي الدول الاستعمارية المتأخرة مثل بريطانيا وفرنسا وهولنده واليابان وغيرها من الدول المتقدمة اجتماعياً وصناعياً وبالتالي اقتصادياً.

لو قال قائل إن الفتوحات الإسلامية بمثابة غزو واحتلال للأمم المجاورة لشبه الجزيرة العربية؛ فسوف يسبب صدمة، ويتسبب بأذى، اجتماعي أو جسدي، لذاته عبر تصدي الغوغاء والدهماء والمثقفين العام والخاص والصغير والكبير والمتعلم والجاهل لمقولته؛ فالفتح الإسلامي نشر الحضارة والرخاء والحرية، حسب ما تم تلقيه للجميع عبر الوعظ والتعليم والأسطورة والخريفة، وذلك منذ بداية تلك الفتوحات. المعلومات الموثقة لا تعتمد على الروايات المسجلة في أمهات الكتب الإسلامية التي هي مرجعٌ للتشريع والقصص وللدين وللتفسير؛ فكل من هذه الكتب العربية الإسلامية يحتوي أيضاً على الحقائق حول طبيعة الفتح منذ خروج العرب باسم الإسلام من الجزيرة العربية والتمدد السريع عبر العراق وفارس وآسيا شرقاً، وعبر الشام ومصر والمغرب والأندلس غرباً.

لم تكن البلاد التي تم فتحها خالية من السكان، ولم يكن السكان دون دين سماوي، كانوا أصحاب لغات خاصة بهم منذ آلاف السنوات، وأصحاب حضارات عريقة، مثل الحضارة الفارسية، والرومانية، والفرعونية، والفاندا، والبربر.. وصلتهم الجيوش المستعجلة على

التوسع والمكاسب والتي لم يكن لديها الوقت أو الوسائل لأخذ أسرى حربٍ.. الحرب والقتل والاحتلال ومن ثم تخيير الناجين بين الانضمام إلى الإسلام، أو دفع الجزية بدل حق البقاء على دينك الأصلي! هذا بالموجز، وبالقليل جداً من التفصيل يذكر أنه أثناء الحرب تؤخذ الغنائم من بشرٍ وأموال وممتلكاتٍ ومزارع، وتوزع كأربعة أحماس للمقاتلين وخمس للخليفة، وهو خمس الله والرسول.. أما المدن والبلدان التي تستسلم من الرعب دون قتالٍ؛ فيتم كف القتل عنها ولكن يطبق على السكان نظام التخيير بين الإسلام أو الجزية والطاعة.

المراجع الإسلامية مليئة بالتفاصيل والأرقام عن السبايا والغنائم بأنواعها، كما أن الحقائق تملأ فضاء الواقع؛ فمعظم أمهات الخلفاء بعد الأربعة الراشدين هم من أمهات مسبياتٍ توارثوا الحكم بعد صراعاتٍ عائليةٍ مع إخوتهم كل مرة، وسوق النخاسة الإسلامي فاق ما كان في العهد الروماني. هذا غيض من فيض، ولكن لا يوجد من يفكر في تأثير الفتوحات في الشعوب المفتوحة!! يقال إن هذه الشعوب تحضرت؟ لكنها كانت متحضرةً قبل الفتح، وعادت بعد عدة قرون إلى مجدها وتحضرها، بينما أصبح المسلمون ومن صمد على حاله بعد الفتح لأن كما نرى بجلاء؛ فكيف يحدث ذلك إذاً؟ كل الإمبراطوريات قبل الإسلام مارست بشكلٍ أو آخر ما مارسه العرب باسم الإسلام أثناء وبعد الفتوحات، هذه حقيقةٌ لا مناص منها، ولكن يجب الإقرار بأن هذا وذاك لم يكن مثالياً إنسانياً حضارياً يجب الدفاع

عنه وشجب أي نقد له؛ فدون نقد لا يوجد تصحيح للرؤية والتفكير وبالتالي للمسار.

الفتح العربي توجه مثلاً إلى مناطق تابعةً لليونان ثم للرومان منذ ألف عام قبل الإسلام (الشام وكل حوض البحر المتوسط وجزره، وكان يسمى بحيرة رومانية)، وإلى غيرها من المناطق، والغزو الصليبي بعد أربعة قرونٍ من الفتح الإسلامي جاء من ورثة الإمبراطورية الرومانية باسم الصليب إلى كل العالم الذي أصبح إسلامياً!! كل من الطرفين لديه سجلاتٌ يشيب لها الأطفال حول أفعال الطرف الآخر أثناء الفتح - الغزو. أكثر من تعرضوا للخسارة المادية والمعنوية في هذا الصراع هم مسيحيو الشرق، وخصوصاً الذين تمسكوا بدينهم وتوجب عليهم دفع الجزية والتبعية والانكماش.. المسلمون رأوا فيهم أعداء، والصليبيون اعتبروهم خونة عملاء للإسلام، وبالتالي في كل معركةٍ يسيل المنتصر دماءهم.

المعركة الصليبية ضد العرب والمسلمين في المشرق والمغرب انتهت عملياً مع استتباب الاحتلال والاستعمار وتقسيم اتفاقية سايكس-بيكو لأراضي الخلافة العثمانية، وما تبع ذلك من حربين عالميين، ومن ثم تحرر الدول العربية كأنظمةٍ إقليميةٍ تابعةٍ بشكلٍ أو آخر للغرب، الذي قيم ونقد تاريخه واعترف ببعض مثالبه بعد أن تخلص من الدولة المسيحية الدينية العدوانية وأقام النظام العلماني. أما العالم العربي والإسلامي الشعبي؛ فلا يزال يخوض مرحلة العداء

والكراهية للغرب وللديانات غير الإسلامية ويمنعها عملياً، بينما يحتج على رؤية الغرب للإسلام والمسلمين ومعاملتهم، مدعي التمييز على الرغم من كل الحريات العبادية والتعبدية والمظهرية للمسلمين في الغرب، بل يمكن التذكير مثلاً أن الحجاب ممنوع في بعض الدول العربية و متاح مع غيره من المظاهر في الدول الغربية العلمانية.. لكن الشكوى لا تتوقف.

النقد الذاتي العربي الإسلامي ممنوعٌ كون هذه الدول والمجتمعات ما زالت تعيش حسب قوانين وشرائع الديانة الإسلامية وموروثها وتقاليدها؛ فأنت ترى وتقرأ وتسمع نقداً عربياً إسلامياً فردياً ومؤيداً من الجماعة لأي عمل في الغرب لا يلائم الطباع الإسلامية، بينما ممنوع على الغرب انتقاد أي مظاهر إسلامية، وبالطبع لا يوجد أي انتقاد ذاتي أو تصحيح للمخالفات الحياتية والإسلامية التي تمارس في العالم الإسلامي!! أما في الغرب؛ فلا مانع أو رادع لديهم من نقد الذات والتجربة الصليبية والاستعمارية، وينشطون لتأييد حقوق الإنسان في كل مكان، وذلك كونهم تخلصوا من حكم وتحكم الدين والكهنوت في دولهم، وأصبح بوسعهم التفكير والعمل بحرية وبما يمليه عليهم الضمير الإنساني وطبعاً حسب المصلحة بقدر معين ومنضبط وخاضع للنقد والنقض إذا تطلب الأمر.. حتى تركيا التي خرجت من النظام الخلافي الإسلامي إلى العلمانية رسمياً وتطبيقاً؛ فإن شعبها المسلم وسياسيها لا يتقبلون أي انتقاد للتاريخ الإسلامي التوسعي، وذلك

كون تركيا الأمس قامت على الحروب التوسعية، وتركيا اليوم ما زالت
تطمع في التوسع باستعادة ما فقدته، أو ما تعتبره استرداداً لأراضيها
في أوروبا الغربية، والشرقية، والمحيط العربي القريب مثل سوريا،
والأبعد أيضاً.. النقد الذاتي ممنوعٌ على المسلمين؛ فماذا لو فتح باب
النقد، أو بالأحرى ماذا لو تم منع تخوين وعقاب النقاد؟

Draft copy

ماذا لو أصبحت بريطانيا مسلمة؟

لو قال أحدهم في العام الأول على فتح مكة إن الإسلام سوف ينتشر في آسيا وأفريقيا وحوض البحر الأبيض، وأن الأندلس سوف تصبح مسلمة تتحدث العربية.. لو قال قائل ذلك لأطلقوا عليه العديد من الأوصاف.. ولكن في أقل من ١٠٠ عام أصبحت الأندلس عربية مسلمة. ولو قال عرافٌ للخليفة الناصر في قرطبة عام وفاته (٣٥٠ للهجرة)، إن الحال سيتغير بعد وفاته وإن ملوك أوروبا الذين يحضرون إلى بلاطة طلباً في الهدنة والمعونة والتطبيب والتودد.. إنهم سينقضون تبعاً على الأندلس وسيتهي الحال بطرد الإسلام والمسلمين إلى شمال أفريقيا، بل رفض تنصيرهم! ماذا كان سيفعل الناصر بمثل هذا العراف؟ لكن هذا ما حدث فعلاً واستمر منع الإسلام في الأندلس وأسبانيا حتى ١٩٧٥ حين انتهت الديكتاتورية وأراد الأسبان الانضمام إلى السوق الأوروبية التي فرضت عليهم عدة شروط، من ضمنها السماح بالحرية الدينية؛ فعاد الإسلام وغيره من الديانات إلى جانب الكاثوليكية.

حيث تتوافر الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحدث

أو لتطور ما، فلا مبرر للاستغراب والاستهجان؛ فالظروف هي خالقة الأحداث، والمهم هو رصد التطور وتوقع وجهاته، ولهذا يطرح تساؤل ماذا لو أصبحت بريطانيا مسلمة.. بريطانيا بالتحديد وليس فرنسا أو الأندلس أو كندا والولايات المتحدة.

العديد من الظروف والتطورات تشير إلى احتمال أن تصبح بريطانيا مسلمة، أو بمعنى آخر ذات أقلية كبيرة مسلمة، ثم أغلبية مسلمة إذا استمرت الظروف.. فما هي المؤشرات على ذلك التوجه؟ بريطانيا كانت عظمى، وإمبراطورية لا تغيب الشمس عن إحدى مناطقها، سواء في القارة الأميركية أو أفريقيا أو آسيا أو أستراليا، وكانت قد احتلت كل بلاد المسلمين سواء الهند وباكستان أو البلاد العربية وغيرها من البلاد ذات الأغلبية السكانية المسلمة.

ككل الإمبراطوريات المتوحشة كان هم الإمبراطورية البريطانية التكسب المادي والمعنوي والهيمنة الثقافية اللغوية لضمان التفوق، وككل الإمبراطوريات؛ فحين تصل إلى القمة تثبت هناك قليلاً حتى يأتي من هو أقوى وأفتى؛ فيبدأ الانحدار والتقلص والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في ربيع قوتها نهبت بريطانيا مثلاً ذهب وخيرات الهند واستغلت شعوبها في الجيوش والعمل، وكان لا بد من فتح المجال للرعايا المحتلين من السفر إلى بريطانيا.. ولأن بريطانيا خلقت المشكلات والنزاعات المحلية والتقسيم أينما سيطرت؛ فقد ارتحلت إليها فئاتٌ عديدةٌ، وأصبح من الطبيعي تجمع

الصينيين والهنود من كل الأديان والمسلمين من كل البلدان ذات الثقافة الإنجليزية، تجمعهم في الجزيرة البريطانية الأم بعد أن استقلت الأطراف والمستعمرات.

العامل الاجتماعي المؤثر في تحول بريطانيا إلى بلادٍ مسلمة، هو نقص المواليد وتحسن الصحة المؤدي إلى زيادة الأعمار للعجز؛ فبينما يتراجع تعداد البريطانيين (البيض الأصليين) يتزايد تعداد البريطانيين المسلمين ومن المهاجرين الجدد وأصبح في عام (٢٠٢٣) أربعة ملايين بعد أن كانوا ٢,٧ مليوني شخصٍ في ٢٠١١، ويات المسلمون يشكلون أكثر من ٦,٥٪ من مجموع سكان بريطانيا، و ٩,١٪ من الأطفال دون سن الخامسة. وفي الكثير من المدن تصل نسبتهم إلى ١٠٪، أو ١٦٪ كما في لندن، و ١٧٪ في مدينة برادفورد، من مجموع السكان. هذه النسبة سوف تواصل الارتفاع نظراً لطبيعة كلٍ من الفئتين؛ فالبريطانيون الأصليون لا يفضلون الإكثار من الإنجاب، بينما المسلمون لا يتوقفون عنه. ضمن هذا النموذج سيرتفع تعداد المسلمين خلال عشر سنواتٍ بمليونٍ ونصف مليونٍ إضافي.

نقص، بل تراجع تعداد السكان ظاهرة ملازمة للدول الصناعية المتقدمة. ليس بريطانيا وحدها تعاني هذه الظاهرة، بل الدول الأوروبية الأخرى، ومنها ذات الأغلبية الكاثوليكية المحبذة للإنجاب مثل إيطاليا وأسبانيا، هي الأخرى تعاني تراجع السكان الأصليين وزيادة نسب العجز وتدنياً ملحوظاً في نسب الأطفال والشباب. الجديد هنا

هو انضمام الصين الشيوعية إلى هذه الفئة؛ فبعد أن كانت تعاني سرعة زيادة السكان، أصبحت الآن تعاني نقصهم وتستعد لمواجهة المشكلة بالطريقة الصينية الإجبارية، أي ربما فرض الإنجاب على الأسر، وهو ما لا تستطيع أي دولة غربية ديمقراطية فعله. تراجع السكان، وبغض النظر عن المعتقد الديني أو الأيديولوجي السائد، هو النتيجة الطبيعية الاجتماعية للتقدم، وحيث يتزايد تعداد السكان وبمقدار سرعة الزيادة تكون درجات التخلف والفقير.

المهم هنا هو التأثير الاقتصادي القادم لتراجع السكان؛ فالنظام الاقتصادي البريطاني (والدول الصناعية عموماً) يفرض معاشات للمتقاعدين ومساعدات لكبار السن، ولأن تعداد المنتجين من الشباب يتراجع وجدت هوةً متناميةً في الأموال المطلوبة لدفع المعاشات، وقررت بريطانيا رفع سن التقاعد من ٦٠ عاماً إلى ٦٢ ثم إلى ٦٥ ثم ٦٧ والآن يدرسون رفع سن المعاش إلى ٧٠ عاماً حتى تستمر عجلة الإنتاج ودفع الضرائب، وبالتالي تأمين المعاشات لكبار السن الذين ستقل سنوات تمتعهم بالمعاش التقاعدي.. لكن هذا الحل لا بد أن يتآكل إذا لم يعد السكان للإنجاب.. وهنا يأتي دور المسلمين واعتماد المجتمع عليهم إن عاجلاً أو آجلاً.

في الإحصاء البريطاني العام (٢٠٢١) وجدوا أن ٤٦٪ فقط من السكان يعتبرون أنفسهم مسيحيين، ٣٧٪ غير دينيين، وهذه نسبة متزايدة عن الإحصاء العام قبل عقد من الزمن حيث كان حوالي

٦٠٪ يعتبرون أنفسهم مسيحيين.. إذا استمر هذا النهج فقد يتعادل قريباً تعداد المسلمين مع من يعتبرون أنفسهم مسيحيين، ثم ينقرض الدين المسيحي. الآن تنتشر المساجد بالعشرات في ربوع بريطانيا، والشوارع لا تخلو من مظاهر المسلمين، سواء انتشار الحجاب، أو محال الأكل الحلال، أو اللحى والجلباب، أو محال موضة ملابس المسلمين وزيتهم.

إذن الأرقام تشير إلى انخفاضٍ في أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين، والارتفاع المطرد في الرقم الذي يعرف ذاته بأنه «لا شيء»، وليس لديه دينٌ، وزيادة مطردة في عدد من يعرفون أنفسهم بأنهم مسلمون. النتيجة المنطقية بناءً على طبيعة وأصول المسلمين في بريطانيا والحريات المتاحة، هي التشدد. فقد حذر تقريرٌ بريطاني جديدٌ من أن الاحتجاجات ضد التجديف خارج بوابات المدارس وأمام دور السينما من قبل المسلمين المحافظين أصبحت تهديداً للأمن القومي... كيف؟ المسلمون المحافظون، بل المتطرفون فكراً ومظهرياً، يحتجون على بعض ما يصلهم من أخبار التدريس، وعلى محتويات الأفلام في السينمات. وبدلاً من إرسال أبنائهم إلى مدارس إسلامية خاصة وهي كثيرة، وبدلاً من مقاطعتهم للأفلام؛ فإنهم يعتبرون ما يجري تجديفاً ضد الدين ويريدون تقويم المجتمع!! وبالتهديد؟؟

مدرسٌ في مدرسة باتلي جرامز في غرب يوركشاير عرض على

التلاميذ رسماً كاريكاتورياً للنبي محمد خلال درس تعلم المخاطر ليشرح لهم ما ينتج عن ذلك ويحثهم على التسامح، لكن فعلته وضعته تحت تهديد الموت، ولا يزال المعلم مختبئاً أكثر من عامين بعد الخلاف الذي أثار احتجاجاتٍ عند بوابات المدرسة. (هناك حادثةٌ مشابهةٌ في فرنسا انتهت بذبح طالبٍ لأستاذه في الشارع العام). وفي حادثةٍ وقعت في وكفيلد (بريطانيا) تعرض مصحفٌ لأضرارٍ عرضيةٍ في الملعب مما أدى إلى تهديداتٍ بالقتل لطفلٍ يبلغ من العمر ١٤ عاماً مصاباً بالتوحد، ولم يقصد إهانةً للمصحف؛ فأخذته والدته إلى المسجد المحلي للاعتذار وتهذئة الموقف. هذه مجرد أمثلة معروفة رسمياً، وفي الحقيقة من يسر في الكثير من مناطق بريطانيا يظن أن العفاريث حملته إلى باكستان، وأتوقع أن الفتيات البريطانيات لن يتجرأن قريباً على السير في بعض المناطق والأسواق دون مراعاة مشاعر الشيوخ والعقول الإسلامية الذكورية.

أما الحكومة، أي السياسة البريطانية الرسمية فهي في حيص بيص في إشكالية الرد المناسب على الشيوخ المناهضين للتجديف ويريدون تقويم بريطانيا.. الحكومة لا تريد استفزاز مسلميها تجنباً لتنتج مشابهة لما يتكرر عند جارتها فرنسا. لكن القانون البريطاني والأعراف تفرض أنه «من غير المناسب لمؤسسة دينية أن تتدخل في أمورٍ تتعلق بمدرسةٍ غير ذات صلة». أي لا يحق للشيوخ التدخل في المدارس الحكومية، أو طبعاً في حرية الآخرين، وأن الأماكن العامة مثل دور السينما لها

حق الحماية من الدولة. كل ذلك والحكومة تعرف أن جزءاً كبيراً من المشكلة نابعٌ من كون رجال دين متطرفين مناهضين للتجديف من باكستان وبنغلاديش دخلوا المملكة المتحدة لإلقاء خطبٍ في المساجد وهم مرتبطون بـ«إجراءاتٍ مناهضة للتجديف المتطرفة في المملكة المتحدة». كما يقول تقرير بريطاني ويضيف أنه في بعض الحالات، تتخذ المجالس المحلية «مواقف متناقضة وإشكالية» و«كانت ردود فعل المدارس ودور النشر ودور السينما غير متسقة وربما يقودها الخوف».

الإشكالية: التوافق مع الشيوخ ومجاراتهم ستسبب أسس المجتمع البريطاني وتعيده إلى القوانين الدينية عموماً.. والسكوت عنهم سيدفعهم للتمادي وشرخ المجتمع قريباً، والتصدي السريع لهم سيؤدي إلى فوضى موسمية أشد مما يحدث في فرنسا.. هذا هو طريق التحول في بريطانيا.

فيما يخص التحول السياسي والناخبين ورجال السياسة لا يخفى على أحد تأثير الناخب المسلم المحتمل!! ونشاهد بالطبع لأول مرة في تاريخ الإمبراطورية بريطانياً من أصل هندي يقود البلاد، وفي الحكومة التي سبقت كان هناك وزراء من عدة أصولٍ أفريقية وعربية وهندية ويهود أيضاً، وبالتالي لا يوجد معوقات أمام تبوء مسلم لرئاسة الوزراء لو تماشى مع الأطر الحزبية والقوانين السارية.. والحديث هنا عن احتمالية ترؤس مسلم للوزارة، ولكن ضمن الأسس العلمانية

والديمقراطية السائدة في البلاد؛ فانتشار الدين والمسلمين شيء وإقامة حزبٍ ديني أو نظام حكم إسلامي شيء آخر تماماً في المستقبل المنظور.

الانفصال البريطاني عن السوق الأوروبية سيساهم أيضاً في تحول البلاد إلى إسلامية؛ فلم تعد حياة البريطانيين بعد اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي نفسها قبله؛ فبعد مرور سنةٍ فقط على هذه الخطوة التاريخية، استشعر مواطنوها تغييراتٍ كثيرةً طالت مناحي حياتهم ووضعهم في أزماتٍ إمدادٍ ووقودٍ وارتفاعٍ أسعارٍ، لم يتوقعها أكثر المتشائمين. وليس من قبيل المبالغة وصف الإعلام البريطاني الانفصال بأنه أهم حدث في تاريخ البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، بالنظر إلى آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كانت سنةً واحدةً كافية لكي يمر البريطانيون بأزماتٍ كان سببها المباشر أو غير المباشر هو الانفصال، ولم يتوقف التآكل والتراجع.

جاء هذا التطور الانفصالي ضمن مرحلةٍ نما فيها الشعور القومي البريطاني ضد خطر الهجرة بأنواعها، وتم ترويح أضاليل أن بريطانيا تخسر الأموال لمصلحة أوروبا، وأن الأوروبيين الشرقيين يحتلون جزر بريطانيا ووظائفها، وهذا ما تتيحه قوانين السوق الأوروبية.. هكذا تصاعدت كراهية كبار السن والقوميين وطالبوا باستفتاءٍ للخروج من السوق، وتم لهم ذلك. عندما حاولت بريطانيا بعد الانفصال فرض شروطٍ على إقامة الأوروبيين، غادروا البلاد وتركوا وظائفهم شاغرة؛

فحدثت كوارث اقتصادية وصحية في البلاد؛ فقد كانوا يشغلون قطاع الصحة والنقل الداخلي والخارجي وقطاع الخدمات.

كشفت دراسة مركز التميز للإحصاء الاقتصادي أن حوالي ١,٣ مليون عاملٍ أجنبي (أوروبي) غادروا بريطانيا خلال الفترة الممتدة بين يوليو ٢٠١٩ حتى الشهر نفسه من ٢٠٢٠، وهو رقمٌ غير مسبوق، ولم يسجل منذ الحرب العالمية الثانية. ووفق الدراسة نفسها؛ فإن لندن وحدها فقدت ٧٠٠ ألف عاملٍ أجنبي، وهو ما يمثل ٨٪ من سكان العاصمة، مفسرةً هذا «الهروب الجماعي» لعدم اليقين الذي ولدته مفاوضات البريكست (الانفصال) لمدة ٤ سنواتٍ بدون نتائج.

ما يعيننا هنا هو نقص تعداد الأوروبيين، وتراجع الاقتصاد. تظهر الدراسات حول الآثار منذ الاستفتاء خسائر سنويةً تبلغ ٤٠٤ جنيهاتٍ إسترلينيةً للأسر في الظروف المعيشية العادية في المملكة المتحدة، وذلك من جراء التضخم المتزايد والخسائر بين ٢ و ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غادر الأوروبيون، بل تراجعت أيضاً أعداد الطلاب الأوروبيين الذين يدرسون في بريطانيا ذات التعليم الخاص المعتمد في وجوده على الرسوم من الطلاب.. أي إن مستوى التعليم سوف ينخفض وسعره سوف يرتفع، وتزداد أعداد المحرومين منه. الإجماع الواسع بين الاقتصاديين هو أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يقلل من دخل الفرد الحقيقي في المملكة المتحدة على المدى المتوسط والطويل، وأن استفتاء خروج بريطانيا نفسه قد

أضر بالاقتصاد. وتشير الاستطلاعات الحديثة (٢٠٢٣) إلى أن أكثر من نصف الذين كانوا مع الانفصال قد تراجعوا عن رأيهم بعد رؤية النتائج. لقد كان قرار الانفصال في أيديهم، لكن قرار العودة إلى السوق الأوروبية خارج عن إرادتهم، والاتحاد الأوروبي ليس في وارد إعادتهم بعد تسارع انحدار اقتصادهم.

تراجع الجنس الأوروبي عدداً وثقافة، وزيادة الجنس الآسيوي الأفريقي في بريطانيا، وعدم اهتمام الإنجليز بتنمية نوعية لمسلميهم، وتجاهل أهميتهم المستقبلية، وضع البلاد في مصاف العالم الثالث اقتصادياً على الرغم من استمرار عمل وتطور النخب العلمية البريطانية التي تحفظ للبلاد شكلاً من التميز عن العالم النامي. الملاحظ أن نسب تراجع الاقتصاد البريطاني وقيمة الجنيه الإسترليني وتدني الخدمات وسوء الإدارة، يجاري نسب زيادة المسلمين في المجتمع، وإن كان هناك بالطبع عوامل أخرى للتراجع ومنها الانفصال عن السوق الأوروبية.. هذا لا يعني أبداً أن المهاجرين يضررون بالمجتمعات اقتصادياً، وإنما نوعية المهاجرين هي العامل الفيصل كما تثبت تجربة كندا وألمانيا مثلاً.

المسلمون في بريطانيا والمهاجرون إليها جاءوا من الدول التي استعمرتها.. بعضهم جاءوا كعمالٍ أو غيره واستوطنوا، وبعضهم هاجر تباعاً، وغيرهم التجأوا إليها بسبب الحروب والروابط اللغوية والثقافية المستقاة من عهد الاستعمار، أي إن بريطانيا لا تختار

مواطنيها المسلمين وأيضاً لا تنمي قدراتهم، وبالتالي يبقون بغالبيتهم في إطار الدين والغيبيات. أما في ألمانيا التي تعاني مثل بريطانيا مشكلة كبار السن وتأمين المعاش التقاعدي؛ فيطلبون ويختارون المهاجرين المؤهلين، أي يأخذون ذخيرة البلدان النامية من بشرٍ خسرت البلاد في تربيتهم وتنميتهم. ألمانيا، مثل كندا، تستقبل أي مؤهلٍ للخدمة من بلاد العالم الثالث. أي بعد ثلاثة شهور من تعلم اللغة يصبح هذا القادم المستجلب جزءاً من ماكينة الإنتاج، ودفع الضرائب وتأمين الحاضر والمستقبل، وذلك بأقل التكاليف على الدولة.. بينما في بريطانيا يتنامون بسرعة ويهملون، ويكلفون الدولة إلزامياً تربيةً وتعليماً وصحةً، ومع ذلك يحتفظ المسلمون البريطانيون بعقلية المسلمين في آسيا وأفريقيا وبنظرتهم إلى العمل.. كما تثبت الوقائع والأرقام والمشاهدات.. هذا الحال قد يقود بريطانيا بشكلٍ متسارعٍ إلى صفوف الدول النامية في العالم الثالث، وإلى دولةٍ ذات أغلبيةٍ إسلاميةٍ متدنيةٍ.. والله أعلم.

عموماً كلّ من تخطى عمره الستين وهو لم يمت بعد؛ فهو محظوظٌ مقارنة بأعمار البشر من الأجيال السابقة. من المتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ أي ما يشبه الزيادة الانشطارية، وهذا يتطلب نمو أجيالٍ شابةٍ بالضرورة. في العام (٢٠٢٣) بلغ عدد من وصلت أعمارهم عبر العالم إلى ٨٠ سنة

فأكثر ١٢٥ مليون نسمة. وبحلول عام ٢٠٥٠ سيوجد عددٌ كهذا تقريباً (١٢٥ مليوناً) في الصين وحدها، وعدد ٤٣٤ مليون نسمة في هذه الفئة العمرية المعمرة على نطاق العالم.

بحلول عام ٢٠٥٠ ستعيش نسبة ٨٠٪ من جميع المسنين في بلدانٍ منخفضة ومتوسطة الدخل وذلك بفضل انتشار الطب، وزيادة هجرة الشباب من هذه الدول. أي ستشيخ حتى مجتمعات الدول الفقيرة والمتخلفة وذلك بفضل الهجرة وانتشار علوم الطب وإتاحته للجميع، لمن يؤمن بالعلم، ولمن يؤمن بالغيبيات أيضاً، وستكون هذه النتيجة كارثيةً على الدول الفقيرة المتخلفة نظراً للتكلفة الباهظة المطلوبة لدعم الشباب. تحسن الطب في العقود السابقة أطال عمر البشر عبر العالم، كما أن البجوحة الاقتصادية طويلة المدى في العالم المتطور الغني دفعت الشباب لعدم الإنجاب؛ فارتفعت نسب كبار السن في المجتمعات الغربية التي لم يكن المال ينقصها.. بينما في الماضي كما في الدول المتخلفة الآن؛ فيفضلون كثرة الأطفال كضمانٍ معيشي ليساعد الأبناء الآباء، وهذا ما قضت عليه الدولة الحديثة حين تولت إعاشة كبار السن ورعايتهم، ووفرت السبل والنظم الكفيلة بفصل التصاق العائلة بعضها ببعض اقتصادياً.

قبل خمسة آلاف عام، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٢٦ سنة. وفي عام ٢٠١٠ كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة نحو ٦٧ سنة. في السنوات الأخيرة، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة

في سوازيلاند الفقيرة وسط دولة جنوب أفريقيا نحو ٤٩ سنة، بينما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليابان نحو ٨٣. الأرقام العالمية تؤكد ترابطاً مؤكداً بين الفقر وقصر العمر، أو بمعنى أصح قصر أعمار مواطني الدول النامية الفقيرة مقارنةً بالأعمار في الدول الغنية المتطورة.. البيانات تظهر أن الفقر وقصر العمر يبدآن من جنوب الكرة الأرضية ويتراجعان كلما اتجهنا شمالاً.. ولا عجب أن تاريخ الهجرات البشرية اتخذ الطريق من الجنوب إلى الشمال وما زال كذلك.. أي الهروب من الظروف الدينية والجغرافية التي تفرض التخلف في الجنوب إلى الظروف المعاكسة في الشمال، لكن الجديد في حالة الهجرة إلى بريطانيا هو تصميم المهاجرين على نقل وتبني الظروف نفسها التي قيدت نموهم في مواطنهم الأصلية.. وبالتالي جر بريطانيا من الشمال إلى الجنوب.

ماذا لو قبلنا قرار التقسيم لعام ١٩٤٧؟

من الطبيعي استحالة الحكم بمعايير اليوم على أحداثٍ سابقة؛ فالمعايير والمفاهيم تختلف وتتطور، لذلك نفترض فقط ماذا لو! أهمية التمحيص في الافتراض تعود إلى أن المفاهيم التي فرضت الواقع آنذاك ما زالت قائمة، والعقلية لم تتطور كثيراً، وذلك على الرغم من قبول هذه العقليات لاحقاً لما هو أقل وأساء من التقسيم الذي رفض عام ١٩٤٧. العقل الفلسطيني العربي الإسلامي الذي رفض قرار تقسيم فلسطين من دون تفكيرٍ وتروٍ وبحثٍ، هو نفسه الذي انبطح واستسلم وطبع وتنازل من دون تفكيرٍ وتروٍ وبحثٍ!

أكد أجزم بأن كل من رفض قرار التقسيم من عام صدوره حتى الآن لم يقرأ ذلك القرار، والقلة التي قرأته لم تترو لتفهم آفاهه وأبعاده وفرصه، والذين رفضوه بعنصرية لم يكن لديهم بدائل، ولم يستوعبوا الظروف الذاتية والإقليمية والعالمية، وزادت عنتريتهم ظناً منهم بالاستجابة لرؤية بريطانيا التي امتنعت عن التصويت مع أو ضد ذلك القرار، وكانت بريطانيا آنذاك هي دولة الانتداب في فلسطين، وتتحكم في كل الدول العربية، ما عدا عرب شمال

أفريقيا الذين كانوا تحت سيطرة فرنسيةٍ أسوأ، وشريكةً لبريطانيا في سايكس-بيكو.

هذا الجزم يعود إلى أن ما عرف بقرار التقسيم، لم يكن بالفعل يقسم بالمفهوم الظني الذي ساد وما زال الكثير يفهمونه ظناً كذلك.. أي تقسيم فلسطين مناصفةً تقريباً وإعطاء اليهود أكثر من النصف بقليلٍ وطرد العرب من ذلك النصف إلى الشق العربي وضياع أراضيهم وحقوقهم ومنحها لليهود. القرار لم يكن كذلك من قريبٍ أو بعيدٍ، وذلك حسب نصوصه وبنوده. لكن حالتي الجهل والهيجان ومعهما الانصياع لأولي الأمر المفترض أنهم واعون وعارفون، وبعض الكراهية الدينية المتوارثة، أدى إلى تعمق سوء الفهم والرفض القاطع، وبالتالي الوصول إلى النتائج التي فرضت على الراضين.

قرار التقسيم كان سياسياً، وليس تقسيماً اجتماعياً اقتصادياً بالدرجة الأولى. القرار في الحصيلة النهائية منح كلاً من اليهود والعرب إقامة دولةٍ سياسيةٍ حسب المبادئ الديمقراطية، أو عملياً منح كلاً من قيادات الطرفين الحق بتشكيل حكومةٍ ديمقراطيةٍ ضمن حدود التقسيم الجغرافي التي وضعت بالتفصيل.. لكن، وهنا المهم، عدم إكراه اليهود لأي عربي على أن يغادر القسم اليهودي السياسي، والعكس صحيحٌ.. وعدم إكراه أي مواطنٍ فلسطيني يهودي أو عربي على بيع أراضيه أو أملاكه للطرف الآخر، بل منحه حقوق المواطنة الكاملة حيث يختار البقاء، ما عدا حقه في التصويت.. فإذا ما جاء موعد أي انتخاباتٍ

سياسية يحق للفلسطيني المقيم في القسم اليهودي أن ينتخب في القسم الفلسطيني، والعكس صحيح. هذا يعني أن الرئيس الفلسطيني لن يحكم كل الجغرافيا الفلسطينية ولكن سيحكم عبر الانتخاب كل المواطنين الفلسطينيين، والعكس صحيح بالنسبة للرئيس اليهودي.

وحيث إن ملكية اليهود كانت ٧٪ فقط من فلسطين في زمن التقسيم، فهذا سيعني أن الأرض التي سيديرها الرئيس اليهودي ستكون في غالبيتها ملكاً للمواطنين الفلسطينيين. أيضاً غالبية مواطني الدولة المدارة اقتصادياً وخدماتياً من اليهود هم مواطنون فلسطينيون. أما الدولة السياسية الفلسطينية فستكون ضمن قرار التقسيم ذات أغلبية جغرافية وسكانية شبه كاملة، وغير مختزقة إلا من بضع مئات من أفراد الجاليات اليهودية لو بقيت مقيمة في الشق العربي.

قرار التقسيم كان سيقر انتخابات لقيادة كل شق فلسطيني (يهودي وعربي؛ فكلاهما فلسطيني حسب القرار)، ودستور وحقوق مواطنة وحرية حركة وتعبير، بل يضمن قيام كل شق بنظام تعليمي للمواطنين التابعين للشق الآخر يتناسب ولغتهم وتراثهم.. كان التقسيم سياسياً وليس اجتماعياً، بل يفرض التزام الشقين بنظام اقتصادي موحد وعملة ذات قيمة موحدة، ولم يتطرق القرار إلى تسميات مختلفة للدولتين ولكنه يشير دوماً إلى الشعبين الفلسطينيين اليهودي والعربي.

وكما ينحاز القرار لليهود من ناحية استمرار جلبهم للمهاجرين، فإنه يقر أيضاً بأن كل مقيم حتى لحظة التطبيق سيعتبر مواطناً في القسم

الذي يقيم فيه إذا أعرب عن رغبته في المواطنة، بمعنى وجود فرصة لجلب مهاجرين عربٍ إلى فلسطين، ولكن الشعب الفلسطيني لم يكن سيحتاج إلى ذلك.

فيما يخص التقسيم الجغرافي فقد جاءت صحراء النقب تابعة لليهود ومعها الشريط الساحلي بين عكا ويافا وأصبع الجليل، وهي المناطق التي بها بعض الوجود اليهودي إلى جانب الأغلبية العربية، وأضيف إليها صحراء النقب التي لم يكن بها يهود. ولم ينقص الشق العربي أراضي جيدة أو موانئ أو مطارات.. كان الرفض العربي مبدئياً لأسبابٍ كثيرة، وهذا منطقي لو كان لديهم الخطة لتطبيق رفضهم للمشروع، والقدرة على التنفيذ، لكن النتائج الفورية لكارثة الرفض وللنكبة أثبت التآمر بطلب بريطاني لمصلحة اليهود، وحقت النكبة فوائدها فوراً لجهاتٍ عربية.

لماذا امتنعت بريطانيا عن التصويت على قرار التقسيم؟ لقد أثبتت الوثائق لاحقاً أن الحكومة الاستعمارية العنصرية البريطانية لم تكن تريد للمفتي الحاج أمين الحسيني أن يتأسس دولة فلسطينية؛ فرفضت القرار الأممي، واتفقت مع الملك عبد الله على حيازة ما يمكنه من الشق الفلسطيني ليضمه إلى مملكته، وفي الوقت نفسه أوعزت بريطانيا إلى كلٍ من حكومتي لبنان وسوريا أن الملك عبد الله يسعى للهيمنة على فلسطين كمقدمة لمشروعه بإقامة سوريا الكبرى، أي ضم سوريا ولبنان إلى المملكة الأردنية.. وتم إبلاغ الملك السعودي بالأمر فتوسل إلى

ملك مصر بالمشاركة في حرب فلسطين للحد من نفوذ الملك عبد الله إذ كانت بريطانيا أفهمتهم أنه ينوي إعلان ذاته خليفةً للمسلمين. هكذا طبخت لندن الأمر وطلبت من كلوب باشا قائد الجيش الأردني البقاء في أماكن محددة في فلسطين حتى لا يشتبك مع اليهود أو يشتبكوا معه.

من الممكن الظن أن رفض العرب مشروع التقسيم جاء تحسباً لرؤية مستقبلية، وبالتالي القول إن بضع المئات من اليهود في القسم الفلسطيني كانوا سيسيطرون على الدولة لذكائهم وغناهم، تماماً كما سيطروا لاحقاً على أميركا ودول الغرب.. لكن ماذا سنفعل إذا كان الله منحهم الذكاء ليحكموا السيطرة حيشما وجدوا؟ في المقابل يمكن القول إن الاختلاط الذي كان سيفرضه قرار التقسيم سيوفر فرص نمو فردية وجماعية للفلسطينيين منفردين أو مشتركين مع اليهود، ويمكن القول إن فرص الاستفادة عبر التفاهم أفضل من فرص العداة والحروب بين متفاوتي الذكاء والمال والتجارب والقدرات.

عموماً لو درس الفلسطينيون آنذاك قرار التقسيم وخططوا للاستفادة منه عبر طلب صمود السكان حيث هم، وعدم تنازلهم عن الأرض عبر تشريع قوانين، وغير ذلك من الإجراءات، لو تم ذلك لتوقفت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تلقائياً، ولما تحول يهودها إلى عنصريين ولا اتخذ التاريخ منحى آخر مختلفاً تماماً عما وصلنا إليه، أو أوصلتنا إليه تخبطات قياداتنا العربية والفلسطينية التي كانت تأتمر

بالأمر الاستعماري البريطاني، الذي هو سبب كل البلاء في الكرة الأرضية في القرون الثلاثة المنصرمة.

كان القادة العرب منقسمين على ذاتهم، ومثلهم كانت القيادات الفلسطينية، وما زالوا وما زالت، لكنهم اتفقوا على رفض قرار التقسيم وكأنهم يمتلكون القنابل النووية وعازمون على تحرير فلسطين. حدثت الحرب؛ فتخلى العرب، وفتح اليهود بالقوة شقهم من قرار التقسيم، ثم احتلوا نصف الشق الثاني حيث وجدت بعض قوات الجيوش العربية، وطردها السكان العرب واستولوا على ملكية الأرض والمدن والبيوت والملابس وكل ما بين السماء والأرض والطارق، ووصلوا، لاحقاً، إلى الفضاء وإلى العواصم العربية، وما زالت القيادات الفلسطينية منذ ذلك الحين تتصارع على المناصب الأشبه بالخوازيق، وتطلق شعارات النصر والتحرير.

القدس في قرار التقسيم كانت ستكون تحت إشرافٍ دولي يتيح حرية الوصول والتعبد لكل الديانات ويحافظ على الواقع القائم آنذاك.. فأين نحن الآن من كل ذلك؟

هنا، (في نهاية الكتاب)، يوجد ملحق بقرار التقسيم الذي رفضناه وما زلنا من دون أن نطالعه آنذاك وحتى الآن.. والذي بالطبع ترفض إسرائيل العودة إليه الآن بالرغم من كونه الأساس القانوني لوجودها وحدودها؛ فقد فات الميعاد عبر القوة. كان قراراً دولياً سينفذ بإرادةٍ وإشرافٍ دولي، وليس مثل الاتفاقيات

التي توصلت إليها القيادة الفلسطينية وتنازلت فيها عن ثلاثة أرباع فلسطين ولم تشمل أي تنفيذٍ دولي، لأنها كانت اتفاقية المهزوم وتمت في السر والظلام بعد أن توغلت إسرائيل في العنجهية على أنقاض العرب.

تمر السنوات والعقود ومعها تحكم العقلية نفسها. الدول العربية المتهاقطة حكوماتها الآن على التطبيع مع إسرائيل بعد عقود من المغازلة للصهاينة والخنوع لواشنطن، لم يكن لها وجودٌ سياسي في عام نكبة فلسطين وقيام كيان إسرائيل؛ فحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت مناطق المشرق العربي تابعةً للإمبراطورية، أو الخلافة العثمانية، ومصر تابعة للناج البريطاني. وكانت دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) تابعة للاستعمار الفرنسي، بينما ليبيا احتلتها إيطاليا من الدولة العثمانية عام ١٩١١، أي قبل الحرب العالمية وأطلقت عليها اسم ليبيا الإيطالية. ومنذ الفتح الإسلامي وحتى زوال الخلافة العثمانية لم تكن هناك دول وحكومات مستقلة ذات حدودٍ جغرافية متفق عليها.

نشبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا صيف ١٩١٤، وانتهت بعد أربع سنوات، وكان قد جمع لها أكثر من سبعين مليون فردٍ عسكري، ٦٠ مليوناً منهم أوروبيون، ولقي أكثر من تسعة ملايين مقاتل حتفهم وكذلك سبعة ملايين مدني، وبسبب تبعات الحرب تفشت الإنفلونزا الأسبانية وقتلت أكثر من خمسين مليوناً في جميع

أنحاء العالم.. ولأن هذه الحرب لم تنجز هدفها بأن تصبح آخر الحروب، فقد تجددت بعد عقدين من الزمن حرب طاحنة أخرى هي العالمية الثانية.

كانت دولة الخلافة العثمانية قد انضمت إلى الإمبراطورية الألمانية وأختها النمساوية المجرية في الحرب العالمية الأولى، وذلك ضد الإمبراطورية البريطانية والجمهورية الفرنسية والإمبراطورية الروسية. انهزم الألمان والأتراك، وفرضت عليهم شروطاً أدت بالنسبة للعثمانيين لإنهاء الخلافة ونفي الخليفة وتقسيم مناطق الخلافة بين القوى المنتصرة؛ فحلت القوى البريطانية والفرنسية في الشرق العربي، وكانت الثورة الروسية عام ١٩١٧ قد أخرجت موسكو من ذلك التحالف وفضحت مخطط سايكس-بيكو الذي كان سيعطي الروس نصيبهم من الميراث التركي، لكن الثورة الاشتراكية رفضت طريق الاستعمار.

هكذا وبعد أن كانت المناطق العربية تدار من قبل والٍ تابع للعثمانيين أصبحت تدار مباشرة من الحكام العسكريين الإنجليز، أو الفرنسيين، ثم تطورت الأمور إلى نسج علاقاتٍ بين قوى محليةٍ والاستعمار لإدارة البلدان ضمن الحدود التي رسمتها اتفاقيات سايكس-بيكو الفرنسية البريطانية.

الثابت تاريخياً أن بريطانيا، صاحبة وعد بلفور للصهاينة، قد ابتزت القيادات العربية واشترطت لدعمها، أن تتقبل وتتعهد ولو سراً،

عدم اعتراض تنفيذ وعد بلفور وعمل ما في وسعها لتمهيد الطريق عبر التجاوب مع السياسات البريطانية المعنية بهذا الصدد. وضمن هذا التقبل تأسست دولٌ عربيةٌ، ونالت أخرى الدعم المباشر لضم الأقاليم المجاورة، ونفى الإنجليز القيادات التي تمنعت، وتعزز حكم ممالك قائمة سابقاً تحت الحكم البريطاني.

في عام ١٩٤٧ شملت عضوية الأمم المتحدة الدول العربية التالية: المملكة المصرية، المملكة العراقية، المملكة السعودية، المملكة اليمنية، لبنان وسوريا، اللتين كانتا تحت الاستعمار الفرنسي. هذه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإلى جانب كل من الهند وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان واليونان وكوبا، عارضت قرار التقسيم. بقرارٍ من الجامعة العربية، التي تأسست عام ١٩٤٥ بقبول وتأييد بريطاني، تقرر رفض التقسيم والاستعداد لإرسال قواتٍ عسكريةٍ إلى فلسطين. في النهاية أرسلت اليمن والسعودية متطوعين، ولم يدخل أي جيشٍ لبناني أو سوري فلسطين، ولكن القيادة العربية لم توفر السلاح للمتطوعين ولجيش الإنقاذ، وعندما تدارس الجيش المصري إمكانياته قرر عدم الاشتراك؛ فذهب الملك السعودي إلى نظيره المصري وحثه على المشاركة حتى لا يتفرد جيش الهاشميين في شرف حماية فلسطين وإعلان الخلافة!! كانت القيادة العربية التابعة للجامعة ترسل التقارير بتفوق عددي ونوعي وتسليحي هائل لدى اليهود عما وصل من قواتٍ عربيةٍ أردنيةٍ وعراقيةٍ ومصريةٍ كانت أصلاً

تحت التأثير البريطاني الحربي المباشر، بل إن القوات الأردنية كان قائدها وضباطها الكبار من الإنجليز.

كان الحكام العرب الذين رفضوا قرار التقسيم أبعد ما يكونون عن الإرادة والقدرة على دعم رفضهم بالقوة، ومع ذلك اتخذوا قرار الحرب. ربما ظنوا أن فشلهم العسكري لن يؤدي إلى خسارة أكثر من حدود التقسيم، ولذلك تمركزت القوات في الشق العربي من التقسيم، لكنها في النهاية لم تتمكن من حماية تلك الحدود.. لم تدخل القوات السورية اللبنانية للتمركز في الجزء الشمالي المحاذي لحدودهم والواقع ضمن الشق العربي في التقسيم، ولم تنجح القوات المصرية في الثبات في الشق الجنوبي؛ فتراجعت من حدود يافا وحتى غزة، وانسحبت من النقب إلى سيناء واحتفظت بقطاع غزة فقط، بل إن المفاوضات المصرية في الهدنة انسحب من أجزاء محاذية لقطاع غزة. القوات العراقية ثبتت في أماكنها ولم تتقدم إذ اشتهر عنها مقولة «ما كو أوامر»، وكان الجيش الأردني هو الحائز أكبر مساحةٍ تمثلت في الضفة الغربية.. لكن مدينة أم الرشراش (إيلات) التي كانت خالية من المعارك دخلها اليهود بخدعةٍ للجيش الأردني ودون قتالٍ.

ضاعت فلسطين بينما الوطن العربي تحت حكم وتأثير الاستعمار الأوروبي، وعندما بدأت بوادر الاستقلال الشكلي من الاستعمار لم يصاحبها أي فكرٍ للعودة إلى دولةٍ عربيةٍ موحدة. كان الشريف حسين إبان الحرب العالمية الأولى ينشد إقامة دولةٍ عربيةٍ واحدة، وسأيره

الإنجليز حتى يحارب الأتراك ثم نفوه إلى قبرص. وبعد ثورة الضباط الأحرار في مصر سعى جمال عبد الناصر لإنعاش القومية والوحدة العربية لكن القوى المؤيدة للاستعمار القديم وبدعمٍ إسرائيليٍ أفسلوا المحاولة. أضف إلى ذلك أن حركات الاستقلال، أو بالأحرى قياداتها لم تتمتع بفكرٍ ديمقراطي وكان مسعاها التشبث بالكرسي، وكان، ما زال هذا هو المدخل الأساس للهيمنة الغربية على العرب السائدة حتى يومنا هذا وستبقى في مستقبلنا؛ فالهدف من الحكام هو السيطرة واستمرار النهب تحت حماية فعلية للغرب المتجدد مقابل الطاعة.

الاستقلال جاء في المغرب العربي عبر نضالاتٍ شعبيةٍ وبدعمٍ من مصر ناصر، والاستقلال في منطقة الخليج العربي جاء نتيجة لضعف بريطانيا بعد هزيمتها في حرب السويس وبداية النهاية لإمبراطوريتها، وحينما باشرت بريطانيا الاستعداد للانسحاب كان حكام الخليج يجذبون استمرار الوجود البريطاني حتى يوفر لهم الحماية الداخلية والحماية من الخارج أيضاً؛ فطالما بريطانيا هي المهيمنة على الجيران تنعدم فرص الخلافات والحروب الخارجية والانقلابات الداخلية. مع الانسحاب البريطاني تم رسم حدود إمارات الخليج من عمان حتى الكويت والعراق، واسترضت لندن إيران بمنحها جزر الإمارات الثلاث، وعقدت اتفاقيات حماية وتجارة ونفط، لكن الولايات المتحدة احتلت المواقع البريطانية بسرعة ضمن سياسة الهيمنة والاستغلال وضمن الاستمرارية.

استمر هذا الحال وصمد حتى جاءت إدارة الرئيس الأميركي أوباما، وعقدت الاتفاق النووي مع إيران، وشعر كل من عرب الخليج وإسرائيل بخوفٍ على مستقبلهم لو تمكنت إيران من التوصل لإنتاج السلاح النووي. في البداية كان التوافق الخليجي العربي؛ بالإضافة إلى دولٍ عربيةٍ أخرى، مع الإدارات الأميركية قائماً على تحجيم دور مصر القومي الوحدوي حتى لا تتحرك جماهيرهم سعياً للتغيير، وتوافقوا عبر أميركا مع إسرائيل على هزيمة مصر الناصرية، وعندما تحقق لهم ذلك ظهرت الصراعات المتسارعة عربياً على من سيهيمن على العرب، أو بالأحرى العرب السنّة عبر الانصياع لواشنطن.

جرت مياهٌ كثيرةٌ في أنهار العرب، وتحركت الجماهير العربية في ربيعها الشهير؛ فكان لا بد من التصدي للجمهور عبر الزج بالحركات الإسلامية وتسليحها وإشغال الحابل بالنابل.. لكن الحكام في الممالك شعروا بضرورة إقامة ثورة مضادة لضمان مستقبلهم؛ فشعر بعضهم بوحدة الهدف مع إسرائيل في مواجهة إيران الشيعية، وضمان الدعم الغربي الأميركي عبر إسرائيل، ومن هنا بدأت فكرة التطبيع وتجاهل القضية الفلسطينية فعلياً.

كان لا بد من استرجاع هذا المسلسل التاريخي أعلاه للتعرف إلى خلفية وأسباب جنوح بعض حكومات الدول العربية للتطبيع، وثبات غيرها. لا بد من استذكار عقد كل من مصر والأردن لمعاهدات صلح واعترافٍ مع إسرائيل، وتذكر أن هذه الدول محاذية لإسرائيل ودخلت

معها في عدة حروبٍ طاحنةٍ كانت نتائجها سلبيةً على الدول المحيطة بفلسطين مثل سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني الذي تورطت قياداته تحت ظروفٍ صعبةٍ لتوقيع اتفاقية (سلام) أوسلو. ورغم الفارق الجلي بين معاهدات سلام باردٍ بين الجيران تجنباً للأذى، وبين معاهدات سلامٍ وتطبيعٍ دافئٍ بين دولٍ عربيةٍ غير حدوديةٍ مع إسرائيل.. رغم هذا الفارق فقد استغل المطبوعون وأمثالهم ادعاء تشبههم بمصر والأردن والفلسطينيين.

الحكومات المطبوعة لم تشارك دولها في السابق في أي حربٍ مباشرةٍ ضد إسرائيل، كما أنها حكوماتٌ لا تعتمد أي مبادئٍ ديمقراطيةٍ وانتخاباتٍ؛ بمعنى أخذ موافقة شعوبها، وهي حكومات شموليةٌ إماريةٌ عائليةٌ أو ملكية.. العراق والمملكة العربية السعودية شاركا في حروب فلسطين ولم تطبعا، ودولة الكويت لم تطبع ولكنها ذات نظام برلماني، بينما السودان البعيد طبع لأسبابٍ ذاتيةٍ تخص الحكام العسكر وضد رغبة الجمهور الذي يرفض حكم الجيش أصلاً.

هكذا يتضح نمط للمطبعين يضاف له حقيقة أنهم جميعاً مرتبطون اقتصادياً وأمنياً وسياسياً بالسياسة الأميركية الساعية بالطبع لتركيز إسرائيل في الوطن العربي وتسليمها دفة قيادة المنطقة بما فيه الهممنة الاقتصادية والسياسية وتوفير الحماية من الأخطار الخارجية المشتركة حسب ترويجهم والتي تمثلت في إيران في السنوات الماضية. قبل إدخال إسرائيل على الخط الأمني للمنطقة، ومنذ قيام

الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية ومساعدتها لتصدير الثورة إلى الجيران وإلى كل الوطن العربي.. قبل ذلك تحركت دول الخليج لدعم العراق في التصدي للثورة الإيرانية منذ أيامها الأولى، وأغدقت الأموال على بغداد، بل حصل توافقٌ عراقي أميركي برضاءٍ خليجي لتسعير الحرب التي استمرت ثماني سنواتٍ، وتم استبعاد إسرائيل من الصورة حتى حين تطورت الأمور لاحتلال العراق للكويت ومن ثم الهجوم على العراق وقصف إسرائيل بصواريخ عراقية.. حتى في تلك الظروف ضبقت واشنطن تل أبيب كسباً للتوافق العربي والدولي ضد نظام الرئيس العراقي. لكن هزيمة العراق وتدمير قواتها وما تلاه من تطوراتٍ عززت من شأن إيران وخصوصاً الاتفاق النووي مع واشنطن ضد رغبة دول الخليج.

اللافت جداً للانتباه أن الحكومات العربية التي طبعت مع إسرائيل لم تضع أي شروطٍ أو بنودٍ قد تخدم حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، أو تشكل أي فائدةٍ فعليةٍ أو افتراضيةٍ أو مستقبليةٍ وهميةٍ لمصلحة فلسطين وشعبها، أو لخدمة قضية السلام الشامل المستقبلي. لم يضعوا حتى ديباجةٍ تتحدث عن كون تطبيعهم خطوةً في طريق حل الصراع، ولم يشر بأي شكلٍ إلى معاناة الشعب الفلسطيني المحتل، ولا إلى قرارات الأمم المتحدة، ولا إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية وضرورة احترامها من قبل المحتلين، ولا إلى فرصٍ مستقبليةٍ لدعم الشعب الفلسطيني اقتصادياً، ولا أي شيءٍ آخر ذا فائدةٍ للأمة العربية أو

أي جزء منها.. تصرفوا وكأنهم جاؤوا من جزر الواق الواق ولسببٍ أو آخرٍ لم يكن لديهم علاقاتٌ مع إسرائيل والآن سيصبح لديهم.
ولأنه لا يمكن لإنسانٍ عربي أو طبيعي يعيش في المنطقة أن يتصرف هكذا ويفوت فرصةً ولو وضع احتمالاتٍ مستقبلية لمصلحة إخوانهم أو جيرانهم، بل لمصلحة ذواتهم؛ فهم لم يشترطوا مثلاً تغيير منهج التعليم الإسرائيلي العنصري ضد العرب.. أي ضدهم؛ فلا يمكن القول بأنهم ليسوا عرباً أو بني بشر، ولكن الحقيقة أنهم يتجاوبون مع الأوامر الأميركية التي تضمن لكل منهم كرسيه وتشرط عليهم فعل ما فعلوا.

حين تشرط واشنطن على أتباعها الطاعة؛ فهي في الواقع لديها قابليةٌ لبعض التفاهم والتجاوب مع رؤية الأتباع لو كانت لديهم رؤيةٌ.. ففي مقابل تلبية هذه الرغبة الأميركية كان بوسعهم وضع بعض الشروط بسهولة، وكانت ستكون مقايضةً مربحةً لواشنطن وتل أبيب في كل الأحوال.. فماذا لو وضع المطبوعون العرب بعض الشروط المستقبلية لخدمة سلامٍ حقيقي ولو في الظاهر ومستقبلاً؟ لو فعلوا لحافظوا على خط رجعةٍ مع شعوبهم، أي بينما تضمن واشنطن كما يظنون كراسيهم، سيكون هناك بعض الود والمراعاة مع تطلعات وأمنيات شعوبهم. لو فعلوا وربما كانوا سيخففون من درجة العداء لإيران، ولوجدوا تفهماً ودعماً رسمياً وعريباً لهم في حالة الاستقواء الإيراني عليهم، إذ حينذاك لن تنجدهم لا واشنطن ولا تل أبيب بالتأكيد. لو فعلوا لكان بوسعهم

ماذا لو؟

الادعاء بفهم السياسة السعودية التي يمارسها ولي العهد بالصمود ضد التطبيع وتنويع الدعم لبلاده باللجوء حتى لخصوم أميركا مثل الصين وروسيا. لقد أصبح من المؤكد أن حكومات الدول المطبعة وضعت ذاتها تحت رحمة واشنطن التي لا صديق لها.

Draft copy

ماذا لو كان عرفات ديمقراطياً؟

هذا السؤال يحتوي على عشرات الأسئلة الافتراضية فلسطينياً وعربياً.. فما كان يمكن لياسر عرفات أن يكون ديمقراطياً، إلا لو كان غير أناني، ومثقفاً، ومراجعاً بعمق للتاريخ المحلي والإقليمي والعالمية.. فهذه من الصفات التي يجب أن يتحلى بها وبغيرها أي قائدٍ سياسي، ناهيك عن تقمص عرفات لأدوار القائد السياسي والعسكري والدبلوماسي والمالي والإداري، وتولي الأمر والنهي المطلق فيها.. وهذا ما أوصله إلى نهايته التعسة، وما أوصل الشعب الفلسطيني إلى الهاوية وتحكم من هم أقل من عرفات ديمقراطياً وثقافةً وإخلاصاً بمصير القضية، لأنهم من تربيته واختياراته ويسيرون على نهجه في إيصال الشعب الفلسطيني إلى ما تحت الهاوية.. بل إن الأنانية والانتهازية والتربية العرفاتية تغلغلت في فئاتٍ واسعةٍ بين أبناء الشعب الفلسطيني.

لو كان عرفات غير أناني واستقال بعد أي كارثةٍ مما تسبب بصنعها طوال أربعة عقودٍ، لتمكن الشعب من تبديل القيادات والنهج حتى الرسو عبر التجربة والاختبار الديمقراطي على شيء أفضل.. ولو

كان يحترم الديمقراطية ويثق بقدرات وخبرات الشعب الفلسطيني، لصنع طريقاً للانتخابات قدر الإمكان، ولوسع هذا الطريق تبعاً، وأقله لما اعترض الطريق الانتخابي عندما أتيح للشعب الفلسطيني. في المرة الأولى للانتخابات ١٩٩٦ بعد اتفاق أوسلو نجح كرئيس ثم اعترض وعارض تجديد الانتخابات حتى وفاته عام ٢٠٠٤.

في ظل صدمة موت عرفات مسموماً ممن حوله، تولى محمود عباس، الذي نجح في الانتخابات عام ٢٠٠٥ على إثر الصدمة، ثم اعترض مرةً بعد الأخرى على تجديد أي انتخاباتٍ سواء رئاسية أو تشريعية أو نيابية أو لمنظمة التحرير، وقضى على هذه المؤسسات استمراراً للتقليد وبدعم من العقلية والبنية نفسها، مع فارق أن العصاة بعد عرفات تبعت المحتل الصهيوني قولاً وعملاً وعمالة؛ فخربت بقية المؤسسات مثل السياسية والدبلوماسية والثقافية وطبعاً وقبل كل شيء العسكرية.. وحتى الآن يرفض محمود عباس وعصبته تجديد الشرعية، ولن يتقبلوا أي انتخابات في حياتهم.

كانت إسرائيل قد اغتالت كل القيادات التاريخية لمنظمة فتح التي قادت العمل السياسي الفلسطيني وأبقت على عرفات وتلاميذه؛ فأمكن بعد ذلك عقد اتفاقيات أوسلو التي هندسها محمود عباس بمساعدة أحمد قريع، تحت إشراف وقيادة عرفات.. وحين تنبه عرفات أن دور الرئاسة الموكل إليه في السلطة هامشي، بل تابعي تماماً لإسرائيل ولا يمنحه أي مزايا رئاسية، تمنع وسعى لضبط الحل

السلمي وتغاضى عن نشاط المقاومة المسلحة، فتم الإيعاز لرفاقه أن يهمشوه ويسمموه؛ فمات بفعلهم مسموماً.

كان كل الذين التفوا حول مراكز ووظائف السلطة الأوسلوية هم ممن بوسعهم بيع أي شيء في مقابل المنفعة الشخصية، وكلهم من مجيدي الخطابات والمزايدات، ويخوضون صراعات بعضهم ضد بعض.. بل إن عرفات أثناء حصاره الأخير في رام الله لم يجد من يحرسونه أو يواسونه من الذين صنعهم على مدار السنوات وجلبهم معه إلى فلسطين على إثر عودته في ظل اتفاقية أوسلو. في البداية، قبل النهاية، وبعدما قام عرفات بالمطلوب منه، أشاع الصهاينة والأميركان أنهم يراوغون في إكمال الحل لأن عرفات غير ديمقراطي وفوضوي يدعم المقاومة.. وطلبوا منه أن يتنازل عن السلطات الرئاسية إلى رئيس وزراء، وحددوا له محمود عباس وأحمد قريع اللذين تسلما منصب رئاسة الوزراء، وبقيت لعرفات قدراته الذاتية لتوبيخهم وردعهم وحددوا له ميزانية مالية لينفقها على من حوله بمعرفته.. في النهاية قتلوه ولم يوجد غير محمود عباس لتسلم الرئاسة؛ فاستعاد فوراً كل السلطات الرئاسية المنزوعة من عرفات ولم تتهمه إسرائيل أو غيرها بانعدام الديمقراطية حتى بعد تأجيل ورفض متكرر لكل الانتخابات، وعملية خصاء لكل المؤسسات وتهميش تام لمنظمة التحرير التي يتلاشى أعضاؤها بحكم الشيخوخة.

لو كان عرفات ديمقراطياً وساهم في نشر ثقافة الانتخابات والمشاورات والاستفادة من قدرات الشعب وفئاته ومفكره.. لو فعل ذلك لما وصل وأوصل الشعب إلى حالة العدم السائدة. بل إن عرفات، وعلى نهجه من بعده محمود عباس، رفض مراراً وتكراراً أن يتخذ نائباً للرئيس. قبل الانتخابات الأولى على إثر تشكيل السلطة وعودة عرفات إلى غزة، اقترحت شخصياً عليه أن يرشح معه نائباً للرئيس في الانتخابات، واقترحت عليه اسم مروان البرغوثي، وشرحت له الفوائد الجمّة من هذا الإجراء وكون الأسير البرغوثي لن يكون بديلاً لو قام أي أحدٍ باغتيال الرئيس.. فالرؤساء الأكارم الذين يرفضون أن يكون لهم نائب يحتجون بسهولة وجود من سيغتلهم في هذه الحالة!! لكن عرفات رفض أن ينتخب نائباً له أو يعين أحدهم كنائب، وبالطبع ترك الشعب لمصيبة محمود عباس، الذي يرفض بدوره أي انتخاباتٍ، ولا يجد من يكرهه على ذلك؛ فإسرائيل مستفيدة، ومثلها واشنطن، ومثلهم العصابة المنتفعة في السلطة.. لو أقر عرفات مبدأ الانتخابات مع نهاية الثورة المسلحة أقله؛ لكان الوضع مختلفاً.. ولو كان الفلسطينيون قد تربوا، أو تعلموا، النهج الديمقراطي لما تطورت قضيتهم منذ البداية إلى هذه النهاية.

المهم أن الثورة الفلسطينية المسلحة التي أنفقت الكثير والقليل منذ نكسة حزيران ١٩٦٧، أقله، لم تحقق أي توازنٍ أو تعديل عسكري

يساهم في تغيير الموازين ويؤدي إلى حل سلمي معقول. لقد بقيت ثورة سلاحٍ خفيفٍ، وأحياناً صواريخٍ قليلةٍ محدودة المدى نادراً ما استعملت ضد العدو الصهيوني. كان يقال إن الثورة (عرفات) دولة داخل الدولة، ولكنها لم تركز على بناء علماء مثلاً، ولم تسع، أو أقله لم تنجح في استقطاب علماء سلاح.. هذا في الوقت الذي كان من الممكن جداً بناء قبلةٍ نوويةٍ قادرةٍ يتم استعمالها كسلاح ردعٍ أقله.. لكن الثورة لم تكن قادرةً على حماية مخازن أسلحتها في جنوب لبنان حين تم الاجتياح الإسرائيلي، ووصل قادة فتح العسكريون آنذاك من الجنوب إلى بيروت بسرعة الصواريخ، ولم يصمد سوى أطفال الأريبي جي، وكتيبة الطلاب المتطوعة التي أعاقت التقدم العسكري الإسرائيلي.. والذين وصلوا صاروخياً إلى بيروت بقوا في مناصبهم واحتلوا بعد عقود مواقع في رام الله ومنهم من سكتوا على حالة حصار عرفات الأخيرة وتمنعوا عن زيارته وتركوه.. ولم يحمه من القناصة الصهاينة إلا القرار الأميركي بعدم اغتياله، فلجؤوا إلى سلاح النساء ودرسوا له السم.. آنذاك لم يكن عرفات صاحب قرارٍ ليقتلوه، ولكن حب الكرسي والنفاق والخيانة دفعهم إلى قتل مربيهم.

لا عرفات ولا من جمعهم حوله كانوا يفكرون في أسلحة وأساليب ردعٍ لإسرائيل؛ فهم الذين كانوا يخافون الشعب الفلسطيني أصلاً. بعد فشل الثورة في الأردن ومن ثم في لبنان وتشريدها في

الصحاري العربية قامت الانتفاضة العفوية ونظم الشعب ذاته وتصدى لإسرائيل في ملحمة بطولية حركت العالم، مما دفع الحكومة الإسرائيلية للتجاوب للضغط الدولي وعقد مؤتمر مدريد للسلام، واشترطت إسرائيل آنذاك استبعاد منظمة التحرير والتفاوض فقط مع ممثلين عن الداخل الفلسطيني. لو تقبلت منظمة التحرير هذا الإنجاز وبقيت تراقب وتدير الأمور من بعيدٍ لكانت النتائج أفضل بما لا يقاس عما حدث.. فما الذي حدث؟

أصرت قيادة المنظمة (عرفات) على دورٍ في التفاوض، وبينما وفد الداخل بقيادة فيصل الحسيني والدكتور حيدر عبد الشافي يفاوض بجدارة؛ فإذا بعرفات يرسل محمود عباس وأحمد قريع للتفاوض سراً مع إسرائيل من دون أي استعدادٍ أو قدراتٍ تفاوضية.. فتنازلوا عن حق النضال وتعهدوا بقمع الانتفاضة، وألغوا بنوداً من الميثاق الوطني الفلسطيني، وأخذوا الموافقات الصورية من مجالس منظمة التحرير، وعقدوا صفقة أوسلو المضادة للشعب الفلسطيني حتى يتأسوا، وبالفعل جلسوا على الخازوق وأصبحوا يعتقلون من يفكر في النضال ومن يطالبهم اليهود باعتقاله إلى درجة تجاوب محمود عباس ومن حوله لإسرائيل بالامتناع من اللجوء إلى المحافل الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.. إن ما جرى ويجري أشبه بأساطير خيالية لو كانت في روايةٍ لفازت بالفشل الذريع لابتعادها عن الممكن والمعقول.

ماذا لو جمع الزعيم الفلسطيني من حوله، بعد نهاية الكفاح المسلح وبداية التفاوض، فئات وشخصيات فلسطينية نظيفة وواعية وخبيرة في الشؤون المطلوب البت فيها؟ كان بوسعه فعل ذلك واشترط أن يستمر في الزعامة، ولكن كان عليه أن يتجاوب مع نصائحهم، وهذا ما كان لا يتحمله.. فهو الزعيم الأزعم، والعليم الأعلم، ويعتقد أن وجود من يفوقه فهماً سيقبل من موقعه الزماني ويعرضه للإزالة. لذلك جمع عرفات من حوله فئات كان بوسعه بهدلتهم وضربهم وهم ساكتون متقبلون.. لقد كان يناديهم بشالحي البنطلونات، وعندما يغضب من أحدهم يضربه بالشلوط على مؤخرته، أو يمسك برقبته ويصق في وجهه مع توالي الشتائم المصرية الدارجة، وهذا ما فعله مع كل من التفاوض حوله من المنافقين بداية بمحمود عباس وأحمد قريع وصولاً إلى أصغر قابض راتب. مثل هذا الفعل والعقلية لا تليق بمحترمين وخبراء ومؤهلين؛ فلم يوجد إلى جانبه في الأغلب سوى الانتهازيين المنافقين، بينما تحامل بعض الشرفاء من أهل الخبرة والوطنية على الاكتفاء بالنصح عبر الفاكس.

ماذا لو تركت عملية التفاوض بفعل الانتفاضة ومؤتمر مدريد في يد المشهود لهم بالوطنية والشعبية والخبرة السياسية، والذين استعانوا بالفعل بمختصين فلسطينيين من عبر العالم في بداية التفاوض، أي قبل أن يغدر بهم جماعة عرفات ويتفاوضوا بالسر في أوسلو.. ماذا لو تركت المفاوضات لقيادات الداخل؟ لا ندري بالضبط ماذا كانت

النتائج لحدثٍ لم يحصل، ولكن يمكن التأكيد أن النتيجة لن تكون أسوأ مما حدث.

بحجة التخوف من تنازلات وفد الداخل في المفاوضات، قامت العصابة حول عرفات بالخيانة الحقيقية، ومن ثم تخلصوا من زعيمهم، وتعرفوا من كل شيء، وليس البنطلونات فقط، أمام الصهاينة والعالم؛ فأصبحت القضية مضحكة ومهزلة من ممارسات المتنفعين. توزعت المكاسب كما توزع المراعي من شيخ القبيلة الذي يستحوذ وعائلته على حصة الضبع.. هناك مرعى الوزراء برواتب فوق الثلاثة آلاف دولار إلى جانب العلاوات ومزايا السيارات والمرافقين وأجور البيوت والفواتير، ومثلها مزرعة المجلس التشريعي ووالده من أيام منظمة التحرير، المجلس الوطني، وكلهم بحكم المعينين ورواتبهم ومزاياهم قائمة لورثتهم من بعدهم. ثم بالطبع مرعى السفارات حيث ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن فلسطين تتفوق على إسرائيل بعدد بعثاتها الدبلوماسية حول العالم ومجموع سفارات الدول على أراضيها. وأضافت الصحيفة أنه يوجد لفلسطين سفراء في ٩٥ دولة حول العالم، فيما يوجد لإسرائيل ٧٨ سفارة فقط، ومقابل ١٠٣ بعثاتٍ دبلوماسية فلسطينية، يوجد لإسرائيل ١٠٢ بعثة، مشيرة إلى أن ذلك يأتي على خلفية تقليص تل أبيب لخدمات الخارجية وإغلاق عدد من سفاراتها في العالم لتقليل الميزانية العامة.

بينما تختار إسرائيل متخصصين لتولي المناصب الدبلوماسية

فإن العديد من سفراء فلسطين لا يجيدون لغة البلاد التي يعملون فيها، وجل اهتمامهم منذ أيام عرفات أن يكتبوا له تقارير يرسلونها بالفاكس عن القيل والقال في الأوساط الفلسطينية والعربية؛ فالمهم هو استرضاء الزعيم والبقاء في الصورة.. أما أيام محمود عباس؛ فأصبحت المناصب الدبلوماسية بالوراثة العائلية ووصلت الأمور لاشتغال السفراء في التجارة، بل وتهريب الكحول بمسلمات حصانة دبلوماسية كما كشفت المخابرات الباكستانية عام ٢٠٢٣، علماً أن رواتب الدبلوماسيين تفوق رواتب الوزراء: فقد أظهرت دراسة للاثلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» عام ٢٠١٧، أن السفير الفلسطيني يتقاضى راتباً أساسياً يبلغ ٩, ١٣ ألف شيقل (أكثر من ٤٠٠٠ دولار)، والمستشار الأول ٦, ١٠ آلاف شيقل، والمستشار ٢, ٩ آلاف شيقل، والسكرتير الأول ٧٨٠٠ شيقل، والسكرتير الثاني ٧٣٠٠ شيقل، والسكرتير الثالث ٦٣٠٠ شيقل والملحق ٥٢٠٠ شيقل.

تلك الرواتب تأتي منفصلة عن العلاوات الأساسية على رواتب العاملين في السلك الدبلوماسي والتي تصل إلى ١٦٪ من الراتب الأساسي، فضلاً عن صرف علاوات غلاء معيشة تراوح من ١٥٠٪ إلى ٤٥٠٪ والتي قد تصل الزيادة بدل غلاء معيشة إلى ٥٠ ألف شيقل، وبدل سكن بنسبة ٥٠٪ ورسوم تعليم مدرسي بواقع ٧٠٪، وذلك بسعر صرف ثابت للدولار بقيمة ٤, ٣ شيقل.

هذا كله يمكن للشعب الغلبان ابتلاعه لو كان هناك إنجازاتٌ دبلوماسيةً أو شفافيةً في التعيينات؛ فخلال الأعوام العشرة الماضية، اقتصرت الوظائف الدبلوماسية على أبناء مسؤولي السلطة وأقاربهم، بالإضافة إلى أفراد من الأجهزة الأمنية في الضفة المحتلة. ويتوافق هذا مع تقريرٍ أعده «الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة» (أمان)، العام ٢٠٢١، تحدث فيه عن ضعف في الشفافية والرقابة على عمليات التعيين والترقية في الوظائف الدبلوماسية، الأمر الذي سمح بوجود ثغراتٍ واسعة، تم استغلالها في تعييناتٍ وترقياتٍ، لأسباب شخصية أو سياسية أو استرضائية أو محسوبة، أو ربما لحل المشكلات المالية لبعض الأفراد. كذلك، أفادت تقارير حقوقية أخرى بأنه ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٥، صدر ٧٨ قراراً بمراسيم رئاسية، من بينها ترقياتٌ للعشرات من أقارب بعض المتنفذين الرسميين، وبعضها يحمل مخالفاتٍ صريحةً للقانون الدبلوماسي الذي ينص -على سبيل المثال- على أن تكون قد مضت على وجود المستشار الأول في درجته، مدة أربع سنواتٍ قبل ترفيعه إلى سفيرٍ. وشملت التعيينات، أيضاً، أقارب بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (ليواصلوا النوم)، المقربين من عباس، أو حتى أقارب لوزير الخارجية نفسه. كما تم تعيين نجل مدير دائرة المعابر، قنصلاً في صربيا، ونجل شقيق زوجة عباس سفيراً في اليونان.

المرعى العسكري تراوح الرواتب فيه من ٥٧٠ دولاراً للجندي

حتى ٣٧٠٠ دولارٍ للسيد اللواء، والأهم هنا هو أن الرئيس صاحب الترتيبات وذلك حسب الولاء الشخصي والالتزام بحماية إسرائيل. وبالطبع توجد عشرات المزايا لكبار الموظفين والضباط من بطاقات الرجال المهمين التي تمكن أصحابها من المرور السلس عبر المعابر وإلى إسرائيل، حتى المنح الدراسية المقدمة من الدول الصديقة لطلاب فلسطين توزع حسب المحسوبيات وليس الحاجة أو التفوق الدراسي، مروراً بعشرات الفرص والإمكانات ضمن مبدأ حكلي حتى أحكلك.. وهذا كله غيض من فيض.

الثورة تحتاج إلى الأخلاق والحزم، والدولة إلى القوانين والمساواة، لكن قياداتٍ من هذا القبيل أفرزت فساداً هائلاً على الساحة الفلسطينية مما حكم باتساع الخراب على مختلف المستويات وعلى رأسها المستويان الأخلاقي والاجتماعي إلى درجة أصبح معها أعظم أمنيات الشباب الفلسطيني أن يترك البلاد ويهاجر. إن تخطي المحرمات الفلسطينية والتعمق في الموبقات الوطنية يصعب على الوطنيين أن يتعاملوا مع إفرازات اتفاق أوسلو، الذي يتطلب أخلاقاً وممارساتٍ غير وطنيةٍ هي في صميم الفساد.

لو كان عرفات ديمقراطياً لما وجدت هذه الإفرازات، ولما وصلت قضية فلسطين إلى هذا المنحدر.. ولو كان الشعب الفلسطيني يمتلك تربيةً ديمقراطيةً في الأصل لما تمكن عرفات من قيادته طوال أربعة عقود. هذا الحال ينطبق على الأمة العربية وعلى بلاد المسلمين

ماذا لو؟

عموماً، ولن يتحسن الحال إلا بإصلاح العلة الأساسية، ألا وهي الديمقراطية التي تتيح تقدم الأفضل، وتبادلية الحكم، والتعيين حسب القدرات والمؤهلات، والالتزام بالرؤية والهدف الوطني.

Draft copy

ماذا لو تدبّر الفلسطينيون حالهم بتعقل؟

يسهل تماماً ملاحظة العلاقة بين وحدة وتوافق أي جماعة، وبين سرعة وسلاسة تحقيق أهدافها، والعكس صحيح قطعاً؛ فكلما كثرت الخلافات والصراعات في الجماعة يستحيلوصولها إلى أي من أهدافها. المقصود بالجماعة هنا، مجرد جماعة بشرية متواصلة ومتوافقة، ويمكن أن تكون شعباً، أو حتى أمة من عدة شعوب. بالطبع كلما توسعت الجماعة تعقدت أمور توحيدها وتوافقها، ولهذا نرى فرص النجاح تتبلور في أحزاب، أو عصابات، أو طبعاً جماعات دينية، أو حركات أيديولوجية.. مثل هذه الجماعات يسهل أن تكون منقاداً لشخص وتتبع التعليمات، وبحسب مهارة القائد تكون الإنجازات. هذا التصنيف ينطبق أيضاً على مبدأ الديمقراطية كونها تعني حرية الاختيار ومن ثم موافقة الأقلية وغيرهم على قرارات القائد الفائز بأصوات الأغلبية.

هكذا رأينا الولايات المتحدة تتشكل بعد حرب أهلية سببها خلافات سياسية ورؤى اجتماعية متناقضة، لكن بعد الحسم والالتزام بالديمقراطية والانصياع للرئيس المنتخب أصبحت

الولايات المتحدة الأولى والمهيمنة في العالم. كذلك المثال الصيني الأيديولوجي الذي وحد شعوب الصين فانتقلوا من دولةٍ محتلةٍ من الدول الأوروبية واليابان، ودولة متعاطية للمخدرات بفعل الإنجليز، حولتهم أيديولوجية وسياسة وتطبيق ماو تسي تونج إلى ماردٍ اقتصادي وقوة ثانيةٍ في العالم.. أصبحوا كذلك لأنهم تقبلوا بالإجماع ما فرض عليهم، ومن ثم التزمت القيادات المتتالية بنهج ماو تسي تونج مع بعض التعديلات لملاءمة التطورات. في المقابل فإن الاتحاد السوفياتي قد انهار على أثر التعديلات التي حاولها القادة وتحديداً غورباتشوف؛ فوجد بلاده تنهار من الداخل، وأصبح معرّة، ولم يفز سوى باسمه على زجاجة فودكا.

هذه الرؤية جلية سواءً في قيام وانهيار الإمبراطوريات والممالك، أو من تاريخ حركات تحرر الشعوب والثورات.. الفساد يبدأ من الداخل وينتشر، أو التماسك يتواصل في كل الظروف حتى يتحقق الانتصار كما حدث في حالة فيتنام التي هزمت الولايات المتحدة.. نعم كانت التضحيات هائلةً ولكن النتائج كانت كاسحةً وأدت إلى هروب مخزٍ لأقوى قوةٍ في العالم.

لدينا مثال أخف قليلاً ولذلك طال النضال، وهو مثال جنوب أفريقيا الذي هزم النظام العنصري الاستيطاني الذي كان مدعماً من أعتى قوى الشر، بريطانيا، وأميركا، والأنظمة الغربية عموماً، ودعم عسكري ونووي إسرائيلي أيضاً.. لم تكن أحزاب جنوب أفريقيا

متحدةً تماماً ضد النظام العنصري؛ لكن نهجها اعتمد النضال الشعبي عبر العالم وعزل مواقف الأنظمة الغربية عن شعوبها وناخبها حتى أثمر الضغط الشعبي بالتخلي الرسمي عن النظام العنصري؛ فانهار.

كل تلك المقدمة التي يمكن أن تطول بالأمثلة عبر تاريخ البشر حتى وقتنا الراهن، توصلنا إلى استنتاج، أن الفشل في المهام يعود في الأساس إلى تقصير ذاتي للمنفذين؛ فهم إما مختلفون، وإما متخلفون، وحتى متناحرون ومخترقون من عدوهم، أو كل هذه الأشياء مجتمعةً وغيرها.. حين حدث الربيع العربي وتوحدت رؤى وتصرفات كل شعب وانتشار الأمر عبر الأمة، تهاوت الحكومات والحكام الذين كانوا يسيطرون عبر القمع والترهيب.. تساقطوا وهربوا. لكن القوى المضادة الخائفة استدركت الأمر قبل أن ينتشر في بلادها فسعت لبث الفرقة بحجة الدعم لفئات دون الأخرى وأوصلت بلدان الربيع إلى الاقتتال المسلح؛ فالدمار.. أي سعت إلى تفتيت الوحدة؛ فانهار البناء الاتحادي العفوي.

شيءٌ مشابهٌ حدث في أواخر الثمانينيات في فلسطين المحتلة؛ فقد توافق أغلبية الشعب على ضرورة العمل الشعبي الجماعي بعد هزيمة الثورة المسلحة خارج فلسطين. كانت النتيجة هزيمةً معنويةً للعنصرية والاحتلال والعسكرية الإسرائيلية، وكسب دعمٍ شعبي عالمي حرك الحكومات للضغط من أجل التوصل إلى حل.. وهنا انحنت إسرائيل ولكن ضمن خطة تجديد الصراع الذاتي الفلسطيني؛

فقبلت الحل مبدئياً ومارست استيعاب فئات فلسطينية ضد الأخرى وشقت الصفوف وتوصلت إلى مبتغاها.

في حالاتٍ مثل الصين والثورة الفيتنامية تم النصر بفضل منع القيادات لشق الصف، وهو السلاح المضاد على الدوام، وفي حالة الانتفاضة الفلسطينية وما تلاها، وكذلك الربيع العربي، تم الفشل بفضل تشتيت القوى؛ فقد خلقت القوى المضادة في الحالتين متناقضاتٍ سياسيةً أيديولوجيةً بدعم قوى دينيةٍ وبالسلاح ضد قوى وطنيةٍ لم تكن في الأصل متحدةً أيديولوجياً؛ فحدثت الانشقاقات ومن ثم الحرب الأهلية والدمار والفشل، بينما القوى المضادة تصنع البراءة وتدعي السعي للإصلاح ولكنها تضخم فشل الثورات ضد الاستعمار أو ضد الوضع القائم، سعياً منها لمنع تكرار التجربة بوحدة إرادة شعبيةٍ مستفيدةٍ من الدروس.

مع الإدراك بصعوبة تفهم اقتتال شعب مثل السوري أو الليبي أو العراقي وغيرهم، إلى درجة تدمير البلد وخراب الأنظمة، إلا أنه يستحيل تقبل ما يحدث بين الفلسطينيين في بلادهم المحتلة، حيث اقتتلوا، وتبع بعضهم للمحتل وتعاونوا معه ضد بعضهم الآخر، وتنازلت قيادتهم عن حقوقهم التاريخية في الأرض، وعمّا أقرته لهم الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية، وعمّا صدرت لهم فيه قراراتٌ أمميةٌ.. كل ذلك بينما الشعب الواعي المثقف يأكل من إنتاج عدوه، ويبنى لعدوه فوق أرضه، ولا يفكر في مقاطعةٍ

اقتصاديةٍ للعدو، ويسكت عن تهرب القيادات بأنواعها من الحق الانتخابي!!

لقد نجحت السياسة الإسرائيلية في سياسة التجزئة، وهي ذات أصولٍ إنجليزيةٍ اعتمدت «فرق تسد»، لكن إسرائيل التي تمارس أحدث العلوم النفسية لضمان هيمنتها على شعبٍ محتل وأمةٍ أوسع، قامت بتجزئة الأجزاء، وخلقت فوائد توحد كل جزءٍ؛ فيصبح كل زعيم وشلته مستفيدين من الوضع القائم ومعرضين للانتقاص الشخصي إذا حدث تغيير حتى لو كان التغيير في المصلحة العامة. الرئيس، أو الزعيم، أو القائد، أو غير ذلك من المستفيدين شخصياً، لا يريد التغيير طالما أنه سيطول أو يؤثر سلباً في كرسيه أو موقعه أو دخله المرتهن في كل الحالات بالاحتلال وباستمراره! كل هؤلاء يعرفون أنه لو انتهى الاحتلال فجأةً بقدرة قادرٍ فلن تستمر مزاياهم! أي عاقلٍ سيقبل باستمرار هيمنة هذه الفئات على الشعب الفلسطيني؟ لذلك كلهم يشتركون في الدجل والكذب والتعاون مع الاحتلال لاستمرار مصالحهم دون أن يوقف ذلك حناجرهم عن التهويش ضد العدو والاحتلال والاستعمار والرجعية.

لماذا لا يوجد انتخابات مع أن الاحتلال لا يعارضها؟ لماذا لا يتنازل المسؤول عن منصبه إلا بالموت؟ لماذا ما زال عجز انتهت صلاحيتهم يدعون أنهم قياداتٌ منتخبةٌ سواءً في الرئاسة أو اللجان أو المجالس التمثيلية، على الرغم من أنهم لم ينتخبوا منذ عقودٍ وبعضهم

لم ينتخب على الإطلاق؟ إنها المصلحة، والتابع الفاسد في المكان المستفيد. لماذا لا يقبل الرئيس أو الزعيم أو الوزير من يثبت فساده ممن هم تحت مسؤوليته؟.. إنها الشللية والمحسوبة التي يدركها الاحتلال وينميها. لماذا يتقبل الشعب الفلسطيني هذا الحال ولا يثور على هذه الطغمة كمقدمةٍ للتحرير الوطني؟ إنها النتيجة التي تم إيصاله لها بفعل سياسة الاحتلال وخذلان وأنانية الزعامات السياسية والدينية والاقتصادية.

سياسات الاحتلال، وتمسك الأتباع بالكراسي، والاستعداد للكذب القيادي ومن المسؤولين المتفعين وقبولهم بالعمالة، لا يخفى على المواطن الفلسطيني، بل أصبح من المسلمات والبديهيات في الشارع الفلسطيني، ويجد انعكاساته في الأحاديث والأغاني والتراث الشعبي.. وعلى الرغم من ذلك الحال هناك تعاطفٌ قوي ضد المتفعين المنافقين، وتأييد للنضال المسلح المتجدد ضد الاحتلال، وأحياناً تظاهراتٌ ضد ممارسات أصحاب المناصب، ودوماً نضالٌ ثقافي متواصلٌ لحفظ مسار التاريخ والحفاظ على الموروث ريثما تمر هذه الطغمة الفاسدة وينتهي زمنها ولو بعد حين.

هذه الطغم، سواء في فلسطين أو عبر الوطن العربي، منغمسة في تطبيق المخطط الصهيوني الشامل لكل المنطقة والقائم ضمن أمورٍ أخرى على التقسيم. في فلسطين أقاموا دولة دينية في غزة، وشبه انتهوا من إقامة دولةٍ تابعةٍ في رام الله ومحيطها، ويسعون لدويلاتٍ أخرى

في الضفة وظيفتها الإدارة الذاتية وخدمة الاحتلال. وخارج فلسطين وضعوا مخططات تقسيمٍ لسوريا وللعراق وليبيا والسودان والسعودية أيضاً، ويسعون للخلافات في المغرب العربي تمهيداً للاقتتال الذي سيتبعه التدخل الأجنبي ومن ثم التقسيم الطائفي. الصهيونية تسعى إلى الهيمنة ضمن ظروفٍ مختلقةٍ تشابه ما جاء ذكره في التوراة، حتى تبرر قيام إسرائيل دينية في وسط دويلاتٍ طائفيةٍ دينيةٍ ضعيفةٍ.

توابع الاحتلال يتصدون لأي عملٍ أو فكرٍ يؤدي إلى تغييرٍ مضاد لهم وللاحتلال. الشعب هو المتلقي للنتائج المأسوية المعيشية والاجتماعية من اعتقالٍ واستشهادٍ وتشريدٍ وهدم بيوتٍ ومنع تحركاتٍ والكثير من غير ذلك الذي لا يصيب ولا ينطبق على توابع الاحتلال. لا مفر من تصدي الشعب للاحتلال وتوابعه، وكل الدلائل تثبت أن طريق التحرر جنوب الأفريقي هو الأنسب للشعب الفلسطيني.. أي تنشيط الرأي العام العالمي ضد الحكومات المساندة للنظام العنصري الصهيوني، وبالتالي مراعاة كل العوامل المساندة لتحقيق هذا الهدف وفي مقدمتها النضال الجماعي السلمي سعياً للمساواة والعدالة.

لماذا لا يمارس الشعب الفلسطيني العصيان المدني ضد الاحتلال وحكومات الأمر الواقع غير الديمقراطية في الضفة والقطاع؟ لماذا لا يفكرون في إنهاء حالة اللجوء سلمياً بالتوجه إلى بلدانهم وقراهم رافعين الشعارات السلمية التعايشية؟ لماذا لا يمارس الفلسطينيون

حقهم بالترشيح والانتخاب عبر الإنترنت لإقامة حكومة وبرلمان ظل يتابع ويعري حكومات وبرلمان الأمر الواقع القهري؟

بعد قرن من الزمان سنكتشف أن فكرة إقامة دولة فلسطينية على غرار أخواتها من الدول المجاورة لن تغير شيئاً في واقع غالبية الشعب، ومثل هذه الدولة (الدول) إنما وجدت لتمكين قائد أو عائلة أو فئة محدودة من جني المصالح الشخصية الضيقة وهدر حقوق البقية..

هذا الحال لن يتغير دون تطبيق نظيف شفاف جلي للديمقراطية. وفي الحصيلة النهائية فلسطين لن تعود إلى أصحابها قبل أن يتأهلوا لإدارتها بنجاح باهرا سواء أهلها في الـ ١٩٤٨ أو الضفة أو القطاع أو في الشتات.

Draft copy

ماذا لو مارس الفلسطينيون حقهم الديمقراطي؟

التعصب هو المعيق الأساس للتطور وتحسين الحال. وحين يكون التعصب دينياً أو مجتمعياً أو وطنياً ويصحح من الموروثات تتعقد الأمور بشكلٍ إضافي؛ إذ يتحول التغيير خيانةً للماضي سواءً كان ماضياً سعيداً أو تعيساً. للفلسطينيين مجالات ديمقراطية، أو ديمقراطية مبتدئة أقله، ولكنهم بالمجمل لا يرون أهمية الاستفادة منها. ينطبق ذلك على فلسطينيي الشتات، والضفة والقطاع، وقطعاً على فلسطينيي ١٩٤٨ أصحاب الجنسية الإسرائيلية.

فلسطينيو الشتات وعلى الرغم من الفرص المتاحة لهم، إلا أنهم لم يستفيدوا من ممارسة الاقتراع الإلكتروني لتسجيل رؤيتهم وضمّان حقوقهم.. بل واصلوا مسيرة الانتظار للحلول من السماء والتعليقات مع أو ضد هذا التوجه أو ذلك، أي تبعوا الماضي والتزموا بواقع المكان ومحتوياته.. مكان الضفة والقطاع، وواقع الفصائل الفلسطينية ورؤاها. أما فلسطينيو السلطة الفلسطينية، المستفيدون من اتفاقيات أوسلو؛ فاعتبروا فشل تحقيق وتنفيذ تلك الاتفاقيات بمثابة رفضٍ لكل محتواها بما في ذلك حق الانتخابات للقادة من

رئيسٍ وبرلمان وهيئات إداريةٍ أخرى.. تمر السنوات والعقود وهم قاطنون قابلون باستمرار قيادات الفشل والتخلف والمحسوبة والخيانة الصرفة.. لا يسمع لهم صوتٌ يطالب بفرض الاستحقاقات الانتخابية، البعض خائفٌ من فقدان الوظيفة والراتب والكرسي، والبعض الآخر متقبلاً لاستمرار نعمة الطحين والبنذورة، والأغلبية لا تفكر أصلاً في تغيير أو تحسين الحال وتصلي وتصوم وتحمد ربها على استمرار الحياة.. أي حياة.

الوضع الأغرب هم فلسطينيو الداخل؛ أو ما يعرفون بعرب إسرائيل. يعيشون منذ النكبة تحت سيطرة عدوهم الذي يمارس الديمقراطية بغزارةٍ ويغير ويبدل الحكومات والتوجهات في فتراتٍ أقصر من المقرر دستورياً. في العقود الأخيرة أصبحت القوى السياسية الإسرائيلية تحث عرب إسرائيل على المشاركة في الانتخابات، وتشكلت أحزابٌ فلسطينيةٌ وفاز لها نوابٌ في البرلمان الإسرائيلي.. لكن المشاركة العربية هذه تتميز بالقلة نسبياً، وبالشرذمة والشقاق. ما زالت نسبةٌ واسعةٌ من الناخبين العرب المحتملين على اقتناع أن الاشتراك في الانتخابات وبالتالي الحياة السياسية الإسرائيلية هو بمثابة اعترافٍ بالكيان الإسرائيلي! ونسبة أخرى لا بأس بها مقتنعةٌ بأن المشاركة وإرسال نوابٍ للبرلمان لن يغير في واقع حال العرب، وأن الإسرائيلي اليساري الحاكم لا يختلف عن اليميني. وهناك البعض الذين يصوتون لأحزابٍ

إسرائيليةٍ سواءً يساريةً أو حتى يمينية، ومنهم من يصوت لحزب الليكود الذي يقدم الوعود للناخب العربي، على غرار ضمان الأمن والحد من اللصوص أو تعبيد شوارع.

نظرياً يمكن لعرب إسرائيل إدخال نوابٍ في البرلمان بمعدل نسبتهم السكانية، أي ٢١٪ لكن نسبة مشاركتهم في الاقتراع تراوح بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في أحسن حالٍ مقابل نسبة مشاركةٍ يهوديةٍ تفوق الـ ٧٠٪. في أحسن حالاتهم وتوافقهم أرسل العرب خمسة عشر نائباً للكنيست (من أصل ١٢٠) تحالف بعضهم في السابق مع حكومة يسار وسطٍ. أما في انتخابات أواخر ٢٠٢٢ فلم ينجح سوى عشرة نواب؛ بينما حشد اليمين اليهودي جماهيره، وتحالف أقصى اليمين مع الليكود وتمكن نتيهاو من تشكيل حكومةٍ هي الأشد عداءً وعنصرية، تضم نواباً إرهابيين رسمياً بإدانة قضاءٍ إسرائيلي.. تمكن نتيهاو من تشكيل الحكومة بأغلبية صوتٍ برلماني واحد!! ولنا أن نتصور لو لم يفقد العرب ثلث نوابهم، أو لو احتشدوا وأرسلوا عشرين نائباً للكنيست!!

لو تمكن عرب فلسطين المحتلة من حملة الجنسية الإسرائيلية من احتلال موقع القوة البرلمانية الثالثة لتمكنوا من تحسين أوضاع الجمهور العربي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان بوسعهم دعم الحكومات المؤيدة للسلام في الإقليم. لكن فشلهم المتكرر في التأثير السياسي وهامشيتهم في الكنيست لم تنجز أي نجاحاتٍ

من نوع إثباتٍ عنصريّةٍ إسرائيلي أو تحريض العالم عليها، أو نزع صفة الديمقراطية عنها. الفشل يثبت تشققات المجتمع الفلسطيني وعدم التشبع بالديمقراطية، وإذا استمر هذا الانحياز الصهيوني لليمين المتطرف؛ فسيكون هدفه إجلاء عرب الـ ١٩٤٨ عن بلادهم. نتحدث هنا عن الجيل الرابع بعد النكبة ومعهم الأجيال التي سبقت والذين يحق لهم التصويت، والذين يعيشون الوضع الذاتي المتردي والأوضاع المأسوية لإخوتهم من فلسطيني الضفة والقطاع واللجوء والشتات، والذين يعيشون أيضاً ضمن التعصب للآراء الموروثة وطنياً واجتماعياً.

منذ عام ١٩٩٦ الذي شهد أول انتخاباتٍ رئاسيةٍ وبرلمانيةٍ فلسطينيةٍ ضمن اتفاقيات أوسلو، انتخب الفلسطينيون مرة ثانية رئاسية بعد وفاة ياسر عرفات ومرة أخرى نيابية، ثم جاء زمن المماطلة والشقاق والافتتال والتدجيل حتى الآن (٢٠٢٤).. بينما في إسرائيل انتخبوا برلمانهم وقيادتهم وغيروا وبدلوا في الوجوه ١٢ مرة في الفترة نفسها!

من ضمن الموروث الفلسطيني المشترك عبر الزمان والمكان حتمية الانقسام والاختلاف سواء أكان انقساماً اجتماعياً، أم أيديولوجياً، أم تقسيم المقسم حياً في القسمة. اليمين واليسار والوسط الفلسطيني متشرذمون وضد ذواتهم. كل توجه حزبي تنظيمي يعارض ويحارب التوجه الآخر، وينقسم على ذاته إلى شللٍ وعصبياتٍ. هذا الحال ساد

قبل النكبة واستمر بعدها وتعزز الآن في الضفة والقطاع وبينهما، ولو سادت روح الديمقراطية وتم احترامها في أي مرحلة لتراجعت المآسي على الشعب. بالمناسبة؛ فعدم احترام الديمقراطية أو السعي لها ظاهرة عربية إسلامية طاغية، وليس موروثاً فلسطينياً فقط، وربما هناك علاقة مباشرة بين إقرار الديمقراطية للنهج السياسي العلماني من جهة، وبين معاداة الإسلام السياسي للعلمانية والديمقراطية. الإسلام السياسي يريد الحكم لله وعبر دينه وشيوخه، والديمقراطية تقول الحكم للشعب عبر نوابه.

الإنسان العربي عموماً يتوارث ويتقبل القوة والسلاح والعنف؛ فإذا كان السلاح موجهاً ضد عدو محتل أو خارجي ينصاع المواطن إلى حملة السلاح سواءً سعيً للتحرر بأي ثمن، أو خوف من حملة السلاح الذين يستحيل أن ينشطوا لتطبيق الديمقراطية، أو حتى مجرد العدالة، بل يسعون للتمسك بالكرسيّ أو الموقع وفرض ذواتهم على الآخرين، وهم للأسف في العادة من ضعاف الثقافة والعلم والذمة. هذا الحال ليس بحاجة لأي إثبات نظري؛ فالواقع المتوارث والحاضر يتحدث عن ذاته.

تأمل في الإقليم كله وستجد العسكر أو الثوار أو بقاياهم أو المؤدلجين من حملة السلاح والميليشيا، أو من حكام يعتمدون على العنف للبقاء.. هؤلاء تجدهم في كل بلد، حتى البلدان التي اشتهرت بالديمقراطية مثل لبنان خربت بأيدي أبنائها على خلفية التشرذم

الطائفي. فترات الهدوء وبعض التقدم طوال القرن الماضي كانت تحت قيادة رشيدة عنيفة، وبالتأكيد غير ديمقراطية.

فلماذا لا يسعى العربي إلى الديمقراطية؟ ولماذا أقصى أمانيه السياسية حاكم رشيد قوي ممزوجٌ بشيءٍ من العدالة؟ بدون ديمقراطية لا يوجد تطويرٌ أو عدالة أو حرية أو تحرر. قد تؤدي الثورة المسلحة إلى التحرير لكن الثوار وحملة السلاح لا يمكن أن يقيموا دولة عادلة قابلة للنمو والتطور؛ فلا تناغم وتوافق بين السلاح والديمقراطية، وبدون وعي جماهيري لن تنجح الثورات ولن تنجز الديمقراطية.. وبدون ثبوت جاهزية أي شعبٍ لتولي الحكم فلن يكون بالطبع هناك دولةٌ وإنما الفوضى والفساد وتسلط العدو من خلال العملاء والوكلاء.

Draft copy

ماذا لو أحسنت حماس الاستعداد؟ وهل أضاع حزب الله الفرصة؟

الإجابة عن هذه التساؤلات الأساس حول العدوان على غزة، تحتاج لإجابات عن مجموعة أسئلة مثل: هل تمتلك حركة حماس قدرات فكرية تقدر وتحسب ردات الفعل، وبالتالي تضع سلفاً خطط الإحباط المضاد أو تنصح بالتروي؟ وهل يمتلك حزب الله من الأسلحة ما بوسعه شل قدرات إسرائيل في الرد، أو الحد من قوة وحجم الرد؟ أم أن الضربة القوية الأولى من الحزب ضد إسرائيل كان سيلها تدمير بيروت ومن ثم لبنان؟ هل كان طوفان الأقصى عملاً مخططاً له ومتفقاً عليه مسبقاً بين المقاومة الفلسطينية واللبنانية؟ ولو كان كذلك، فهل تخاذل الحزب، أم أن مشاركته المتصاعدة مقصودة كخطة لاستنزاف الكيان وزرع عوامل الخلل في مجتمعه؟ والسؤال الأهم: هل يعرف حزب الله أن حربه مع إسرائيل حتمية ووجودية؟ على مدار توالي أشهر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، اتضحت حقائق مهمة لم تخضع لتحليل وحسابات علنية. قيل على لسان قادة حركة حماس وأنصارها ومحدثيها ومؤيديها، ولم تنكر

مصادر الحركة، أن أنفاقها في القطاع أطول من ٧٠٠ كيلو متر! وقيل إن قوات الحركة مستعدة لحرب طويلة، ولم يقل اختباء طويل للرهائن الإسرائيليين ولمقاتلي الحركة. ثم تدمر قطاع غزة بفعل العدوان واقتصر التصدي العسكري على تصيد جنود ومصفحات حين تمر مصادفة حيث الكمين.. يعني على الأرجح وكما تجلى، لم تفكر الحركة في العواقب، وبالتالي لم تنفذ أي استعدادات شاملة اجتماعياً وأمنياً. كان بوسع من يحفر ويقيم ٧٠٠ كيلو متر أنفاق سرية أن يضيف ١٠٠ كيلومتر أخرى إلى الشمال لتصل تل أبيب أو أي أي مدينة متوسطة الحجم ويتم الانقضاض عليها في عملية انتقامية لمجازر ودمار قطاع غزة.. عمل كهذا كان سيردع العدوان! وطالما كانت حماس وحزب الله ضمن جبهة واحدة؛ فلماذا لم يتم بناء نفق سري منفصل من القطاع إلى جنوب لبنان، ٢٠٠ كيلو متر فقط، ومن غزة إلى بيروت ٢٨٠ كيلو متراً، وبالتالي يستغل هذا النفق في إيصال الإمداد المميز من الأسلحة، مضادات طائرات محمولة على الكتف مثلاً للحد من حرية الطيران والمسيرات في قطاع غزة، أو أي أسلحة مميزة تحتاجها المقاومة؟ بل لقد اتضح أنه لا يوجد أنفاق بين شمال وجنوب قطاع غزة، ولهذا وقعت مجاعات في الشمال، وقطعت إسرائيل الحركة فوق الأرض.

سمعنا طوال أشهر الحرب عن قدرات فنية وصناعية للحركة، وها هو الشعب في القطاع يباد ويجوع، ولم يظهر أي سلاح رادع

لدى الحركة تهدد به العدو وشعبه ومدنييه.. قبيلة نووية قدرة مثلاً، أو غاز أعصاب أو سام يمكن التهديد باستخدامه إذا لم يتوقف العدوان والبربرية، وهذا كان سيؤدي إلى هروب جماعي للمستوطنين لو صدقوا هذا التهديد؟ أقله زرع مسبق لمتفجرات داخل مدن فلسطين المحتلة يتم تفجيرها بشكل أو آخر كانتقام بعد كل مجزرة؟ في الواقع إن الحركة لم تهدد حتى بإعدام أسير على أثر كل مجزرة وتنفيذ الإعدام، مما كان سيوقف الحرب بعقد هدنة أو وقف المجازر وبداية محادثات مع وقف لإطلاق النار!

الفرضيات والفرص كثيرة لو كانت الحركة قد حسبت العواقب وردود الفعل بشكل جيد، خصوصاً وأن لديها تجارب من حروب سابقة متعددة ومتقاربة في الزمن، وحدث فيها دمار كبير في القطاع كرد على أفعال لا تقاس بمستوى غزوة السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ التي كان من السهل لمن خططها توقع نتائجها وردود الفعل الإسرائيلية عليها، أو هكذا المفروض، لكن الثابت أن الحركة عملتها وتوكلت على الله، ولم تحسب العواقب أو تستعد إلا بتخزين أسلحة غير متطورة واختباء وحماية للقيادة والمقاتلين والرهائن تحت الأرض. وقد نجحت في ذلك بجدارة.

لقد اتضح من نتائج العدوان أن الهجوم والتصدي مرتهن بالجيش الإسرائيلي ومقاتلي الفصائل الإسلامية فقط.. لا دور مطلقاً للشعب الفلسطيني سوى تلقي الضربات والدمار من دون أي استعداد

اجتماعي أو صحي أو نفسي أو قتالي مسبق.. بمعنى ٤٠ ألفاً من حماس يقاتلون إسرائيل بكل قواتها والدعم الغربي لها، والشعب الأعزل فعلياً عاجز عن الرد أو التصدي سوى بتلقي الدمار.. هذا الحال مختلف عن مواجهات سابقة مثل الانتفاضات التي شارك فيها كل الشعب فعلياً وعملياً ووجدانياً من دون أسلحة نارية وصواريخ.. أضف إلى ذلك أن هذا الشعب لم يشارك في أي انتخابات للقيادة السياسية، فمنذ عقدين تجتمع قيادات الحركات بأنواعها وتعين ذاتها مسؤولة وتهدد وتخون من يعترض ويطالب بانتخابات دورية، وفي النهاية يتحمل الشعب الأعزل نتائج مغامراتهم العسكرية والسياسية.

بالإضافة إلى تلقي الدمار ومحاولات النجاة اليومية والنزوح المتكرر أصبح على سكان القطاع المعاناة من انعدام الأمن العام وانتشار اللصوص، والغشاشين وارتفاع جنوني للأسعار.. لم تخطط القوة الحمساوية المهيمنة على القطاع بكل تفاصيله منذ عقود، لم تخطط لردة الفعل الإسرائيلية وما يتوجب الاستعداد له اجتماعياً وأمنياً للشعب. كانت الحركة تمنع أي مبادرات تنظيم شعبي اجتماعي في السابق وتربط كل شيء بكيانها، وحين تم ضرب مراكز الأمن والقواعد العلنية للحركة ذاب بقية كادرها الأمني والتعليمي والاجتماعي، وتركوا الساحة للصوص الذين لم يتركوا بيتاً واحداً للنازحين لم يسرقوه ويعيشوا في محتوياته من دون أي رادع.

يدل هذا على الكثير من المؤشرات الاجتماعية والتربية الدينية،

ولكنه يؤكد قبل كل شيء فشل نظام حماس السياسي الاجتماعي الذي لم يصمد ساعات بعد زوال القوة الضاربة العلنية لقوات الشرطة والأمن.. وبعد شهور طويلة من الحرب فشلت الحركة في ضبط الأمن والأسواق، ولم يصدر عن الحركة أي بيان يهدد اللصوص والغشاشين بالعقاب اللاحق، أو أي بيان يطمئن الشعب المتضرر الذي فقد كل شيء، يطمئنه إلى مستقبله وتعويض الخسائر المادية والمعنوية.. تواصلت قواتهم مع قناة الجزيرة لبث أخبار عملياتهم العسكرية لإثبات استمراريتهم. فشلت الحركة وبقية الفصائل في التوصل إلى وحدة وتوافق سياسي يطمئن الشعب في الضفة والقطاع على وجود أمل وطني مستقبلي.. ولم يتفقوا حتى على تقديم وعد للشعب بانتخابات عامة تعيد اللحمة والأمل!!

لا بد من الإشارة لما قيل طوال شهور العدوان السبعة الأولى أن غزوة أكتوبر هدفت إلى أشياء كثيرة ومن ضمنها وقف قطار التطبيع العربي مع إسرائيل، ثم يتضح بجلاء أن الدول المطبّعة هي القادرة على إدخال بعض المساعدات إلى القطاع، ويتضح أن ورقة التطبيع السعودي صارت تستخدم كطعم ومكافأة لوقف الحرب والتدمير للشعب الفلسطيني الذي فجرته غزوة أكتوبر.. ولا بد حتماً من التنويه بموقف مصر، التي رفضت استقبال اللاجئين في سيناء ومثلها الأردن، وهما أول المطبّعين مع إسرائيل، ولولا صمودهما في وجه الضغوط والتهديد بإنهاء معاهدات السلام، لكانت إسرائيل قد زجت بالشعب

الفلسطيني خارج حدوده، ودمرت آفاق القضية الفلسطينية. أقله علينا رؤية الأمور كما هي بعيداً عن الترويح والتهييج الإسلامي.

فيما يتعلق بحزب الله وما إذا كان عليه الاشتراك منذ اللحظة الأولى في القتال؛ فالمعروف أن إسرائيل لا تنكر، وتعيد وتزيد وتذكر بالمخطط الصهيوني الأساس، الذي يعتبر جنوب لبنان جزءاً من أراضي إسرائيل الكبرى، وقد حاولت مراراً تحقيق هذا الهدف بالقوة، وتنتظر الفرصة الملائمة لإعادة الكرة سعياً للاحتلال والضم على غرار الجولان السوري. وطالما يصعب على إسرائيل تحقيق الاحتلال فهي تسعى لأهداف أخرى مهمة متعلقة بالفلسطينيين وبلبنان.. مشروع تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى ما بعد سيناء، التي تخطط لأخذها أيضاً في الوقت المناسب، وتهجير فلسطينيي الضفة إلى الأردن ضمن رؤية إسرائيل للوطن البديل، وترحيل فلسطينيي الجليل إلى ما خلف نهر الليطاني في الجنوب اللبناني.. لذلك تريد إسرائيل إبعاد حزب الله عن الجنوب وضرب قواته وإنهاء خطر تصديه للمخطط الصهيوني جاري التفعيل.

يستفاد من أدبيات حزب الله أنه يعرف بالمخطط الصهيوني تجاه لبنان، وقيل الكثير عن رغبة الحكومة الإسرائيلية في ضرب الحزب أثناء أو بعد الانتهاء من غزة، بل حاولت تل أبيب توريث أميركا والقوات الغربية في شن الحرب الوقائية على لبنان عبر الأساطيل.. وكون الحزب يعرف بكل ذلك، خصوصاً وأن الدبلوماسية الأميركية

الغربية بدفع إسرائيلي حاولت تهديد الحزب بالانسحاب إلى ما خلف الليطاني، وذلك في منتصف الشهر الثالث للحرب على غزة، وقدمت الوعود والتهديد إلى حكومة لبنان لتوصلها إلى الحزب: وعود بإعادة مزارع شبعا وحلحلة في الملفات الداخلية العالقة، أو إذا رفض الحزب الانسحاب؛ فسيواجه تصدياً عسكرياً غربياً والسبب لذلك التطور اللاحق لجلب الأساطيل منذ الأيام الأولى للحرب.. السبب هو التصعيد المنظم والمتتالي في التراشق العسكري بين الحزب وجيش الكيان، وما أحدثه من تهجير للمستوطنين من شمال فلسطين إلى وسطها.

عموماً ما جرى على جبهة الجنوب اللبناني (وجبهة البحر الأحمر) هي حرب استنزاف لإسرائيل ودعم للمقاومة في غزة بكل معنى الكلمة. لكن هذه الحرب قد تنفجر إلى حرب مفتوحة بمشاركة غربية، وبالتالي سواء كانت مخططة سلفاً بهذه الطريقة من قبل الحزب أو جاء التطور إلزامياً؛ فالسؤال هو: لماذا لم يشارك الحزب منذ البداية في الحرب واستغلال عنصر المفاجأة واجتياح كل الجليل الفلسطيني ودفع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى بلدهم الأصلي وخلق أمر واقع سيعطل التصدي الجوي والمدفعي؟ هذه الفرصة أتحت لبضعة أيام فقط بعد السابع من أكتوبر، حتى وصول البوارج الغربية الأميركية. بالتالي؛ فالسؤال اللصيق: هل سترك الحزب المقاومة الفلسطينية تنكسر وتباد عسكرياً من دون أن يتدخل بقوة للإنقاذ وقلب الطاولة؟

بعد بداية الحرب وخلال أسابيعها وشهورها قيل الكثير من أنصار وأعضاء ومناصري الحزب أن أي اعتداء شامل على الحزب أو على لبنان سيكون كارثياً على إسرائيل، بداية من أن طائراتها المهاجمة في الضربة الأولى لن تجد المطارات التي أقلعت منها حين تعود، وأن الكهرباء سينتهي عهداها، وكذلك مياه الشرب، ومخازن الوقود والبنية التحتية الإسرائيلية سوف تدمر كرد على أي عدوان مفتوح من العدو على الحزب ولبنان.. باختصار كان هؤلاء يمجدون قوة وضمود المقاومة الفلسطينية في غزة، ويضيفون أنه لا توجد أوجه مقارنة بين حزب الله والمقاومة في غزة، سواء في العتاد أو التعداد أو خطوط الإمداد، أو حتى التجربة القتالية.

صحيح أن تعداد وعتاد الجيش الإسرائيلي أكثر من قوات الحزب، لكن أكثر من نصف الجيش الإسرائيلي مشغول بشكل متواصل في غزة، والاقتصاد معطل نظراً لتجنيد كل القوى العاملة في الجيش كاحتياط، بل إن مخزون القنابل والقذائف المدفعية والصواريخ قد نفذ في إسرائيل ويتم تزويدها يومياً عبر الجسر الجوي الأميركي، علماً بأن لدى حزب الله صواريخ مضادة للطائرات الحربية ولطائرات الشحن العسكرية... إذاً لماذا لم يشارك الحزب في الحرب منذ بدايتها، أو في أي مرحلة لاحقة، طالما أنه يعلم باليقين أنه الهدف القادم إذا هزموا المقاومة الفلسطينية عسكرياً في غزة؟

ربما يكون الحزب بالفعل قد فوجئ بطوفان الأقصى يوم السابع

من أكتوبر، وبالتالي لم يكن بوسعه الانضمام إلى الحرب فوراً خلال ساعات أو أيام، والمعروف أن ضياع عنصر المفاجأة هو شأن مهم، خصوصاً وأن الدعم الدبلوماسي والعسكري الغربي تحرك فوراً، إذ اعتبروا الأمر يتعلق بوجود إسرائيل وتخوفوا تحديداً من اشتراك حزب الله في المخطط، أو إمكانية اللحاق بالطوفان وتقليده من الشمال الفلسطيني. كل الدلائل تشير أن الحزب لم يكن يعرف بموعد وتفصيل عملية طوفان الأقصى، وبالتالي تقرر بسرعة اللحاق بركب النصر الفلسطيني الأولي، وتشكيل رادع يشاغل بعض قوات الجيش الإسرائيلي ثم تحويل الأمر إلى حرب استنزاف مع عدم ضمان أن لا تتحول إلى حرب مفتوحة. في البداية شاغل الحزب قوات العدو في مزارع شبعا اللبنانية المحتملة بحثاً عن تغطية دولية للمناوشات، ثم وبعد توسع الفظائع الإسرائيلية في قطاع غزة تجاوز الحزب المحاذير، وانتقل إلى مناوشات محدودة في الشكل والمساحة، ولكنها موجهات متوسعة يومياً في الأداء والجغرافيا وأدت إلى تهجير غالبية سكان الشمال الفلسطيني والجنوب اللبناني.

مع فرضية عدم اطلاع الحزب مسبقاً على عملية الطوفان؛ فهذا يعني أيضاً أن طهران لم تكن تعلم بالعملية، علماً بأن الاتهامات توجهت لطهران، وهي غير معنية أصلاً بالصدام العسكري مع إسرائيل أو أميركا والغرب، بل ربما يكون الموقف الإيراني هو أحد عوامل تردد وردع حزب الله عن خوض المعركة، إلى جانب عدم رغبة الحزب في

توريط لبنان. على الرغم من هذه الضوابط وغيرها؛ فالحزب أصبح يدرك أنه سيكون الهدف الصهيوني الغربي التالي بعد الانتهاء من حركة المقاومة الفلسطينية، وحينذاك سيكون الحزب وحيداً في الساحة، ولن تتقدم إيران لحماية الحزب عسكرياً بعد أن يكون قد تم خذلان المقاومة الفلسطينية.. وحتى لا تتحقق هذه الفرضية؛ فالحزب لا يتهاون في توسيع الاشتباك رداً على الاستفزاز الإسرائيلي واستغلالاً لظروف الساحات الإقليمية والدولية المتجهة للتهدة بعد أكثر من نصف عام على الحرب، خصوصاً مع الاضطراب في الساحة الإسرائيلية وتبلور الدعم الشعبي العالمي مع فلسطين وضد الاحتلال، وكثافة المساعي لوقف القتال الذي ينطبق تلقائياً على الحدود اللبنانية الفلسطينية ويلتزم به حزب الله طوعاً.

من المؤكد أن حزب الله يدرك حتمية الحرب مع إسرائيل، وهو يستعد لها علناً تحت اسم (الحرب الكبرى) التي سيكون هدفها القضاء على الكيان الصهيوني في المنطقة، لكن الفرصة ضاعت الآن مع ضياع عنصر المفاجأة، ومع التردد اللاحق عن إيقاع خسائر بشرية مدنية وبنى تحتية تدفع لرحيل الإسرائيليين عن كل فلسطين وبالتالي زيادة في إفشال الهدف الذي أقيم الكيان من أجله كقاعدة متقدمة للاستعمار الغربي والأميركي تحديداً.. لو غامر الحزب في الثامن من أكتوبر وأطلق ما لديه ودفع اللاجئين الفلسطينيين لبلادهم لانتهى الكيان ولما وجدت الأساطيل الغربية التي توجهت لشرق

البحر المتوسط ما يمكن إنقاذه، اللهم حمل الهاريين من فلسطين إلى بلادهم الأصلية.

قيل ويعاد الآن تكرر أن حزب الله يمتلك ١٥٠ ألف صاروخ أفضل وأقوى من صواريخ المقاومة الفلسطينية، وقيل إن خمسة آلاف صاروخ من هذه ذات تقنية توجيه دقيقة وقوة تفجيرية هائلة، وإن الأهداف مرصودة منذ زمن سواء مطارات مدنية وعسكرية ومحطات كهرباء ومياه وموانئ، بل ومفاعل ديمونة النووي والمصانع.. إلخ. وقيل إن قوة الرضوان متدربة على العبور إلى شمال فلسطين، وكل ما كان يعيق الحزب عن الحرب الكبرى هو المزيد من الاستعداد. بل قيل إن المعركة الكبرى كانت محددة في صيف ٢٠٢٤؟! ولذلك عندما استبقت المقاومة الفلسطينية هذا الموعد وأتحت الفرصة يوم السابع من أكتوبر حدث التردد بدل التوكل على الله.. هذا التردد ورغم تطويره لاحقاً إلى استنزاف للعدو؛ فقد يؤدي إلى إبادة المقاومة الفلسطينية، وينتهي بتهميش للقضية الفلسطينية، ومن ثم سوف يتأثر حزب الله وإيران سلباً إذا انهزمت حماس التي يبدو أنها توكلت على الله فقط يوم السابع من أكتوبر ولم تشعر الحلفاء، الذين قد ينتكسون معهم كل الإسلام السياسي، وبالتالي يقفز المشروع الصهيوني الأميركي خطوات إلى الأمام.

استنتاجي: لقد أخطأت حماس التخطيط، وربما استعدت بخمسة في المائة فقط مما كان يفترضه المنطق العسكري، أو الفدائي، وقد أهدر

حزب الله الزمن في التفكير والحسابات وأوضاع الفرصة للانقضاض على الكيان، مما كان سيؤدي أقله للعودة إلى تطبيق قرار التقسيم ١٨١ الذي قرر أن مناطق الجليل مخصصة للدولة العربية الفلسطينية، وكذلك منطقة ما يعرف الآن بغلاف غزة، وكلتا المنطقتين أفرغت من المستوطنين، وفي أضعف النتائج والأحوال كان التدخل الشامل لحزب الله سيؤدي إلى الهروب الإسرائيلي الشعبي الكبير، ومن ثم ستبقى محاولات الغرب ترفيع ما يمكنهم ترفيعه بالدبلوماسية.. لكن الله غالب وهو الذي سيقوم وسيحدد مصير الإسلام السياسي في المنطقة.

Draft copy

Draft copy

ملحق نص القرار ١٨١ لتقسيم فلسطين

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وذلك بموافقة ٢٣ دولة ورفض ١٣.

وجاء في القرار الذي حمل رقم ١٨١ إن الجمعية العامة... وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية...

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة... وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة...

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه، وتطلب:

أ - أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب- أن ينظر مجلس الأمن - إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر - فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلام، فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة - تماشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار - سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهام المنوطة بها في هذا القرار.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها. تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهام التي عينتها الجمعية العامة له.

هـ- إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس / آب ١٩٤٨.
٢. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن

فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨، ويجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجملاء عن كل منطقة.

تبدل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجملاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ فبراير/ شباط ١٩٤٨.

٣. تشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جملاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤. تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

(ب) خطوات تمهيدية للاستقلال

١. تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافياً وغير جغرافي. في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

٢. في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.

- على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣. تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين، على أن الحدود الموصوفة في الجزء

- الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.
٤. تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام.
- إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهامه، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك.
٥. مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال - بإشراف اللجنة - كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.
٦. يتسلم بالتدرج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

٧. توعد اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.
٨. يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة - في أقصر وقت ممكن - مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.
- يجب أن تكون هذه المليشيا المسلحة في كل دولة - من أجل أغراض العمليات - تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على المليشيا بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.
٩. يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.
- يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم ١٨ عاماً، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب)

عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.

يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.

يمكن للنساء أن يقترعن وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية. في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠. تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان، أحكاماً لما يلي:

أ- تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحرية الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١. تعيين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢. في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.
١٣. ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها - لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة - إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل بالتدرج - من السلطة المنتدبة إلى اللجنة - مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.
١٤. تسترشد اللجنة في أعمالها بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها. تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة - ضمن توصيات الجمعية العامة - نافذة فوراً ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن. وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوباً فيه.
١٥. ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

(ج) تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١. لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة

والأبنية والمواقع الدينية.

٢. فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول

والزيارة والمرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع

المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس،

وكذلك للأجانب دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع

ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك

تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن

يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني معين بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم. وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.
٤. لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معيماً منها في تاريخ إنشاء الدولة.
- يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنًا بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.
٥. يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشأ بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية

واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقي الحاكم تعاوناً تاماً ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهامه في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١. تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.
٢. لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.
٣. يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.
٤. يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.
٥. باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخبرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.
٦. تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليد الثقافة.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧. لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

٨. لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية

١- المواطنة

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها

بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة. وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢- الاتفاقات الدولية

- أ- تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها لمدى عقدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.
- ب- كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات

الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣- الالتزامات المالية

أ- على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب- تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج- يجب إنشاء «محكمة ادعاءات» Court of Claims تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د- تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من

فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع

أحكام متنوعة

١. تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصي بما تراه ملائماً للظروف.
٢. يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية - بناء على طلب أحد الطرفين - ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

(د) الاتحاد الاقتصادي والعبور

١. يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب

نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن
بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل
من الدولتين. ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات
نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين
المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل/ نيسان
١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني

٢. تكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

- أ - إيجاد وحدة جمركية.
 - ب - إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف
واحدًا.
 - ج - إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين
الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ
والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، على
أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.
 - د - الإنماء الاقتصادي المشترك، وخصوصاً فيما
يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.
 - هـ - تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى
المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.
٣. ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة

ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجنب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤. تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥. تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦. يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه حسب جزء ملائم من الحصص التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي، فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة اتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها.

٧. تكون وظيفة المجلس - فيما يتعلق بالإئماء

الاقتصادي- تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨. فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩. يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه- أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاؤ الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة -في فترة مدتها اثنا عشر شهراً- مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار

من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠. تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.
١١. توضع تعريفات جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.
١٢. توضع جداول التعريفات لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات. وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفات فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفات بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفات إلى وضع جدول للتعريفات في المهلة المحددة.
١٣. يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل

الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس
الاقتصادي المشترك:

أ- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة
المصالح المشتركة.

ب- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:

أ- نفقات إدارة الدين العام.

ب- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في
المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص
عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤. بعد تغطية هذه الالتزامات بنماؤها، يوزع فائض الدخل
من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة
التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد
على ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك
الباقي بصورة عادلة على الدولتين هادفاً المحافظة
على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية
والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن
تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في
دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه

في السنة. ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥. تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦. يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوثر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

١٧. على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

١٨. حرية المرور والزيارة: يتضمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

١٩. إنهاء التعهد وتعديله وتغييره: يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذتين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهي بعد ذلك بعامين.

٢٠. لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى تعديل هذا التعهد أو أية اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١. كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه -بناء على طلب أي من الفريقين- إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

هـ - الموجودات

١. توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

٢. يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب

أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه،
متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف
بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وبيع
السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة،
وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً - كما هو
منصوص عليه في المشروع الحاضر - ويكون البيان والتعهد
المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقعا من قبل الدولة،
يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها
عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم
المتحدة.

الجزء الثاني: الحدود

أ- الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر
الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى
نقطة شمالي الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب
تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدول العربية فيلاقي النقطة الواقعة في
أقصى جنوبي هذه القرية. من ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما

والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا/ صفد. ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا/ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا/ عكا، ماراً بغربي تقاطع عكا/ صفد ولوبية/ كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحه الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلقتي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة/ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم. ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه

القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل، وهذه هي نقطة التقاطع. تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطأً من هذه النقطة ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالاً فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفاعمرو/ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالاً شرقياً إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمرة إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر.

تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أفضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي. من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريباً ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية.

ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطأً في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلعولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نابلا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني. ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية

لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة ويأصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عقة قاطعة طريق الخليل / المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع / غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع / الخليل مسافة

كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيقة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع / الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة. ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالاً بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي مارة عبر أراضي بطاني شرقي على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطاني شرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية بربرة على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة

إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحبية وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطة ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية. تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل حتى التقائه بطريق يافا/القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا/القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه إسرائيل وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية

من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكاترون فستبثها لجنة الحدود بحيث تأخذ بعين الاعتبار -إضافة إلى الاعتبارات الأخرى- الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب- الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووداي المالخ. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب تاركاً يافا قطاعاً تابعاً للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

ج- مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث: مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل Corpus Sepratum خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

١. الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة

ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم -المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجماليات.

٢. الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى

الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

٣. الاستقلال المحلي:

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤. تدابير الأمن:

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

٥. التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض VETO على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦. القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧. الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨. حرية العبور (TRANSIT) والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية وللمواطنين وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

٩. العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠. اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١. المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢. حريات المواطنين:

- أ- يضمن لسكان المدينة - بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة - حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.
- ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

- ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.
- د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.
- هـ- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.
- و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدھا الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية - شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.
- ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣. الأماكن المقدسة:

- أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.
- ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.
- ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة.
- د- لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفياً منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع

أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات
الجمعية العامة.

١٤. سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة
والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من
فلسطين:

أ- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية
الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع
اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة
الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم
-بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور
الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين
العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن
وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما
يجب.

ج- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس
الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف
الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى
الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر
أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د- مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية - في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه- في ميعاد أفصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع: الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع

حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

تبت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٢٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالاتي:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

امتناع: الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

قصيدة نزار قبّاني في رثاء

جمال عبد الناصر

(اثنان عاشت رحيلهما عن قريب، نزار وجمال)

١

قتلناك .. يا آخر الأنبياء

قتلناك ..

ليس جديداً علينا

اغتيال الصحابة والأولياء

فكم من رسول قتلنا ..

وكم من إمام ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاء ..

فتاريخنا كله محنة ..

وأيامنا كلها كربلاء ..

٢

نزلت علينا كتاباً جميلاً

ولكننا لا نجيد القراءة ..

وسافرت فينا لأرض البراءة ..
ولكننا ما قبلنا الرحيل
تركناك في شمس سيناء وحدك ..
تكلّم ربك في الطور وحدك ..
وتعري .. وتشقى .. وتعطش وحدك ..
ونحن هنا .. نجلس القرفصاء
نبيع الشعارات للأغبياء
ونحشو الجماهير تبناً .. وقشاً ..
ونتركهم يعلكون الهواء

٣

قتلناك .. يا جبل الكبرياء
وآخر قنديل زيت
يضيء لنا، في ليالي الشتاء
وآخر سيف من القادسية
قتلناك نحن بكلتا يدينا ..
وقلنا: المنية
لماذا قبلت المجيء إلينا؟
فمثلك كان كثيراً علينا ..
سقيناك سمّ العروبة، حتى شبت ..
رميناك في نار عمان، حتى احترقت

أريناك غدر العروبة، حى كفرت
لماذا ظهرت بأرض النفاق ..
لماذا ظهرت؟
فنحن شعوب من الجاهليه
ونحن التقلب ..
نحن التذبذب ..
والباطنيه ..
نباع أربابنا فى الصباح
ونأكلهم.. حين تأتي العشيّة ..

٤

قتلناك ..
يا حبّنا وهوّانا ..
وكنت الصديق، وكنت الصدوق،
وكنت أبانا ..
وحين غسلنا يدينا ..
اكتشفنا ..
بأن قتلنا منانا ..
وأن دمائك فوق الوسادة ..
كانت دمانا ..
نفضت غبار الدراويش عنّا

أعدت إلينا صبانا
وسافرت فينا إلى المستحيل
وعلمتنا الزهو والعنفوانا ..
ولكننا ..

حين طال المسير علينا
وطالت أظافرنا .. ولحانا ..
قتلنا الحصانا ..
فتبت يدانا ..
فتبت يدانا ..

أتينا إليك بعاهاتنا
وأحقادنا .. وانحرافاتنا
إلى أن ذبحناك ذبحاً
بسيف أسانا
فليتك في أرضنا ما ظهرت ..
وليتك كنت نبي سوانا ..

٥

أبا خالد.. يا قصيدة شعرٍ
تقال،
فيخضرٌ منها المداد ..
إلى أين؟

يا فارس الحلم تمضي ..
وما الشوط .. حين يموت الجواد؟
إلى أين؟
كل الأساطير ماتت
بموتك، وانتحرت شهرزاد ..
وراء الجنازة .. سارت قريشٌ
فهذا هشامٌ ..
وهذا زياد ..
وهذا، يريق الدموع عليك
وخنجره، تحت ثوب الحداد
وهذا يجاهد في نومه،
وفي الصحو، يبكي عليه الجهاد ..
وهذا يحاول بعدك ملكاً ..
وبعدك ..
كل الملوك رماد ..
وفود الخوارج .. جاءت جميعاً
لتنظم فيك ملاحم عشق ..
فمن كفروك ..
ومن خونوك ..
ومن صلبوك بباب دمشق ..

أنا دي عليك.. أبا خالد
وأعرف أنني أنا دي بواد
وأعرف أنك لن تستجيب
وأن الخوارق ليس تعاد..

Draft copy

Draft copy

Draft copy